الجزء الثاني

بنية المكونات

أو

التمثيل الصرفي - التركيبي

تقديم

يتعين على الباحث الذي يروم وصف وتفسير خصائص اللغات الطبيعية متخذا نظرية النحو الوظيفي (وكل نظرية مؤسّسة تداولياً) إطاراً أن يرصد تلك الخصائص في مستويين تمثيليين، مستوى البنية الدلالية التداولية ومستوى البنية الصرفية – التركيبية، وأن يستكشف ويصوغ القواعد والمبادئ التي تكفل الربط بين هذين المستويين.

في هذا الاتجاه، عرضنا في البحث السابق لكيفية التمثيل الدلالي والتداولي لخصائص الجملة في اللغة العربية من خلال قضايا تنظيم المداخل المعجمية والالتباس والتوجيه القضوي والترجمة.

ونتناول هنا القواعد والمبادئ التي تضطلع بنقل البنية الدلالية – التداولية التحتية إلى بنية مكونات مقسمين البحث إلى ثلاثة فصول: فصل أول يعني بكيفية تحقق الصورة المجردة لمحمول الجملة في صيغ وبنيات صرفية وفصل ثان يهتم بنقل الحدود باعتبارها بنيات دلالية – تداولية إلى مركبات، أي بنيات صرفية – تركيبية، وفصل ثالث يستهدف وضع وصياغة القواعد المسؤولة عن إسناد الرتبة داخل كلّ من المركب والجملة والمبادئ العامّة (الكلّية) التي تحكم هذه القواعد.

ولئن كان البحث منصبا على خصائص الجملة في العربية الفصحى بالدرجة الأولى فإننا نعرض أثناء فصوله الثلاثة لإشكالات وقضايا تهم اللغات الطبيعية بوجه عام ساعين بذلك في تمحيص مدى استجابة نظرية النحو الوظيفي لأحد مزاعمها الكبرى: الكفاية النمطية.

من أبرز الإشكالات التي أولياها اهتماما خاصا:

(أ) فقدان خصائص المحمولية وتحول فئات من الأفعال إلى لواصق عبر مسلسل تحجر تدريجي،

(ب) ومدى صحة افتراض مشاكلة بنية المركّب لبنية الجملة دلاليا – تداوليا وتركيبيا،

(ج) ودور العلاقات السلمية الحيزية في تحديد رتبة المكونات،

(د) وعمقية الرتبة/سطحيتها،

(هـ) ومدى ورود تنميط اللغات على أساس بنيات رتبيّة قائمة على الوظائف التركيبية.

(و) ومدى الربح الذي يعود على النظرية من الانتقال من القواعد الخاصة إلى المبادئ العامة.

والله ولي التوفيق

الرباط 15 نونبر 1995

الفصل الأول

محمول الجملة:
صيغُه وبنياته

محمول الجملة:
صيغُه وبنياته

0- مدخل:

بيّنا في (المتوكل 1995) أن محمول الجملة يَرد، في مستوى البنية التحتية، في شكل "صورة مجرّدة" هي عبارة عن جذر (ثلاثي) مضموماً إليه وزن من الأوزان باعتباره إمّا محمولا أصلاً أو محمولا مشتقّا ناتجاً عن إحدى قواعد تكوين المحمولات.

تنتقل هذه الصورة المجردة إلى صورة محققة، أي صيغة صرفية، بواسطة إجراء فئة معينة من قواعد التعبير. وهدفنا في هذا البحث هو تحديد القواعد المسؤولة عن صياغة المحمول أي عن نقله من جذر موزون إلى صيغة صرفية وتحديد العناصر التي تشكل دَخْل هذه القواعد ومدى تأثير كل عنصر منها. في هذا الإطار نفسه، سنقوم بتمحيص مجموعة من المبادئ التي تعد في نظرية النحو الوظيفي (ديك 1989 و1994) ضابطة للعلاقات الحيزية القائمة بين مخصصات مختلف طبقات البنية التحتية ولتفاعل هذه المخصصات فيما بينها وكيفية تحققها في شكل صُرفَات سطحية.

1- التمثيل التحتي:

نذكّر بأن المحمول يُمثّل له في مستوى البنية التحتية في شكل صورة مجردة تتكون من الجذر وأحد الأوزان (الأصلية أو المشتقة) كما يتبين من التمثيل العام التالي:

(1) محمول =[س.س.س {وزن}]

هذه الصورة المجردة هي التي نجدها في المدخل المعجمي ذاته كجزء من الإطار الحملي كما يتبين من المدخل المعجمي للفعل"**شرب**":

(2) ش.ر.ب{فَعِل}ف (س1:<حي>) منف (س2:<سائل>) متق

ونذكّر، كذلك، بأن المدخل المعجمي الممثل له في شكل إطار حملي هو ما يشكّل مصدر اشتقاق الجملة حيث يمر بالمراحل التالية:

(أ) إدماج الوحدات المعجمية المناسبة في مجلات الحدود؛

(ب) تحديد مخصصات المحمول والحمل والقضية والإنجاز ولواحق هذه العناصر (إن كان ذلك وارداً) وفقاً للبنية العامة (3):

(3) [4π وي: [3π س ي: [2π وي: [1π [φ (س1)... (س ن)]
(46)] (36)] (26)] (16)](1)

حيث: φ = محمول؛ س1، سن= متغيرات الحدود الموضوعات؛ وي، س ي، وي= متغيرات الإنجاز والقضية والحمل؛

4π، 3π، 2π، 1π، = مخصّصات الإنجاز والقضية والحمل والمحمول؛ 46، 36، 26، 16، = لواحق الإنجاز والقضية والحمل والمحمول؛

(ج) إسناد الوظائف التركيبة والتداولية (فاعل ومفعول؛ محول وبؤرة). على هذا تكون البنية التحتية المجملة (4) هي البنية (5):

(4) شرب خالد قهوة

(5) [خب وي [س ي [مض وي [تا [ش ر ب {فعل} ف
(ع1 ذ س1: خالد) منف فا مح
(ع1 ث س2: قهوة) متق مف بؤجد]]]]]

تستدعي البينة التحتية العامة (3) ومثالها البنية (5) الملاحظات التالية:

(1) تتكون بنية الجملة ككل من أربع طبقات هي الإنجاز والقضية والحمل الموسع والحمل المركزي. ويتألف الحمل المركزي من الحمل النواة (المحمول وحدوده الموضوعات) مضافاً إليه مخصص المحمول 1π، وأحد لواحق المحمول16، ويتكون الحمل الموسع من الحمل المركزي ككل مضافا إليه مخصص الحمل 2π وأحد اللواحق الحملية 26. وتتكون القضية من الحمل الموسع مضافاً إليه مخصص الحمل 3π وأحد اللواحق لواحق القضية 36، أمّا الطبقة الرابعة، طبقة الإنجاز، فتتألف من القضية الإنجاز، فتتألف من القضية مضافا إليها المخصّص الإنجازي 4π ولاحق إنجازي46 (2).

(2) تؤشر المخصصات 4π و3π للقوة الإنجازية والوجه القضوي. ويؤثر المخصص 2π، مخصص الحمل، إلى مجموعة من السمات منها الوجه الحملي (في مقابل الوجه القضوي) والزمن (مُضي، حاضر، مستقبل). أما المخصص 1π، مخصص المحمول. فإنه يؤشر للسمات الجهية (تام/غير تام؛ مستمر/منقطع...)، هذه السمات نفسها يعبر عنها دخل الجملة باللواحق 6. ويكمن الفرق بين هاتين الوسيلتين في أمرين اثنين:

(أ) تؤشر المخصصات للسمات التي يتم التعبير عنها بوسائل نحوية (صرفية) في حين أن اللواحق وسائل معجمية تسخر للتعبير عن نفس السمات؛

(ب) تشكل اللواحق، بالنسبة للوسائل الصرفية المؤشر لها بالمخصصات وسائل بدائل تمتاز بقدرتها على التعبير عن نفس السمات بكيفية أدق كما يتبين مثلاً، من المقارنة بين صرفة الزمن المضي واللواحق الزمانية في الحملة (6):

(6) شرب خالد **لبناً البارحة صباحاً أثناء فطوره.**

(3) تقوم بين مختلف طبقت الجملة علاقة سلمية، بحيث يعلو الحمل المركزي الحمل النووي ويعلو الحملُ الموسع الحمل المركزي وتعلو القضية الحمل الموسع وأخيراً يعلو الإنجاز طبقة القضية هذه السلمية القائمة بين الطبقات نجدها مؤشراً لها في البنيتين (3) و(5) بواسطة الحاضنات، ويمكن أن يؤشر لها كذلك في شكل التشجيرة التالية:

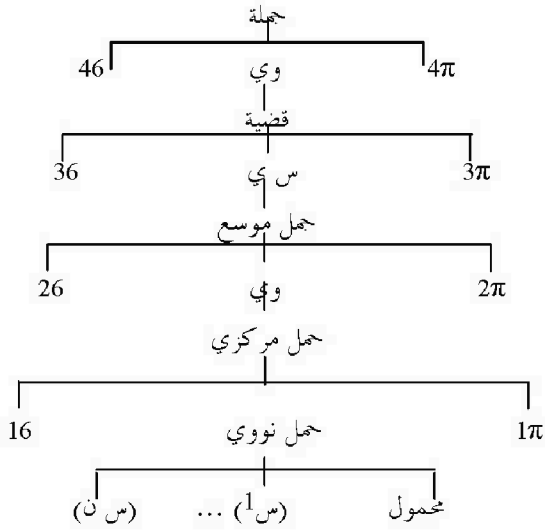

ويترتب عن السلمية القائمة بين طبقات الجملة أن مختلف المخصصات يقع بعضها في حيّز البعض حيث يوجد في حيز 2π و2π في حيز 3π الذي يوجد في حيز 4π. ولهذه العلاقة الحيّزية القائمة بين المخصّصات أهميتها في عملية نقل صورة المحمول المجردة إلى صيغته الصرفية كما سنرى في المباحث التالية.

(ج) يتضح من البنية العامة (3) والبنية التحتية (5) للجملة (4) أن التمثيل التحتي للعبارات اللغوية تمثيل دلالي - تداولي صرف يتضمن وحدات معجمية ومخصصات ووظائف (دلالية وتركيبية وتداولية). واللاّفت للانتباه هنا هو أن كل هذه العناصر مُؤشرات مجرّدة لمعلومات تتخذها قواعد التعبير دخلاً لها في عملية التحقيق الصرفي - التركيبي للبنية التحتية. مفاد هذا بالنسبة إلى محمول الجملة على الخصوص أن الجذر الموزون ومختلف المخصّصات المنتمية إلى طبقات الجملة تشكل مؤشرات المعلومات التي تقتضيها القواعد الصرفية المسؤولة عن نقل صورة المحمول المجرّدة إلى صيغة صرفية معينة.

2- الأوزان/الصيغ

تستند مهمة تكوين المفردات في نظرية النحو الوظيفي إلى نسقين من القواعد متمايزين: (أ) "قواعد تكوين المحمولات والحدود" و(ب) "قواعد صياغة المحمولات والحدود". ويندرج هذان النسقان من القواعد في مكوّنين مختلفين: "مخزن المفردات" و"قواعد التعبير". تضطلع القواعد الأولى، قواعد تكوين المفردات، باشتقاق المفردات الفرعية من المفردات الأصول. أما قواعد التعبير فتتكفّل بتحديد الصيغة الصرفية للمفردات الأصول أو المشتقة التي يتم التمثيل لها في المخزن في شكل أطر حمليّة تشكل المداخل المعجمية لهذه المفردات. بعبارة أخرى، يمكن أن نقول إن الصرف في نظرية النحو الوظيفي يتوزع على مكونين اثنين: قواعد اشتقاقية وقواعد صرفية (بضم الصّاد).

في إطار التمييز بين هاتين الفئتين من القواعد، قواعد الاشتقاق وقواعد الصياغة، نعتمد بالنسبة إلى اللغة العربية، الطرح التالي:

(أ) الوزن والصيغة مفهومان مختلفان تماماً بحيث لا يسوغ الخلط بينهما؛

(ب) ينتمي الوزن إلى نسق القواعد الاشتقاقية، قواعد تكوين المفردات في حين تنتمي الصيغة إلى القواعد الصرفية من نسق قواعد التعبير:

(ج) وظيفة الوزن وظيفتان: (أ) التأشير لباب المحمول إذا كان محمولاً أصلاً (= باب "**فَعَل**"، باب "**فَعِل**"، باب "**فعُل**") و(ب) اشتقاق محمول فرعي من محمول أصلي. من ذلك اشتقاق المحمولات العلّية (أو الجعلية) التي على وزني **أَفْعَل** أو **فَعَل** أو على وزن **استَفْعَل** واشتقاق المحمولات الانعكاسية التي على وزني **انْفَعَل** أو **افْتَعَل** والمحمولات الدّالة على المطاوعة الواردة على وزني **انْفَعَل** أو **افْتَعَل** وغير ذلك من المحمولات الدّالة على المطاوعة الواردة على وزني **انْفَعَل** أو **افْتَعَل** وغير ذلك من المحمولات الفروع التي وصفنا اواليات اشتقاقها في (المتوكل 1988 أ).

(د) يصاحب عملية الاشتقاق هذه تغيير في دلالة المحمول دخلِ القاعدة الاشتقاقية كما يمكن أن نتبين ذلك من قاعدة اشتقاق المحمولات العلّية التي تأخذ الشكل العام التالي:

(8) اشتقاق المحمولات العلّية:

دخل: عل – س س س { فعِل / فَعَل } ف ($س_1$) ... (سن)

خَرج: س س س { أفعَل / فعَل } ف ($س_0$) معلّل ($س_1$) معلّل ... (سن)

معنى: "يتسبّب ($س_0$) في أن تتحقق الواقعة الدّال عليها الإطار الحملي – الدّخل".

(هـ) وقد ينتج عن القواعد الاشتقاقية تغيير كذلك في المقولة المعجمية للمفردة الدخل كما هو شأن قاعدة "التسميّة" التي تنقل محمولا فعليّا إلى محمول اسمي: "**كتَب**" ⇐ "**كِتابة**". أمّا قواعد الصياغة فلا ينتج عنها تغيير في معنى المحمول الدخل ولا في مقولته المعجمية بل يظل هذا المحمول محافظاً على معناه المعجمي الأصلي وأيضاً على مقولته.

(و) ينتج عن قواعد الاشتقاق خلقُ مفردة من مفردة أخرى، مفردة فرع من مفردة أصل، في حين أن قواعد الصياغة الصرفية لا تفعل ذلك وإنما تحدد الصيغة الصرفية **لنفس** المفردة.

(ز) يتم اشتقاق المفردات من بعضها البعض خارج السياق في حين أن تحديد الصيغة لا يتأتى إلا إذا كانت المفردة مدمجة في جملة معيّنة منتمية إلى نص معين.

(ح) تستخدم قواعدُ الصياغة من المعلومات مالا تستخدمه قواعد الاشتقاق كما سيتبين في المباحث اللاحقة.

(ط) وبروز الفرق القائم بين قواعد الصياغة وقواعد الاشتقاق أن القواعد الأولى يمكن أن تجري لا على مفردات أصول فحسب بل كذلك على مفردات مشتقة.

هذه الملاحظات يمكن، في رأينا، أن تُعتمد في الاستدلال على أن الوزن والصيغة شيئان مختلفان رغم ما يبدو بينهما من تقارب.

يجب الآن أن نتساءل عن مدى ورود الوزن كعنصر من عناصر المدخل المعجمي مضاف إلى الجذر. بعبارة أخرى، ماذا يبرّر التأشير إلى وزن المحمول في الإطار الحملي بالإضافة إلى جذره؟ سبق أن أشرنا إلى أن وظيفة الوزن هي التأشير إلى "**باب**" المحول الأصل من جهة وإلى نوع المحمول إذا كان مشتقاً من جهة ثانية (محمول منعكس، محمول علّي، محمول مطاوع...). ويلزم التأشير إلى الوزن في الإطار الحملي طبقا للتمثيل العام[1] من جهتين:

(1) تستلزم قواعد الاشتقاق تبيان وزن المحمول الدخل. مثال ذلك أن قاعدة اشتقاق الأفعال تقتضي أن يكون الفعلُ دخلها إما على وزن "**فَعَل**" أو "**فَعِل**" كما يتبين من (8). ولا يسوغ اشتقاق فعل علّي من فعل وارد على وزن غير هذين الوزنين إلاّ باللجوء إلى الفعل المساعد "**جَعَل**" كما هو الشأن، مثلاً، في الجملة التالية:

(9) جعل كلام الناس عمرواً يطلّق زوجته.

ومثال ذلك كذلك أن اشتقاق "**اسم الفاعل**" (= "اسم المنفذ" في مصطلح النحو الوظيفي) قاعدة يجب أن "**تنظر**" في وزن الفعل الدخل فتعطي "**فاعلاً**" إذا

---

(1) يمكن كذلك أن يسند إلى طبقتين الحمل المركزي والحمل النووي متغير على غرار طبقات الإنجاز والقضية والحمل الموسّع حسب اقتراح كوفالي (كوفالي 1995)، فتكون بذلك البنية العامة للجملة هي البنية التالية:

[4π وي [3π س ي [2π وي [1π م ي [ع ي φ (س1)... (س ن)] (46)] (36)] (26)] (16)].

كان الوزن وزن ثلاثي و"**مُفعِلاً**" إذا كان الوزن وزن رباعي و"**مفتعلا**" و"**مستفعلاً**" إذا كان الفعل – الدخل على وزن "**افتعل**" ووزن "**استفعل**". على التوالي.

(2) ولتحديد الصيغة الصرفية للمحمول يلزم كذلك أن يعرف لا جذر المحمول فحسب بل كذلك وزنه. فصيغتا "**الماضي**" و"**المضارع**" وإن توحدتا في جميع الأحوال من حيث يمكن أن توصف الأولى بأنها "**صيغة لاحقية**" (Suffixed form) والثانية بأنها "**صيغة سابقية**" (Prefixed from)، تختلفان بالنظر إلى وزن الفعل الدخل، فماضي ومضارع "**فَعَل**" غير ماضي ومضارع "**فَعِل**" أو "**أفعل**" أو "**افتعل**" أو "**استفعل**".

نستخلص من هذا العرض عن الوزن والصيغة أمرين اثنين:

(أ) أن التميز بين هذين المفهومين وارد؛

(ب) وأن التأشير لوزن المحمول الدخل تبرره مقتضيات قواعد الاشتقاق والقواعد الصرفية جميعا.

إذا صحّ الاستنتاجان أمكننا أن نقول إن ما يشكّل دْخل القواعد الاشتقاقية أو القواعد الصرفية (قواعد الصياغة) إطار حملي يؤشر فيه بالإضافة إلى الجذر والمقولة المعجمية والحدود إلى الوزن كما يتبين من التمثيل العام التالي:

(10) [س س س {وزن} ف (س1)... (س ن)]

3- الصيغ الصرفية

3-1 تكوين الصيغ الصرفية

من المعروف أن اللغات، من حيث تكوين الكلمات، نمطان: لغات سلسلية ولغات غير سلْسلية. (Concatenational/non-concatenational languages). ميزة الطائفة الأولى من اللغات هي أن تكوين الكلمات يتم فيها بواسطة إضافة لواصق (سوابق أو لواحق أو سوابق ولواحق) إلى جذع ما (Stem). مثال ذلك، تكوين الصيغ "mork-s" و"worked" و"working" في اللغة الانجليزية، انطلاقا من الجذع "work" بإضافة اللواحق "s" و"ed" و"ing". أمّا اللغات غير السلسلية فإن تكوين الكلمات فيها لا يتم بواسطة إضافة لواصق إلى جذع ما. اللغة العربية من هذه

اللغات حيث إن الكلمة فيها تنتج عن "**قولية**" جذر ما في وزن معين. مثال ذلك أننا نحصل على الكلمات "**كتَب**" و"**كاتِبٌ**" و"**كتَابة**" و"**مكتوب**" بقولبة الجذر "**ك ت ب**" في الأوزان "**فَعَل**" و"**فَاعِل**" و"**فِعالة**" و"**مفعول**" على التوالي:

إلا أنه من الملاحظ أن عملية الإلصاق ليست مستثناة استثناء كليا حيث نجد مجموعة من الكلمات ناتجة عن إضافة: لاحقة كما هو الشأن بالنسبة للمفردات "**انكتب**" و"**استكتب**" و"**أكتب**" المحصول عليها بإضافة اللواصق "**إن**" و"**است**" و"**أ**" على التوالي إلى المحمول الفعلي "**كتب**". بناءا على ذلك يمكن أن نقول إنّ الكلمات في اللغة العربية يمكن تكوينها جزئيا بطريقة غير سلسلية وجزئيا بطريقة سلسلية. وهذه المسطرة المزدوجة تصْدُق على قواعد الاشتقاق كما تصدق على قواعد الصياغة كما سيتبين في الفقرة الموالية.

3-2 أنماط الصيغ الصرفية

الصيغ الصرفية التي يمكن أن يتحقق فيها محمول الجملة نمطان: صيغ بسيطة وصيغ مركبة. الصيغ البسيطة صيغ ثلاث وهي صيغة "**الماضي**" وصيغة "**المضارع**" وصيغة "**الأمر**". ويتحقق المحمول في إحدى الصيغ الثلاث وفقا للمسطرة العامة التالية:

(أ) يشكل دخلا لقاعدة الصياغة محمولٌ محدّدٌ جذره ووزنُه ومقولته المعجمية وسماته الإنجازية والوجهية والزمنية والجهية كما سنرى ذلك بالتفصيل في مبحث لاحق؛

(ب) تُنقل هذه الصورة المجرّدة إلى صيغة صرفية بواسطة قاعدة تشتغل طبقا للمعلومات التي أشرنا إليها أعلاه والتي توجد ممثلاً لها في البنية التحتية، بما في ذلك وزن المحمول.

ملحوظة: تستدعي هذه المسطرة في تحديد الصيغ الصرفية الملحوظتين الهامتين التاليتين:

أولا: حين تتحدث عن "**الماضي**" في مقابل "**المضارع**" و"**الأمر**" فإننا نتحدث عن صيغة صرفية لا عن الزمن الماضي الذي يأخذ، في النحو الوظيفي، إحدى قيم مخصص الزمان كما سنرى لذلك، درءاً لكل التباس بين الصيغة

والزمن، نقترح مصطلح "**الماضي**" للصيغة ومُصطلح "**المُضي**" للـزمن. ويمكـن كذلك، تبني مصطلحي "**الصيغة اللاحقية**" و"**الصيغة السابقية**" للدلالـة علـى هاتين الصيغتين كما يفعل بعض اللغويين. وحين نتحدث عن الماضي كصيغة فإننا نميز بينه وبين الصورة المجردة للمحمول (جذر + وزن) كما هي واردة في المدخل المعجمي أو في البنية التحتية للجملة. فإذا أخذنا على سبيل المثال، كلمة "**خَرَجَ**" فإننا نجد أن تمثيلها التحتي (= صورتها المجرّدة)، بقطع النظر عن المخصّصات، هو التمثيل (11):

(11) خ ر ج {**فَعَلْ**} ف]

المؤشر فيه إلى ثلاثة عناصر: الجذر (خ ر ج) والوزن (فَعَل) والمقولة المعجمية (فِعْل). ما يشكل هو التماثل بين الوزن وبين صيغة الماضي التي يأخذها المحمـول بحكم سماته الزمنية. إلاّ أن هذا التماثل لا يجب أن يحجب عنا الفرق الواضح بـين مفهوم الوزن باعتباره مؤشرا لنوع المحمول (اصليته أو فرعيته) وبابه (فعل/فعِل/فعُل) ودلالته المعجمية (العلّية، الانعكاس، المطاوعة، المشـاركة...) ومفهـوم الصـيغة باعتبارها التحقق الصرفي للصورة المجردة. بعبارة أخرى، نفس "**البناء**" "**فَعَل**" وزنُ باعتبار الصورة المجردة وصيغة باعتبار التحقق الصرفي. ويمكن، درءاً للّبس القـائم بين الوزن وصيغة الماضي أن يؤشر للوزن، في الصورة المجردة، برمز معين فتكـون الصورة التحتية للفعل "**خَرَج**"، على هذا الأساس هو الصـورة (12) عوضـا عنـد الصورة (11):

(12) ح ر ج (زي) ف

حيث: زي = أحد الأوزان (الأصلية أو الفرعية).

ثانيا: في هذا التصوير، لم يعد وارداً أن نتحدث عن العلاقـة بـين الماضـي والمضارع أيهما مشتق من الآخر، فلا الماضي مشتق من المضـارع ولا المضـارع مشتق من البنية التحتية (أو على الأخص، الصورة المجردة للمحمول) بما في ذلـك الوزن. بعبارة أخرى، يأخذ المحمول صيغة مضارع معيّنة لا لأن له صيغة ما معينـة بل لأنه وارد، في صورته المجردة، على وزن معين. فالفعل "**كتب**" (ك ت ب{**فَعَل**} ف)، مثلا، يأخذ كصيغة مضارع الصيغة "**يكتب**" لأنه وارد على وزن "**فَعَـل**" لا لأن صيغة ماضيه الصيغةُ "**كَتَبَ**".

تحدثنا عن الصيغ الصرفية الثلاث على أساس أنها صيغ بسيطة والواقع أنها ليست بسيطة بالمعنى المألوف أي مكوّنة من عنصر واحد. فكل صيغة من هذه الصيغ تشكّل مجْمعا لصُرفات متعددة إنجازية وجهيّة وزمانية وجهيّة ومُطابقيّة. مثال ذلك أن الصيغة الفعلية "**يَعُود**" في الجملة (13):

(13) أتمنى أن **يعودَ** خالد

مجْمع للصُّرفات التالية: (أ) صُرفة النمط الجملي "**الخَبر**" و(ب) صُرفة الزمن "**المستقبل**" و(ج) صرفة الجهة "**غير تام**" و(د) صرفة الوجه (لاحقة النصب) و(هـ) صُرفة المطابقة (السابقة "**ي**" الدّالة على الشخص والجنس واللاحقة الدّالة على العدد).

إلاّ أن هذه الصيغ رغم تعقيدها تبدو بسيطة إذا قورنت بما أسميناه "الصيغ المركبة" وهي الحالات التي يرد فيها المحمول مكوناً من إحدى صيغتي الماضي والمضارع مضافاً إليها مكون آخر. ويكون هذا المكوّن المضاف فعلاً من إحدى صيغتي الماضي والمضارع مضافاً إليها مكوّن آخر. ويكون هذا المكوّن المضاف فعلاً مساعداً كما في الجمل (14) و(15) و(16) و(17) و(18):

(14) أ – **كان** خالد **تناول** فطوره قبل الخروج

ب – **كان** الطفل **يلهو** في بهو الدار

(15) أ – **أصبحت** هند **تكتب** القصص

ب – **أمسى** خالد **ينتقد** أصدقاءه

(16) أ – **شرعت** هند في **تحرير** رسالتها

ب – **طفق** خالد **يوزّع** الهدايا على الضيوف

(17) أ – **ما زال** عمرو **يكتب** الشعر

ب – ما **انفكت** زينب **تعشق** بكراً

(18) **كاد** الطفل **يسقُط** من على السور

ويكون كذلك فعلاً وجهّياً كما في الجملتين (19 أ – ب):

(19) أ – **أظن** أن خالداً **يعشق** هنداً

ب – **يجب** أن **تعتذر** هند لخالد

كما يكون "أداة" كما في الجملة (20):

(20) **قد عاد** الجنود إلى الوطن

ويمكن أن تتعدّد مكوّنات المحمول فيرد متضمنا لإحدى الصيغتين مضافاً إليها فعل مساعد أو فعل وجهي وأداة كما في الجملة (21):

(21) **كان** خالد **قد تناول** فطوره قبل الخروج.

4- الأفعال المحمولات/الأفعال "الناقصة"

يمكن أن نميز داخل مجموعة الأفعال، في جل اللغات الطبيعية، بين الأفعال التي تستوفي شروط المحمولية والأفعال التي لا تتوافر فيها جميع هذه الشروط. نعد الأفعال الأولى أفعالا محمولات والأفعال الثانية أفعالاً "**ناقصة**" (على أساس أنها غير مستوفية لجميع شروط المحمولية).

4-1 شروط المحمولية:

يمكن تلخيص أهم شروط المحمولية، فحسب تعريف هذا المفهوم في نظرية النحو الوظيفي، في ما يلي:

(1) يدل المحمول على واقعة في عالم ما من العوالم الممكنة[1]. وتكون هذه الواقعة "**عملاً**" و"**حدثاً**" أو "**حالة**". وهذه أمثلة لهذه الأنماط الأربعة من الوقائع[2]:

(22) أ – أغلقت هند النافذة (عمل)

ب – أغلقت الريح النافذة (حدث)

ج – يقف خالد بالباب (وضع)

د – حَزنت هند لغياب أخيها (حالة)

(2) يتطلب المحمول عدداً معيناً من المشاركين في الواقعة التي يدل عليها. ويحمل المشاركون، حسب دورهم في الواقعة، وظائف دلالية معينة كوظيفة "**المنفذ**" (**هند** في الجملة (22 أ) ووظيفة "**القوة**" (**الريح** في الجملة (22 ب)) ووظيفة "**المتموضع**" (خالد في الجملة (22 ج)) ووظيفة "**الحائل**" (هند في

---

(1) يُعد الإطار الحملي تمثيلاً ذهنياً (بالمعنى الذي يأخذه هذا المفهوم في إطار نظرية "النماذج الذهنية" (المقترحة عند جونسن ليرد (1983)) للواقع لا وصفاً مباشراً له.

(2) تفصيل أنماط الوقائع والتأشير لها في المدخل المعجمي بواسطة الوظائف الدلالية في الفصل الأول من المتوكل (1995).

الجملة (22 د)). هذا العدد من المشاركين (مشارك، مشاركان، ثلاثة مشاركين...) هو ما يشكّل محلاتية المحمول فيكون المحمول إما أحادياً أو ثنائياً أو ثلاثياً.

(3) يقتضي المحمول من حدوده الموضوعات أن تتسم بسمات معينة تشكّل قيود توارد كما هو الشأن بالنسبة للفعل "**شرب**" الذي يفرض أن يكون حدّه الأول "**حيّاً**" وحده الثاني "**سائلاً**" كما يتبيّن من الإطار الحملي (2).

(4) يشكل الفعل، إذا كان محمولاً، دخلاً لقواعد تكوين محمولات أخرى. فمن الفعل "**شرب**" مثلا، تشتق المحمولات "**أشرب**" و"**شرب**" و"**شارب**" و"**اشتَشْرَب**". كما يمكن أن يكون المحمول ناتجاً عن قاعدة من قواعد تكوين المحمولات كما هو الشأن بالنسبة للمحمولات المشتقة من الفعل "**شرب**".

(5) يتضمن المحمول محتوى معجميّاً تامّا وذلك مما يؤهّله لأن يكون له مدخل معجمي قائم الذات. فالفعل "**شرب**"، مثلاً، بحكم دلالته المعجمية ("ابتلع سائلا عن طريق الفم") يمثل له في المعجم بواسطة المدخل المعجمي (23):

(23) ش ر ب {فَعِل} ف (س1: <حي>) منف (س2: <سائل>) متق = ت

ب ل ع {افتعل} ف (س1) (س2) (ص1): عن طريق الفم) أد.

حيث ت = تعريف دلالي

(6) يشكل المحمول المكونَ النواةَ في الجملة، لذلك لا يمكن حذفه دون المساس بسلامة الجملة:

(24)* عمرو كتاباً

(7) لا يمكن أن يتضمن الحمل الواحد أكثر من محمول واحد كما يدل على ذلك لحن الجملة (25):

(25)* خرج عاد خالد

ليست لهذه السمات السبع نفسُ الأهمية في تحديد المحمولية. ولعلّ السلمية التالية ترصد بقدر معقول أهمية هذه السمات بعضها بالنسبة إلى بعض:

(26) سلمية المحمولية:

تضمن محتوى معجمي تام > الدلالة على واقعة > سمات أخرى.

مفاد السلمية (26) أن أوّل شرط يجب أن يتوافر في فعل ما لكي يكون محمولاً لجملة هو أن يكون له فحوى معجمي تام (أي أن يكون صالحا لأن يمثل له في المعجم في شكل مداخل قائم الذات) وأن هذه الخاصية هي التي تؤهّله للدلالة على أحد أنماط الوقائع الأربعة (عمل، حدث، وضع، حالة). ولعل تفسير التلازم القائم بين السمة الأولى والسمة الثانية كامن في أن الوقائع ليست إلاّ تعميمات لأحداث ومواقف فردية تدل عليها المحمولات بمقتضى فحواها المعجمي، فالفعل "**شرب**" مثلا،

يدل من حيث محتواه المعجمي على عمل معين يندرج تحت أحد أنماط الوقائع الأربعة، نمط الأعمال. وتفيد نفس السلمية من حيث شقها الثاني أن فقدان السمة الثانية (الدلالة على واقعة) يترتب عنه فقدان السمات الأخرى. ما يعلّل ذلك هو أن هذه السمات جميعها (2 و3 و4 و6 و7) من لازم السمة (1).

4-2 الأفعال الناقصة:

4-2-1 مسلسل التحجر:

من المعلوم أن المفردات غالباً ما تتعرض عبر تطور اللغو لظاهرة ما يسمى "التحجّر". (Grammaticalization). وتتسم هذه الظاهرة بسمات ثلاث أساسية:

(أ) يتم التحجر في شكل مسلسل ذي مراحل متعددة وقد يستكمل هذا المسلسل مراحله جميعها كما يمكن أن بتوقف عند إحداها. نقول، في الحالة الأولى، إن التحجر "تام" ونقول عنه، في الحالة الثانية، إنه "جزئي"؛

(ب) يتم عبر مسلسل التحجّر فقدانُ المفردة محتواها المعجمي جزئياً أو كلّيا (حسب المراحل التي قطعها مسلسل التحجر)؛

(ج) تنتقل المفردة من وضع عنصر معجمي إلى وضع عنصر نحويّ (صرفي - تركيبي) كما تدل على ذلك التسمية الغربية (Grammatization).

فيما يخص المحمولات الأفعال، يلاحظ أنه من غير النادر أن تخضع لظاهرة التحجر بالمواصفات الثلاث الآنفة الذكر. ويمكن رصد تحجّر الأفعال المحمولات بالشكل التالي:

(1) يفقد الفعل، بالتدرج، فحواه المعجمي فيترتب عن ذلك، بطريقة آلية، فقدانه للدلالة على واقعة. مثال ذلك ما حصل للأفعال "**أصبح**" و"**أمسى**" و"**أضحى**" التي كانت تدل، حين كانت محمولات تامة، على "الدخول في الصباح" و"الدخول في المساء" و"الدخول في الضحى" على التوالي. بفقدانها السمتين الأساسيتين للمحمولية، الدلالة على فحوى معجمي والدلالة على واقعة، تصبح هذه الأفعال مجرّد أفعال "ناقصة". ويمكن تحديد نقص هذه الأفعال على أساس فقدها لفحواها المعجمي ولدلالتها على أحد أنماط الوقائع الأربعة، أي فقدها للمحمولية. فهي إذن أفعال لكنها ليست محمولات، وبروز عدم محموليتها:

(أ) أنها لا يمكن أن تُتّخذ دخلاً لقاعدة اشتقاق ما كما يتبين من لحن (27 أ – ج):

(27) أ – * أكان خالد هنداً غائبةً

ب – * شرّع خالد هندا تكتب رسالتها

ج – * أطفق بكر خالداً يدوّن مذكراته.

(ب) وأنها لا تقوى على أن تشكّل محمول جملة ما كما يدل على ذلك لحن الجمل 28 أ–د) التي لا يمكن أن تستعيد سلامتها إلا إذا أوّلت على أساس أن الأفعال فيها واردة على "التمام":

(28) أ –* كان خالد

ب – * أصبحت زينب

ج – * بات بكر

د – * أمست سعاد

(ج) وأنها، بخلال المحمولات التامة كما سبق أن بيّنا، توارد فعلاً آخر في نفس الجمل كما يتبين من الجمل (14) – (17) مثلاً، حيث استعمالها العادي؛

(د) وأنها لا دور لها في تحديد قيود التوارد المفروضة على الحدود الموضوعات إذ إن ما يفرض هذه القيود هو المحمول الحقيقي الذي يرد الفعل الناقص من توابعه؛

(2) حين يفقد الفعل محموليته يكتسب دوراً آخر يكون غالباً الدلالة على سمات صرفية كالوجه والزمان والجهة سيتبين في مبحث لاحق.

ولنلاحظ هنا أن الأفعال المعنيّة بالأمر فئتان: أفعال تفقد محموليتها فقدانا تاماً وأفعال تُبقي على الاستعمالات العادية إلى جانب استعمالاتها كأفعال ناقصة. من الفئة الأولى الأفعال "**طفق**" و"**انفك**" و"**زال**" منفيين) ومن الفئة الثانية "**كان**" وإلى حدّ ما الأفعال "**أصبح**" و"**أمسى**" و"**أضحى**" و"**بات**".

(3) من نتائج فقدان المحمولية أن الأفعال التي تعنينا هنا تفقد كذلك بعضاً من خصائصها الصرفية – التركيبية. من ذلك ما يلي:

(أ) من هذه الأفعال ما تصبح الأداة الداخلة عليه جزءاً منه. مثال ذلك "**مازال**" و"**ما برح**" و"**ما انفك**" و"**مادام**" و"**مافتئ**". من روائز هذا الالتحام بين الفعل وأداة النفي أنه لا يسوغ توسيط عنصر ما بينهما خاصة إذا كان النافي "**ما**" كما يدل على ذلك لحن الجمل التي من قبيل:

(29) * ما في الحديقة زال الطفل يلعب

كما لا يجوز توارد هذه الأفعال مع أحد توابع النفي مثل "**شيء**" و"**أحد**" و"**قط**". فالجملة (30)، مثلا، لا تعد سليمة إلا إذا أوّلت على أساس أنها مثبتة:

(30) * ما زال بكر يكتب شيئا

في مقابل ذلك، يسوغ تقديم أحد مكونات الجملة على الفعل خلافاً لقاعدة "**ما**" التي تأخذ عادة الصدارة المطلقة. قارن:

(31) أ – * هنداً ما عشق خالد (بنبر "هندا")

ب – هنداً ما زال خال يعشق (بنبر "هندا")

(ب) من هذه الأفعال ما يَبْلُغ تحجُّره درجة فقدانه للتصرف كما هو شأن "**ليس**" التي لا يأتي منها مضارع ولا أمر. فيما يخص "**ليس**" بالذات، بيّنا في مكان آخر (المتوكل 1987 ب) أنها تنزل منزلة وسطى بين الفعل والأداة إذ إنها فعلٌ من حيث كونها تطابق الفاعل شخصاً وجنساً وعدداً وأداةٌ من حيث كونها لا يجري عليها ما يجري على الأفعال المتصرفة.

(4) وقد يبلغ التحجر منتهاه فتنقلب هذه الأفعال إلى أدوات انقلاباً كلّياَ. من أمثلة ذلك الفعلان "**غدا**" و"**راح**" اللذان تطورا بالشكل التالي:

(أ) كان ل "**غدا**" و"**راح**" وضع محمولين تامين دالين على التنقل المكاني وقت الغداة ووقت الرواح على التوالي، فأصبحا بعد ذلك فعلين ناقصين دالين على

ما تدل عليه الأفعال "**أصبح**" و"**أمسى**" و"**أضحى**" وغيرها. هذا الاستعمال هو ما نجده في التراكيب التي من قبيل (32):

أ – غدا خالد يقرض الشعر

ب – راحت هند تكتب قصصاً

ففي هاتين الجملتين يتضح أن المحمول هو "**يقرض**" و"**تكتب**" وأن الفعلين "**غدا**" و"**راح**" يقتصر دورهما على الدلالة على سمات صرفية زمنية وجهية.

(ب) إذا ما تتبعنا تطور هذين الفعلين في العربيات الدوارج ألفينا هما قد فقدا فعليتهما وأصبحا مجرد أداتين تُسخّران للدلالة على الزمن "المستقبل" كما هو الشأن في الدراجة المصرية مثلاً:

(33) راح { أكتب له جواب / تكتب له جواب / نكتب له جواب }

وغالبا ما تخضع هاتان الأداتان إلى ظاهرة التقلص[1] فتصبح "راح" "حَ" في المصرية:

(34) حَ اكتب له جواب

كما تصبح "**غدا**" "غ" في الدراجة المغربية:

(35) غَ نشري سيارة في الشهر الجاي.

إذا أخذنا بعين الاعتبار أن هذه الظاهرة موجودة في أكثر من لغة، أمكننا القول إن ثمة نزوعا عاما في تحجّر المحمولات يمكن صوغه كما يلي:

(36) أفعال محمولات ("تامة") ⇐ أفعال غير محمولات ("ناقصة")

⇐ أدوات

مفاد (36) أن تحجّر المحمولات مسلسل يتم، غالبا، في مرحلتين اثنتين: انتقال المحمول الفعل إلى فعل ناقص بعد فقدانه للخاصيتين الأساسيتين، تضمنه لفحوى معجمي معيّن ودلالته على أحد أنماط الوقائع الأربعة السالفة الذكر، ثم انتقاله إلى مجرد أداة.

---

(1) هذه أسئلة للظاهرة التي درسها كيفون (1976)، ظاهرة أن التقلص الدلالي ينتج عنه غالباً تقلص صرفي (phonolgicol reduction).

ويعني هذا النـــزوع العام بالنسبة لنظرية النحو الوظيفي أن الفعل ينتقل مـــن وضع محمول للجملة إلى مخصّص، وبذلك يمكن ترجمة (36) إلى (37):

(37) محمول ⇐ مخصّص { فعل ناقص / أداة }

على أساس أن للفعل الناقص والأداة نفس الوضع، وضع مخصّص محمـــولي أو حملي أو قضوي كما سنبيّن. ترجمة بديل للنـــزوع (37) هي (38):

(38) φ ⇐ 1π / 2π / 3π

حيث φ = محمل و π = مخصّص

يستدعي النـــزوع (36) الملاحظات التالية:

(أ) يتم مسلسل تحجر المحمول الفعل، بمرحلتيه، لا دفعة واحدة وإنمـــا بطريقـــة تدريجية كما هو الشأن في مسلسل التحجر بوجه عام؛

(ب) ليس من الضروري أن تتحقق المرحلة الثانية، مرحلة الانتقال إلى وضع مجـــرّد أداة، فيظل الفعل الناقص فعلاً له جميع خصائص الفعل كما هو الشأن بالنسبة للأفعال "**كان**" و"**أصبح**" و"**أمسى**" وغيرها؛

(ج) حين تتحقق المرحلة الثانية من مسلسل التحجّر فإن ذلك يتم بصفة تدريجية. ويعني ذلك أن الفعل الناقص يمر بعدة مراحل فرعية قبل أن ينقلب إلى مجـــرّد أداة. وتتمثل هذه المراحل الفرعية في فقدانه التـــدريجي لخصـــائص الفعـــل (تصرفه، عمله...)، من أمثلة ذلك أن "**عسى**"، إذا أخـــذنا بـــرأي النحـــاة القدماء، فاق في تحجّره "**ليس**" إذ أصبح من الممكن استعماله دون مطابقـــة كما في الجملتين التاليتين:

(39) عسى { خالد أن ينجح / هند أن تقدم }

اللتين تقابلان الجملتين (40).

(40) * ليس { خالد يكتب الشعر / هند تقابل زينب }

في حين أن "**ليس**" تفوق في تحجرها الأفعال الناقصة التي يمكن أن تتصرف في الماضي والمضارع معاً.

(د) ينبغي، بعد هذا الوصف لمسلسل تحجر المحمولات وإواليات ومراحله، أن نتساءل عن الأسباب التي تجعل فئة معينة من المحمولات الفعلية معرّضة أكثر من غيرها لظاهرة التحجّر. من الصّعب أن نجد جوابا شافيا الآن قبل القيام ببحث خاص عن هذه النقطة بالذات. في انتظار ذلك يمكن أن نلاحظ أن جل المحمولات التي تعرضت، في عدد هام من اللغات لمسلسل التحجر، في المحمولات الدالّة:

(1) على "**الوجود**" ("**كان**"، "**to be**"، "**être**"؛

(2) على الملكية (= "To have"، "avoir"...)

(3) على الأوضاع الفزيائية كما هو الشأن بالنسبة للفعلين "**قام**" و"**قعد**" اللذين أصبحا يدلان على جهة الشروع في الواقعة كما في الجملتين التاليتين:

(41) أ – قامت هند تكتب رسالة إلى خالد

ب – قعد خالد يجمع ملفاته

هذا الاستعمال الجهي نفسه نجده في الدارجة المصرية بالنسبة للفعل "**قام**":

(42) "كنا مستنيين صلاح. ولما دخل **قامت** فوزية قالت له: كنت فين يا سبع البرمبة؟"

وفي المغربية بالنسبة للفعل "**نهض**":

(43) "قالت حفيظة لأمها: "علاش أمي ما جتيش عندي البارح". ناضت أمها قالت لها "علاش انت ماجتيش ادتيني""

(4) على التنقل المكاني كما هو شأن الأفعال العربية "**راح**" و"**غدا**" و"**رجع**" و"**عاد**" و"**أصبح**" و"أمسى" و"**أضحى**" والفعل الانجليزي "To go" والفعلين الفرنسيين "aller" و"venir". من الواضح أن هذه الزمرة من الأفعال كانت أفعالا محمولات تامة تدل على التنقل إلى مكان ما أو الوصول إلى مكان ما في إحدى فترات اليوم فأصبحت في بعض استعمالاتها كأفعال ناقصة تدل

على الزمن (المستقبل القريب أو الماضي القريب) أو على الجهة "**الشروع المسترسل**".

بعد حصر المحمولات المتحجرة في هذه الفئات الأربع، ينبغي أن نجيب على السؤال التالي: ما هي الخاصية التي رشّحت هذه الأفعال بالذات للتحجر دون غيرها؟ لا يمكن. في الوقت الراهن، إلاّ أن نجازف، للإجابة على هذا السؤال، ببعض التعليلات في انتظار ما يمكن أن يثبتها أو يبطلها. يمكن في هذا الاتجاه القول بأن ما يحدث، حين تحجر هذه الأفعال، هو عملية "**انزلاق دلالي**" من مفهوم إلى مفهوم أم من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر، ويسهّل هذا الانزلاق الترابط القائم بين المفهومين أو الحقلين. ويمكن أن يكمن الترابط في علاقة معرفية كالتي تجمع بين المكان والزمان تتيح الانتقال من البعد الأول إلى البعد الثاني فتكون جسر عبور للأفعال الدالة على التنقل المكاني للانتقال إلى الدلالة على الزمن. كما يمكن أن يَكمن هذا الترابط في علاقة لزوم بين مفهوم ومفهوم كما هو الشأن بين مفهوم "الوجود" ومفهوم الهيئة التي يمكن أن تكون عليها الوجود إذ الموجود موجود على هيئة معيّنة (= مشارك في أحد أنماط الوقائع الأربعة المحدّدة في النحو الوظيفي). هذا الترابط بين الوجود والهيئة هو ما يمكن أن يعلل انزلاق أفعال الوجود ("**كان**"، "to be" و"être"...) من الدلالة على الوجود إلى الدلالة على زمن اتخاذ الموجود هيئة معيّنة (زمن المشاركية في واقعة ما).

من هذه التعليلات التي يمكن أن تكون خاطئة في جزئياتها، يمكن أن نحتفظ بمبدأي الانزلاق والترابط القائم بين طرفي الانزلاق كإطار عام لتفسير ظاهرة تحجر الأفعال التي تعنينا هنا (وربما تحجر أفعال أخرى).

4-2-2 الفعل المساعد/الفعل الرابط:

يمكن التمييز داخل الأفعال الناقصة التي عرضنا لها في ما سبق بين الأفعال التي لا توارد إلا محمولاً فعليّاً والأفعال التي يمكن أن توارد أي محمول سواء أكان فعلياً أم غير فعلي (صفةً، اسماً، ظرفاً). بقطع النظر عن الخلاف القائم بين النحاة القدماء في الخصائص التواردية لبعض من هذه الأفعال، يمكن القول إن الأفعال التي لا يمكن أن توارد إلا محمولاً فعليا هي الأفعال الدّالة على الشروع والأفعال الدّالة على المقاربة.

(44) أ – **طفق** خالد يشرح لهند موقفه

ب – **شرعت** هند تؤلف روايتها البارحة

ج – * **طفق** خالد كاتباً

د –* **شرعت** هند مؤلفة

(45) أ – **كاد** خالد يتوقف

ب – **أوشك** الطفل يسقط

ج – * **كاد** خالد متوقفاً

د – * **أوشك** الطفل ساقطاً

ويمكن للباقي من الأفعال الناقصة أن توارد المحمولات الفعليّة أو المحمولات غير الفعلية من أمثلة ذلك ما يلي:

(46) أ – **كان** خالد يدرّس الحساب

ب – **أصبحتْ** هند تزور أقاربها بعد طول انقطاع

ج – **ما زال** بكر يتردّد على صديقه

(47) أ – **كان** خالد مدرّس حساب

ب – **أصبحتْ** هند مهندسة زراعة

ج – **مازال** بكر منتظراً بالباب.

ويمكن تعليل عدم جواز توارد أفعال الشروع وأفعال المقاربة مع محمولات غير فعلية يكون الشروع والمقاربة جهتين تسمان، بالأولى، الوقائع الحركية كالأعمال والأحداث (بمعنييهما الوظيفيين). لهذا ليس من الغريب أن تصعب مواكبة هاتين الفئتين من الأفعال المحمولات الدالة على وقائع غير حركية، أوضاع أو حالات، ولو كانت هذه المحمولات أفعالا:

(48) أ – ? طفق بكر يقف بالباب

ب – ? شرع خالد يمرض

(49) أ – ? كاد بكر يقف بالباب

ب – ? كاد بكر يحزن

ولعل ما يفسر صعوبة هذا التوارد أن الفئتين من الأفعال تتطلب محمولات دالة على وقائع تتم في مراحل، وهذه خاصية تتسم بها الأعمال والأحداث دون

الأوضاع والحالات التي لا تحتمل التجزيء. إذا صح هذا التعليل أمكن القـــول إن توارد أفعال الشروع وأفعال المقاربة خاضع لسلمية يمكن صوغها بالشكل التالي:

(50) محمولات فعلية حركية > محمولات فعلية غير حركية > محمولات غير فعلية.

على أساس أن المحمولات غير الفعلية تتفاوت من حيث الدلالة على الحركية بين ما هو مشتق وما هو اسم ذات أو اسم خاصية.

وتتدرّج مقبولية التراكيب المتضمنة لفعل من فئتي الأفعال التي تعنينا من يمـــين السُّلَّمية (50) إلى يسارها كما يتبين من الجمل التالية:

(51) أ – شرع خالد يضرب بكراً

ب – ? شرع خالد يحزن.

ج – ??? شرع خالد ضرباً لعلي

د – ??? يشرع خالد ضارباً عليّاً

هـــ – * شرع خالد أستاذَ رياضيات

يمكن بهذا تصنيف الأفعال الناقصة بالنظر إلى نوع المحمول الـــذي يمكـــن أن توارده طبقاً للرسم التالي:

(52)

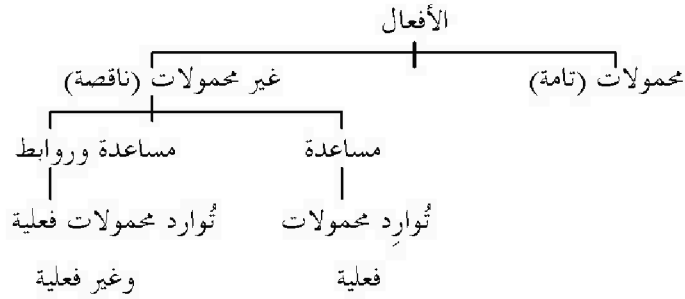

4-2-3 الأفعل الوَجهيَّةُ: محمولات أم أفعال ناقصة؟

بيّنّا في المتوكل (1995) أن مفهوم "الوجه" (Modality) يُحدّ، في النحـــو الوظيفي، بأنه ما يعبَّر عن موقف المتكلم:

(أ) من العلاقة التي تربط بين تحقق الواقعة وأحد المشاركين فيها (علاقة قـــدرة، علاقة وجوب...)؛

(ب) من تحقق الواقعة نفسها بالنظر لمعارفه عن أنماط الوقائع وما يضبط تحققها من قواعد اجتماعية وشرعية وغيرها؛

(ج) من صدق أو كذب القضية التي يتضمنها خطابُه.

وبيّنا في نفس المكان أن الوجوه، طبقا للتنميط الثلاثي لمواقف المتكلم، وجوهُ ثلاثة: **وجه محمولي** (أو وجه الطبقة الأولى) **ووجه حملي** (أو وجه الطبقة الثانية) **ووجه قضوي** (أو وجه الطبقة الثالثة).

كما بيّنا أن الوسائل التي تُسخّرها اللغاتُ لتحقيق هذه الأصناف الثلاثة من الوجوه:

(1) وسائل معجمية ترد في شكل لواحق ظرفية (= ظروف، مركّبات حرفية، جُمَّل...) كما هو الشأن في الجمل التالية:

(53) أ – تزوج خالد هندا **حقاً**

ب – سينتصر جنودنا بكل **تأكيد**

ج – سينزل المطر غدا كما **تؤكد ذلك أرصاد الجو**

(2) ووسائل نحويةٌ تكون إما أدوات:

(54) أ – **إن** خالداً مسافر غداً

ب – **قد** سافر خالد صباح اليوم

أو لواصقَ فعليةً كنوني التوكيد:

(55) أ – **اخرجنّ** الآن!

ب – **لأعاقبنّه** حين يعود!

أو صيغا كصيغ التعجّب؛

(56) أ – **ما أجمل** هنداً!

ب – **أكْرِمْ** بخالد!

أو أفعالا معلومة.

ما يهمنا في هذا البحث هو طبيعة هذه الأفعال هل هي محمولات أو هل هي أفعال ناقصة؟

لنتأمل الأفعال الواردة في التراكيب التالية:

(57) يستطيع خالد أن يكتب قصّة في أسبوعين.

(58) أ – يجب أن يعود خالد صديقَه

ب – ينبغي أن ترجع هند إلى بيتها

(59) أظن أن بكراً سافر البارحة إلى الخارج.

تتحد الأفعال المتصدرة للجمل (57) – (59) في كونها واردة للدلالة على سمات وجهيّة. ففي الجملة الأولى يدل الفعل "**يستطيع**" على وجه محمولي (استطاعة خالد تحقيق واقعة الكتابة)؛ وفي الجملتين الثانيتين يدل الفعلان "**يجب**" و"**ينبغي**" على وجه حملي في حين أن الفعل "**أظن**" وارد في الجملة الثالثة للدلالة على وجه قضوي (موقف المتكلم من صدق "كون بكر سافر إلى الخارج").

لهذه الخاصية يُصبح من الصّعب اعتبار هذه الأفعال نواة لجملة عليا تكون الجملة التي تليها الجزء المدمج فيها. بعبارة أوضح، من العسير أن نَعُدّ الجمل التي من قبيل (57) – (59) جملاً مركّبة، مؤلفة من جملتين نواتاهما الفعل الوَجهي والمحمول الذي يواكبه. تحليلنا لهذا الضرب من التراكيب أنها جمل بسيطة مُكوّنة من قضية واحدة (= حمل واحد ومحمول واحد) وفعل وجهي محمولي (57) وحملي (58 أ – ب) وقضوي (59) كما يتبين من التمثيلات العامة التالية:

(60) يستطيع يكتب [خالد قصة في أسبوعين]

(61) أ – [يجب [يعود خالد صديقه]]

ب – ينبغي [ترجع هند إلى بيتها]]

(62) [أظن [[سافر بكر البارحة إلى الخارج]]]

في هذه التمثيلات كلها تتخذ الأفعال المعنية بالأمر وضعَ مجرد أفعال وجهية وإنّ تفاوتت من حيث مستوى الوجه الذي تدل عليه.

إذا كان الأمر كذلك فما هي بالضبط طبيعة هذه الأفعال؟

إذا نظرنا إلى دلالتها، وجدنا أن هذه الأفعال، في هذا الاستعمال، لا تدل على واقعة (عمل، حدث، وضع، حالة) بقدر ما تدل على سمات وجهية متعلقة بالواقعة الدال عليها المحمول الذي تواكبه (**يكتب، يعود، ترجع، سافر**). وممّا يروز وجهيّة هذه الأفعال إمكانُ الاستعاضة عنها بعبارات ظرفية تؤدي نفس الوظيفة (= لواحق وجهية):

(63) أ – **يجب** أن تزور أبويك

ب – زر أبويك **وجوباً**

(64) أ – **أظن** أن خالدا سينجح في مُهمته.

ب – **في نظري** سينجح خالد في مهمته.

على هذا الأساس لا يمكن أن تعُد هذه الأفعالَ محمولات تامة كالمحمولات التي ترد نواة جُملة.

إلا أنه ليس من الممكن، أيضا، عدُّها أفعالا ناقصة نقصان الأفعال المساعدة والأفعال الروابط التي عرضنا لها في الفقرة السابقة. من روائز أنها لم تبلغ ما بلغته هذه الأفعال من نقص أن الجملة التي تليها تظل تحتفظ بنوع من الاستقلال. دليل ذلك ما يمكن استنتاجه من المقارنة بين زمرتي الجمل التاليتين:

(56) أ – ماذا يستطيع خالد؟

ب – يستطيع خالد ذلك

ج – أظن ذلك

د – ينبغي/يجب ذلك

(66) أ – * ماذا يكاد عمرو؟

ب – * يكاد عمرو ذلك

ج – * مادا عسى خالد؟

د – * عسى خالد ذلك.

يتضح من المقارنة بين (65) و(66) أن المصدري "**أن**" وما يليه يحتفظ باستقلاله التركيبي في الجمل التي من قبيل (57) – (59) حيث يمكن إضماره أو الاستفهام عنه في حين أن ذلك غير سائغ حين يتعلق الأمر بالأفعال المساعدة الصّرف، مثل "**كاد**" و"**عسى**" (أو "**أوشك**"). ويُلاحَظ أن المحافظة على استقلال هذا المكون بالنسبة للفعل الوجهي تتفاوت حسب كلّ فعل. فالفعلان الوجهيان "**يجب**" و"**ينبغي**" لا يحتملان أن تقدم عليهما القضية التي يُوجّهانها:

(67) أ – * أن يعود خالد صديقَه يجب

ب – * أن ترجع هند إلى بيتها ينبغي

ولعلّ هذين الفعلين أقربُ الأفعال الوجهية إلى وضع الفعل المساعد حيث إنهما، بخلاف الأفعال الوجهيّة الأخرى، لا يخضعان للمطابقة من حيث الشخص:

(68) أ – * أجبُ
ب – * نجبُ
ج – * يجبان
د – * يجبون

(69) أ – * أنبغي
ب – * تنبغي
ج – * ينبغيان
د – * ينبغون

بل إن الفعل "**ينبغي**" لا يسوغ تصريفه في الماضي، قارن:

(70) أ – وجَبَ أن يعود خالد صديقه
ب – *اِنْبَغَى أن ترجع هند إلى بيتها.

بناءً على هذه الملاحظات يمكن أن نقول إن "**يجب**" و"**ينبغي**" أكثر الأفعال الوجهية تحجراً وإنهما قد قاربا أن يكونا مجرّد أداتين وجهيتين.

فيما يتعلق بالأفعال الوجهية القضوية التي تحاقل "**ظن**" ("**ظن**"، "**حسب**"، "**عدَّ**"، "**اعتقد**"، "**زعم**" "**خال**"...) يمكن تلخيص سماتها الأساسية كأفعال وجهية كما يلي

(أ) لهذه الفئة من الأفعال استعمالان اثنان متباينان: استعمالٌ "**وصفي**" واستعمالٌ "**إنجازي**". نقول عن هذه الأفعال إنها مستعملة استعمالاً إنجازياً حين ترد في الزمن الحاضر (= زمن التكلم) وتأخذ كفاعل ضمير المتكلم كما في الجملتين (59) و(64).

أمّا حين لا تتوافر إحدى هاتين السمتين فالاستعمال استعمالٌ وصفي كما هو الشأن في الجملتين (71 أ – ب):

(71) أ – ظننتُ أن بكراً سافر البارحة إلى الخارج
ب – تظنُّ أن بكراً سافر البارحة إلى الخارج

فالفعل "**ظن**" في هاتين الجملتين مستعملٌ استعمالا وصفيّاً لأنه وارد في الزمن المضي في الجملة الأولى ولأنه مسند إلى فاعل آخر غير المتكلم في الجملة الثانية.

(ب) لا يمكن أن نقول إن هذه الأفعال أفعال دالة على وجه قضـــوي (= ظـــنَ أو يقين) إلا حين استعمالها استعمالا إنجازياً. ففي الجملتين (59) و(64) تتضمن الجملة قضية واحدة (سافر بكر البارحة إلى الخارج) مسبوقة بفعل وجهي (= "**أظن**") في حين أن الجملتين (68 أ – ب) تتضمنان جملتين اثنين يُشكّل الفعلُ "**ظن**" وفاعله أولاهما و"**سافر بكر البارحة إلى الخارج**" ثانيتهما كما يتبين من التمثيلين (72 أ – ب):

(72) أ –[[ظننت [سافر بكر البارحة إلى ال**خارج**]]

ج1 ج2

ب – [[تظن هند [سافر بكر البارحة إلى الخارج]]

ج1 ج2

(ج) من الروائز التي تدعم أطروحة أن هذه الأفعال أفعالٌ وجهيّة في اســـتعمالاتها الانجازية ما يلي:

(1) لا يجوز إضافة فعل وجهي آخر في التراكيب التي من قبيـــل (59) و(64) في حين أن ذلك ممكن حين يفقد الفعلُ إنجازيته:

(73) * أظن أنني أظن أن بكراً سافر البارحة إلى الخارج

(74) أ – أظن أن عمروا يظن أن بكرا سافر البارحة إلى الخارج

ب – أظن أنني ظننت أن بكراً سافر البارحة إلى الخارج.

يتبين من المقارنة بين الجملة (73) والزوج (74) أن "**أظن**" الثانية في الجملـــة الأولى فعل وجهي إذ لا يتحمل أن يواكبه فعل وجهي آخر في حـــين أن الفعلـــين "**يظن**" و"**ظننت**" في الجملتين الثانيتين فعلان محمولان عاديان يستطيعان اســـتقبال فعل وجهي من نفس اللفظ كما هو شأن أي فعل محمول عادي.

يمكن نقل الفعل الوجهي إلى آخر الجملة كما في (75):

(75) سافر بكر البارحة إلى الخارج، أظن

أمّا في الاستعمال الوصفي فيعسُر ذلك:

(76) ? سافر بكر البارحة إلى الخارج، يظن خالد.

(3) يذهب بعض النحاة القدماء، في معرض الحديث عـــن ظـــاهرتي "**التعليـــق**" و"**الإلغاء**"، إلى أن "**ظن**" و"**أخواتها**" يمكن أن يُلغى عملها وإن تقدمت كما في الجملة (77):

(77) أظن زيد قائم

ويبدو لنا أن الإلغاء مرتبط بالاستعمال الإنجازي بحيث يمكن ألاّ يلغى عمل "**ظن**" إذا استعملت استعمالاً وصفياً كما في الجملتين التاليتين:

(78) أ – ? يظن بكر زيد قائم

ب – ?ظننت زيد قائم

إذا صح هذا أمكننا القول إن الإلغاء في التراكيب التي من قبيل (77) من علاماتِ تحجُّر الفعل وفقدانه لبعض خصائص الفعلية.

(4) سبق أن أشرنا إلى أن الفعل الوجهي يمكن أن يُعوّض بلاحق في معناه ومثلنا لذلك بالجملتين (64 أ– ب) المكرّرتين هنا للتذكير:

(64) أ – **أظن** أن خالداً سينجح في مهمته

ب – **في نظري**، سينجح خالد في مهمته

عملية التعويض بلاحق هذه غير ممكنة في الاستعمال الوصفي لهذه الأفعال:

(79) أ – **يظن** بكر أن خالداً سينجح في مهمته

ب – * **في نظري**، سينجح خالد في مهمته

فالجملة (79 ب) غير مقبولة إذا عُدت مرادفة للجملة (79 أ). ولوجهيّة الفعل "**ظن**" في الجمل الممثل لها بالجملة (64 أ)، لا يجوز توارده واللاحق الوجهيّ في نفس الجملة إذ إن هذا التوارد يكون إما مصدر حشو كما في (80 أ) أو مصدر تناقض كما في (80 ب):

(80) أ – * في نظري، أظن، سينجح خالد في مهمته

ب – * بلا شك، أظن أن خالد سينجح في مهمته

(5) يُعدّ نَفْي الفعل الوجهي، كما هو معلوم، نفياً "ضعيفاً" للفحوى القضوي حيث تترادف الجملتان (81 أ– ب) ترادفاً شبه تام:

(81) أ – لا أظن أن بكراً يكتب شعراً

ب – * أظن أن بكراً لا يكتب الشعر.

المنفي في الجملتين معاً الفحوى القضوي (= كتابة بكر الشعر) إلا أن نفي هذا الفحوى في الجملة الأولى أضعف منه في الجملة الثانية. هذه الخاصية غير واردة حين يُستعمل الفعل "**ظن**" استعمالا وصفياً. فلا ترادف بين (الجملة (82 أ) والجملة (82 ب):

(82) أ – لا يظن خالد أن بكراً يكتب شعراً
ب – يظن خالد أن بكراً لا يكتب شعراً

رائز ذلك أن نفس التعقيب الإضرابي يمكن أن يوارد الجملتين الأوليين ويمتنع أن يوارد الجملتين الثانيتين:

(83) أ – لا أظن أن بكراً يكتب شعراً وإنما يؤلف قصصاً
ب – أظن أن بكرا لا يكتب شعراً وإنما يؤلف قصصاً

(84) أ – يظن خالد أن بكراً لا يكتب شعراً وإنما يؤلف قصصاً
ب – * لا يظن خالد أن بكراً يكتب شعراً وإنما يؤلف قصصاً
ج – لا يظن خالداً أن بكراً يكتب شعراً وإنما هو متيقن من ذلك.

ممّا يمكن استخلاصه مما أوردناه في هذا المبحث عن تحجر الأفعال النقاط الأساسية الأربعُ التالية:

أولا: تتعرض بعض الفئات من المحمولات الأفعال لظاهرة التحجر عن طريق فقدانها التدريجي لفحواها الدلالي وسماتها المحمولية؛

ثانيا: يمر تحجر هذه الفئات من المحمولات عبر مراحلَ انطلاقاً من وضعها كمحمولات تامة إلى انقلابها إلى مجرّد أدوات. وأهم محطات مسلسل التحجر هذا ما يمكن التمثيل له في شكل السلمية التالية:

(85) محمولات > أفعال متناقصة > أفعال ناقصة > أفعال – أدوات > أدوات.

نقصد بالأفعال المتناقصة هنا الأفعال التي تنزل منزلة وسطى بين المحمولات التامة والأفعال الناقصة وهي فئة من الأفعال تتضمن خاصة الأفعال الوجهيّة (وقد تسمى كذلك، أفعالاً شبه مساعدة"). ونقصد بالأفعال الناقصة الأفعال التي فقدت محموليتها وأصبحت تسخر للدلالة على سمات صرفية (زمنية – جهيّة) وبالأفعال الأدوات الأفعال الناقصة التي قطعت شوطاً هاماً نحو الانقلاب إلى مجرد أدوات. من أمثلة ذلك "**ليس**" و"**عسى**". أمّا الأدوات فهي الأفعال التي بلغت منتهى التحجر فأصبحت مجرّد أدوات. وقد رأينا أن هذا يحصل غالبا عبر الانتقال من العربية الفصحى إلى دوارجها ومثلنا لهذه الفئة بصيرورة الفعلين "**غدا**" و"**راح**" في الدارجتين المغربية والمصرية.

ثالثا: تقوم الأفعال المعنية، حين تكون قد أخذت في التحجّر، بوظائف صرفية حيث تنتقل من وضع محمولات إلى وضع مخصّصات. فمنها ما يحدّد مختلف السمات الوَجهية (= الأفعال التي أسميناها "متناقصة") ومنها ما يحقق السمات الجهية و/أو الزمنية بالنظر إلى محمول فعلي أو محمول غير فعلي. ويوضح هذه الوظائف الرسمُ التالي:

(86)

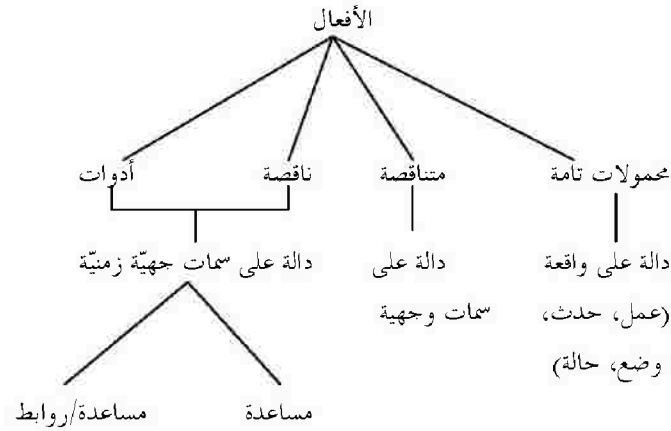

لنلاحظ أنه غالباً ما يحصل تداخل في الوظائف بين الأفعال الناقصة والأفعال المتناقصة حيث تنزع أحياناً الأفعال الأولى إلى أن تدل على سمات وجهية من المفروض أن تدل عليها الأفعالُ الثانية كما سيتبين لنا في المباحث التالية:

رابعا: يَحدُثُ النزوع إلى الانتقال من وضع المحمول إلى وضع مجرّد أداة في لغاتٍ متعددة حتى لَيَبدُو أن هذه الظاهرة من الكليات اللغوية. إلا أن اللغات تختلف من حيث المرحلة التي يتوقف عندها مسلسلُ التحجر حين دراسة هذه اللغات فاللغة العربية، مثلاً، لم يبلغ فيها مسلسل التحجُّر هذا منتهاه إلاّ في ما تفرع عنها من عربيات دوارج. ولو كان بأيدينا تاريخٌ للغة العربية يرصد مراحل تطورها مرحلة مرحلة لأمكننا تتبع مسلسل التحجر بكيفية أدق.

5- صياغة المحمول:

سبق أن أشرنا إلى أن المحمول يرد في التمثيل التحتي للجملة في صورة مجردّة قوامها جذر ووزن. ونبيّن في المباحث التالية كيف تنتقل هذه الصورة المجردّة، عن

طريق الفئة الصّرفية من قواعد التعبير، إلى صورة محققة في مستوى التمثيل للبنية المكوّنيّة. وتُجرَى هذه الفئة من قواعد التعبير على أساس المعلومات المتوافرة في الصورة المجردّة ذاتها (= الجذر والوزن والمقولة المعجمية) والمعلومات المؤشر لها بواسطة مخصصات المحمول والحمل والقضية والانجاز والمخصصات السياقية.

5-1- صورة المحمول المجردة:

تبيّن لنا في مبحث سابق أن المحمول، بالنسبة للغة العربية، يمثل له في مستوى البنية التحتية في شكل ما أسميناه "صورة مجردة" وتتكون هذه الصورة المجردّة من ثلاثة عناصر:

(أ) الجذر الذي ينتمي إليه المحمول وهو عبارة عن مادة صوتية قوامها ثلاثة أصوات سواكن؛

(ب) ووزن المحمول الذي يؤشّر لما يمكن تسميته "**باب**" المحمول إذا كان فعلاً أصلاً (= "**فعِل**" "**فعَل**"، "**فعُل**") ووضعه الاشتقاقي إذا كان فعلاً فرعاً ناتجاً عن إحدى "قواعد تكوين المحمولات" كأن يكون فعلاً علّياً (= "**أفعَل**"، "**فعّل**"، **استفعل**"...) أو فعلاً انعكاسياً (= "**انفعل**"، "**افتعل**"...) أو فعلاً طلبيّا (= "**استفعل**") أو فعل مشاركة (= "**فاعل**"، **تفاعل**" "**افتعل**"...) أو غير ذلك؛

(ج) والمقولة المعجمية التي ينتمي إليها المحمول حيث يؤشر إلى فعليته أو اسميته أو صفيته أو ظرفيته.

وتشكل هذه العناصر الثلاثة معلوماتٍ أولى تعتمدها قواعد التعبير في تحقيق المحمول صرفيّاً.

وتتسم هذه المعلومات بكونها معلومات غير سياقية تتوافر في المحمول من حيث هو يُمثل لها، لذلك، في المدخل المعجمي ذاته، بخلاف المعلومات التي تؤشر لها مختلف المخصصّات والتي تعني المحمول من حيث هو مكون من مكونات جملة معينة (واردة في نص معيّن).

5-2 المخصصات:

لرسم صورة شاملة ومدققة لمختلف المخصّصات الواردة في الجملة يحسن أن نميز بين أصناف ثلاثة من المخصّصات: (أ) مخصّصاتٍ عامة و(ب) مخصّصات

جزئية و(ج) القيم التي يأخذها كلٌّ من المخصّصات الجزئية، كما أنه ينبغي التمييز بين ما هو "**أوّلي**" وما هو "**سياقي**" داخل المخصّصات العامة نفسها.

5-2-1 المخصصات العامة:

تنقسم المخصّصات العامة إلى فئتين: مخصصات **أولية** تنتمي إلى البنية التحتية نفسها باعتبارها مخصّصات ثابتة ومخصّصات سياقية تخص المطابقة (من حيث الشخص والعدد والجنس).

5-2-1-1 المخصصات الأولية:

سبق أن أشرنا إلى أن لكل طبقة من الطبقات الأربع مخصّصاً. فلطبقة الإنجاز المخصّص الإنجازي 4π وللطبقة القضوية المخصّص القضوي 3π. أما مخصّصا الطبقتين الحملية والمحمولية فهما المخصّصان 2π و1π على التوالي.

فيما يخص تفاعل هذه المخصّصات الأربعة في تحديد صياغة محمول الجملة، يقترح ديك البنية العامة التالية (ديك 1994: 354)

(87) أ – 4π – 3π – 2π – 1π – [جذع]

ب – [جذع] 1π – 2π – 3π – 4π

ج – 4π – 1π – [جذع] – 2π – 3π

تمثل البنية (87 أ) لمواقع المخصّصات بالنسبة للجذع في اللغات التي تتقدم فيها المخصّصات الأربعة على جذع المحمول في حين تمثل البنية (87 ب) لمواقع هذه المخصّصات في اللغات التي تتأخر فيها عن الجذع. أمّا البنية (87 ج) فإنها تلائم اللغات التي يرد فيها بعض من هذه المخصّصات متقدماً على الجذع في حين يتأخر البعض الآخر.

فيما يخص اللغة العربية يمكن أن نقول، مبدئيّا، إنها تنتمي، من حيث تراتب المخصّصات الأوّلية، إلى فصيلة اللغات ذات البنية (87 أ) كما سيتبين لنا في مبحث لاحق. ويجدر هنا أن نلاحظ أن البنية (87 أ) لا تنطبق انطباقاً كلياً على اللغة العربية إذ إن صورة المحمول المجرّدة ليست جذعاً كما في اللغات السلسلية وإنما هي جذر ووزن (= وزن أصل أو وزن فرع). ويلزم، لذلك، أن نعوّض البنية (87 أ)، بالنسبة لهذه اللغة، بالبنية (88):

(88) – 4π – 3π – 2π – 1π – [س س س {وزن}]

5-2-1-2 المخصصات السياقية:

تختلف هذه الفئة من المخصّصات عن المخصّصات الأولية في كونها لا يُؤشر لها في مستوى البنية التحتية، وعلة ذلك، في رأي ديك (ديك 1989، 1994) أنها ليس لها ما للمخصصات الأخرى من الخصائص الدلالية الفردية.

تشمل زمرة المخصّصات السياقية في رأي ديك (ديك 1994) مخصّص "البناء" (= معلوم/مجهول) ومخصّصات المطابقة (شخص، عدد، جنس). لا يجادل أحد في كون مخصّصات المطابقة تنتمي إلى فئة المخصّصات السياقية. أمّا البناء (للمعلوم/للمجهول) فمن اللغويين من يرى، بخلاف ديك الذي يذهب إلى أن صيغتي المعلوم والمجهول تحدّدان بإسناد الوظيفة الفاعل (إلى المنفذ أو غيره)، أنه من الأنسب أن يُعد البناء للمجهول قاعدة من قواعد تكوين المحمولات شأنه في ذلك شأن قواعد العليّة والانعكاس والمطاوعة والمشاركة وغيرها فيتم صوغه، على هذا الأساس، في مستوى مخزن المفردات ذاته[1]، إذا تبنّينا هذه المقاربة المعجمية للبناء للمجهول تقلص مضمون زمرة المخصّصات السياقية إلى مخصّص المطابقة وحده.

ينقسم كل مخصّص من المخصّصات العامة الأربعة إلى مخصّصات فرعية. وتتلخّص المخصّصات الفرعية المتداولة لحد الآن في أدبيات النحو الوظيفي في ما يلي:

(أ) يؤشّر المخصص الإنجازي 4π إلى مفهومين: (أ) **النمط الجملي** الذي تنتمي إليه العبارة (= خبر، أمر، استفهام...) و(ب) **القوة الإنجازية** التي تحملها العبارة. والقوة الإنجازية، كما هو معلوم، قوتان: قوة حرفية وقوة مستلزمة. وقد اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1993 ب) أن يمثل للقوة الإنجازية في إطار النحو الوظيفي بالشكل التالي:

(1) يمثل للقوة الإنجازية الحرفية في مستوى البنية التحتية الواردة في القالب النحوي ذاته؛

(2) أمّا القوة الإنجازية المستلزمة فينظر في طبيعتها:

---

(6) هذا الافتراض هو ما تبنيناه بالنسبة للغة العربية حيث استدللنا على أن البناء للمجهول في هذه اللغة عملية اشتقاقية تُرصد ضمن قواعد تكوين المحمولات. راجع ذلك في (المتوكل 1988 أ).

- إذا كانت لا تُطابقها في سطح العبارة، خاصية صورية ما (= صرفية، تركيبية، تنغيمية)، فإنه يمثل لها في البنية التحتية المشتقة الواردة في القالب المنطقي والناتجة عن قواعد الاستدلال؛
- امّا إذا كان لها ما يطابقها وما يؤشر لها في سطح العبارة ذاتها فلا حاجة إلى اللجوء إلى قالب آخر حيث يتم التمثيل لها في القالب النحوي إلى جانب القوة الإنجازية الحرفية.

على أساس هذا الاقتراح، يؤشر للنمط الجملي وللقوة الإنجزايية الحرفية بمخصّصي جملتين اثنين:

(89) [ج [ق وي [...]]]

حيث: ج= نمط جملي؛ ق = قوة إنجازية

ولهما مضافاً إليهما مخصّص ثالثٌ يمثل للقوة الإنجازية المستلزمة في حالة ورودها مدلولاً عليها بخاصية صورية:

(90) [ج [ق [ق، وي [...]]]

حيث: ق، = مؤشر القوة المستلزمة

(ب) يُؤشّر المخصّص 3π للوجه (Modality) القضوي أو وجه الطبقة الثالثة. ويشمل الوجهُ القضويُّ كما بينا في مكان آخر (المتوكل 1995) ثلاثة وجوه قضوية فرعية هي: (أ) الوجه المعرفي و(ب) الوجه الإرادي و(ج) الوجه المرجعي. وتمثل الجمل (91 أ) (91 ب) و(91 ج) لهذه الوجوه الثلاثة على التوالي:

(91) أ – **أظن** أن هنداً لن تعود

ب – لا أعاد الله تلك الأيام.

ج – **يبدو أن** خالداً سيسافر

(ج) المقولات التي تندرج في المخصّص الحملي العام 3π هي مقولات الزمن والوجه على اعتبار أن الوجه هنا مقولة تنتمي إلى الحمل لا إلى القضية.

على هذا الأساس يمكن تفريع المخصّص الحملي بالشكل التالي:

(92) $2\pi = \left\{ \begin{array}{r} \text{زمن} \\ \text{وجه 2} \end{array} \right\}$

(د) أمّا المخصّص المحمولي، مخصّص الطبقة الأولى، 1π فانه يحيل أساساً إلى السمات الجهية:

(93) 1π = جهة

وقد يحيل نفس المخصّص 1π إلى الوجه المحمولي (= استطاعة أحد المشاركين في الواقعة تحقيقها أو رغبته في تحقيقها) في اللغات التي بلغت فيها الأفعال الدالّة على هذين ا لمفهومين (الاستطاعة بالرغبة) شوطا متقدماً في مسلسل التحجُّر كما هو الشأن في اللغة الانجليزية بالنسبة للفعلين الوجهيين "can" و"may" مثلا. في هذه اللغات، يُصبح تفريع المخصّص المحمولي بالشكل التالي:

(94) 1π = { جهة / وجه 1 }

5-2-3 قيم المخصصات الجزئية:

5-2-3-1 قيم المخصّص الإنجازي:

نمط الجملة في اللغات الطبيعية ثلاثة أنماط: (أ) خبر و(ب) استفهام و(ج) أمر. وقد بيّنا في مكان آخر (المتوكل (قيد الطبع)، المتوكل (1995)) أن التعجب، بخلاف ما يذهب إليه باحثون آخرون (ديك 1989 مثلا)، ليس نمطا جمليا ولا قوة إنجازية وإنما هو وجه من الوجوه القضوية. فالجملة (95)، مثلاً:

(95) ما أجمل عيون هند!

نمطها الجملي "**خبر**" وقوتها الإنجازية "**إخبار**" وتختلف عن الجمل الخبرية الإخبارية الأخرى من حيث إنهما تتضمنان وجها قضوياً وهو التعبير عن موقف المتكلم من فحوى القضية (= إعجابه بجمال عيون هند) في مقابل الجملة (96) التي تعبّر فيها عن وصف محايد لجمال عيون هند:

(96) عيون هند جميلة

على أساس هذا التصنيف الثلاثي يمكن أن نمثل للقيم التي يأخذها مخصص النمط الجملي بالشكل التالي:

(97) ج = { خب، سهـ، امر }

حيث: خب = خبر؛ سهـ = استفهام

أمّا مخصّص القوة الإنجازية فإنه يأخذ قيما مختلفة منها ما هو حرفي ومنها ما هو مستلزم ومنها ما يُمثّل له في البنية التحتية الواردة في القالب النحوي ومنها ما يُمثّل له في البنية التحتية الواردة في قالب آخر (القالب المنطقي على الخصوص):

(98) ق= { إخبار، سؤال }

(99) ق'= { التماس، وعد، وعيد، ≡ }

يتبين من المقارنة بين (98) و(99) أن ثمة بعض التطابق بين الأنماط الجملية الثلاثة وقوى إنجازية معينة هي "**الإخبار**" و"**الاستفهام**" و"**الأمر**" إلا أن هذه الأنماط الجملية الثلاثة تستطيع أن توارد قوى إنجازية مستلزمة أخرى. فالاستفهام، مثلا، يغلُب أن يدل على السؤال إلا أنه يمكن أن يدل على قوى إنجازية أخرى كالالتماس والإنكار والوعد وغيرها.

5-2-3-2 قيم المخصّص القضوي 3π:

يتفرع المخصّص القضوي 3π، كما سبق أن بيّنا، إلى ثلاثة وجوه فرعية هي الوجه المعرفي والوجه الإرادي والوجه المرجعي. على هذا الأساس يأخذ المخصّص 3π قيماً ثلاثاً أولى هي:

(100) 3π= { عر، إر، رج }

حيث عر = معرفي؛ إر = إرادي؛ رج = مرجعي.

ويمكن تفريع هذه القيم الثلاث إلى قيم جزئية نحملها في ما يلي:

(1) يأخذ المخصص المعرفي القيم "**مؤكد**" "**محتمل**" و"**ممكن**"؛

(2) ويأخذ المخصص الإداري القيم: "**التمني**" و"**الترجي**" و"**الدعاء**"؛

(3) أمّا المخصّص المرجعي فيأخذ القيم التالية: "**مبلغ**" حين يكون فحوى القضية قد بلغ المتكلم عن طريق شخص آخر و"**تجريبـــي**" حين يكون موقف المتكلم من القضية تابع عن تجربة شخصية و"**استدلالي**" حين يكون هـــذا الموقـــف نتيجة لعملية استدلالية.

وعلى هذا الأساس، يكون التمثيل لقيم المخصّصات القضوية على الشـــكل التالي:

(101) 3π عر = { كد / حم / مك }

حيث؛ كد = مؤكد؛ حم = محتمل؛ مك = ممكن

(102) إر = { تم / تر / دع }

حيث: تم = تمن؛ تر = ترج = دع = دعاء

(103) رج = { بغ / تج / دل }

حيث: بغ = مبلغ؛ تج= تجريبـــي؛ دل = استدلالي.

5-2-3-3 قيم المخصّص الحملي 2π:

تقدم أن مخصّص الحمل 2π يتفرع إلى مخصّصين جزئيين: مخصّـــص الوجـــه ومخصّص الزمن. وبينا في مكان آخر[1] أن الوجه الحملي وجهان: "وجه معـــرفي" و"وجه شرعي"، على أساس أن "**شرعي**" يأخذ المعنى الواسع لهذا المصطلح باعتباره

(1) توجد تفاصيل مختلف المخصّصات الوجهية في الفصل الثالث من المتوكل (1995).

دالاً على كل ما يتعلق بالقواعد الأخلاقية والمجتمعية والعقيدية التي تحكم مجتمعاً معيّناً.

يمكن أن يكون تحقق الواقعة، بالنظر إلى الوجه المعرفي، مؤكداً أو محتملاً أو ممكناً أو مستحيلاً.

على هذا، تكون قيم المخصّص الحملي الوجهي هي التالية:

$$\text{عر} = 2\pi - \left\{ \begin{array}{l} \text{كد} \\ \text{حم} \\ \text{مك} \\ \text{سح} \end{array} \right. \quad (104)$$

ملحوظة: يتبيّن حين المقارنة بين (104) و(101) أن المخصّصين القضوي والحملي يأخذان تقريباً نفس القيم. إلا أن هذه القيم المعرفية تتعلق بشيئين مختلفين تماماً: موقف المتكلم من صدق القضية على اعتبار ما يعتقد وموقفه من تحقق الواقعة بالنظر إلى قواعد عامةٍ تسود في مجتمع معيّن. ففي الحالة الأولى نحن أمام موقف شخصي إزاء صدق قضية وفي الحالة الثانية نكون أمام تقويم موضوعي لإمكان تحقق واقعة. وممّا يروز ورودَ التمييز بين المخصّصين المعرفيين هذين رغم تماثل قيمهما إمكان تواردهما في نفس الجملة:

(105) **أظن** أن خالداً قد عاد من السفر

حيث يدل "**أظن**" على الوجه المعرفي القضوي و"**قد**" على الوجه المعرفي الحملي دون أن ينتج عن ذلك أي تناقض (= بين الظن والتأكيد).

أمّا المخصّص الحملي الشرعي فيأخذ القيم "**واجب**" و"**مستحسن**" و"**قبيح**" و"**ممنوع**" إلى غير ذلك مما يتعلق بالظوابط الأخلاقية والعقيدية والتقاليدية السائدة في مجتمع ما. يمكن، إذن، أن نمثل لهذه القيم بالشكل التالي:

$$\text{شر} = \left\{ \begin{array}{l} \text{جب} \\ \text{حس} \\ \text{قب} \\ \text{منع} \end{array} \right. \quad (106)$$

حيث جب = واجب؛ حس= مستحسن؛ قب= قبيح؛ منع= ممنوع

الزمن، كما هو معلوم، ثلاثة أزمنة؛ **حاضر** يطابق وقت التكلم و**مُضِي** سابق لوقت التكلم و**مستقبل** لاحق لوقت التكلم. ويضاف إلى الزمنين المُضي والمستقبل زمنان فرعيان يدلان على تحقق واقعة قبل واقعة متحققة في المضي وواقعة ستحقق من المستقبل. يوضح هذه التقسيمات الزمنية الرسمُ التالي (ديك 1989: 203):

(107)
1 2 3 4 5
..... | .....
زر

حيث يمثل الخط غير المتواصل البعد الزمني ويرمز **زر** إلى الزمن المرجع والأرقام (1-5) إلى مواقع تحقق الواقعة بالنظر إلى الزمن المرجع.

حين يطابق الزمن المرجع وقت التكلم نكون أمام زمن مطلق (مضي أو مستقبل) وفي حالة عدم التطابق نكون أمام زمن نسبي (مَضِي أو مستقبل).

وتتحدّد العلاقات بين الواقعة والزمن المرجع حسبما يوضحه الرسم التالي (ديك: نفس المرجع):

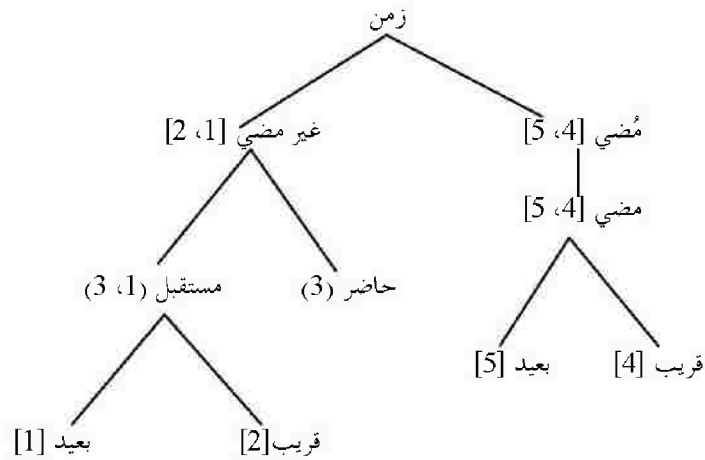

تُشكّل التقابلات الزمنية الموضّحة في الرسم (108) كلياتٍ نظرية تقتطع منها اللغات ما يلائم نسقها الزمني:

(1) فمن اللغات ما لا يفرق بين المضي وغير المضي وتُعوّض إذّاك التقابلات الزمنية بلواحق زمنية (ظروف زمان)؛

(2) حين يتعلق الأمر باللغات التي يُعبّر فيها عن السمات الزمنية بوسائل صرفية (بوصف هذه الوسائل تحققات لمخصّصات زمنية) تلاحظ الاختلافات التالية:

(أ) تقف بعض اللغات عند التقابل الأول (مضي/غير مضي) بحيث لا تسخّر لباقي التقابلات وسائل صرفية؛

(ب) وتصل بعض اللغات إلى مستوى التقابل بين الحاضر والمستقبل داخل مقولة غير المضي:

(ج) وتَستَغِلّ لغاتٌ أخرى التقابلَ بين القريب والبعيد داخل مقولة المضي أو داخل مقولة المستقبل أو داخل المقولتين معاً.

على هذا الأساس يمكن أن نُصنّف اللغات بالنظر إلى التقابلات الزمنية التي تسخر للتعبير عنها وسائل صرفية على الشكل التالي:

(109)

	التقابلات الزمنية الصّرفية			
اللغات	**مضي/غير مضي**	**غير مضي حاضر/ مستقبل**	**مضي بعيد/قريب**	**مستقبل بعيد/قريب**
اللغات (أ)	+	−	−	−
اللغات (ب)	+	+	−	−
اللغات (ج)	+	+	+	−
اللغات (د)	+	+	+	+
اللغات (هـ)	+	+	−	+

فيما يخص اللغات العربية والتفاعلات الزمنية الصرفية التي نجدها فيها، يجب التمييز بين اللغة العربية الفصحى واللغات العربية الدوارج.

إذا أخذنا بمذهب من يقول إن الأداتين "س" و"سوفَ" تختلفان من حيث إن الأولى تدل على مستقبل قريب والثانية على مستقبل بعيد أمكننا أن نُدرج العربية الفصحى في الزمرة الخامسة، زمرة (هـ). ويمكن إدراج الدارجة المصرية في الزمرة (د) حيث إنها تحقق قابلات الزمنية الواردة في (108) جميعها. فهي بالإضافة إلى تحقيق التقابلات: "**مضى**"/"**غير مضى**" و"**حاضر**"/"**مستقل**"، "تسخر وسائل صرفية للدلالة على التقابل "**بعيد**"/"**قريب**" سواء بالنسبة للماضي:

(110) ميرفت **لسّه راجعه** من أوروبا

أم بالنسبة للمستقبل:

(111) ما تروَحش! ميرفت **زمانها جايّة**

أمّا الدارجة المغربية فيمكن عدها من زمرة (ج) على اعتبارها أنها تفرق صرفيّا، بين مضي قريب ومضي بعيد:

(112) أ – أحمد **خرج**

ب – أحمد **عاد خرج**

في حين أنها لا تفرق بين مستقبل بعيد ومستقبل قريب إلاّ باللجوء إلى ظروف[1] زمنية:

(113) أ – غادي يجي أحمد

ب – غادي يجي أحمد **دابا/درو فيساع**.....

نلاحظ أن الرسم (108) لا يتضمن التقابل: (**مطلق/نسبي** الذي أشار إليه ديك وهو يتحدث عن الزمن المرجع **زر** بالنسبة إلى وقت التكلم. ولا يمكن في رأينا أن يغفُل هذا التقابل لماله من تأثير واضح في صياغة المحمول كما يتبين من المحمولين الواردين في كلّ من الجملتين التاليتين:

(114) أ – **قابل** خالد هنداً اليوم **وكانا** (**قد**) **توادعا** على اللقاء

ب – **سأعيرك** هذه الرواية بعد أن أكون (قد) **قرأتها**

في (114 أ) زمن المحمول "**قابل**" مُضِي مطلق في حين أن زمن المحمول "**كانا** (**قد**) **تواعدا**" مُضِي نسبي على اعتبار أنه دال على واقعة متحققة بالنظر إلى زمن مرجع غير مطابق لوقت التكلم. وفي (114 ب) زمن المحمول الأول مستقبل مطلق بيد أن زمن المحمول الثاني مستقبل نسبي (مستقبل بالنسبة لوقت التكلم مضي بالنسبة لزمن تحقق الواقعة الدال عليها المحمول الأول).

ملحوظة: يستدعي الحديث عن التقابل مطلق/نسبي ملاحظتين اثنتين:

---

(8) يمكن أن تعدّ العبارة "دَابَا" بلغت من التحجر درجة متقدمة بحيث أصبحت مجرّد أداة تواكب الفعل للدلالة على المستقبل القريب كما في التراكيب التي من قبيل:

(ii) دابا يجي محمّد

على هذا الأساس يمكن أن نقول إن السمة الزمنية "المستقبل القريب" تتحقق صرفيا الدارجة المغربية وأن هذه اللغة تنتمي بالتالي إلى الزمرة (د)، أكثر مما تنتمي إلى الزمرة (ج).

أولا، يجب التمييز بين المُضيء النسبـــي والمستقبل النسبـــي من جهة والمضي البعيد والمستقبل البعيد من جهة ثانية. ودليل ورود هذا التمييز أن لغات (كاللغتين الفرنسية والمغربية) تفرق صرفيّا داخل مقولتي المطلق والنسبـــي بين ما هو قريـــب وما هو بعيد:

(115) a- Il **vient** de partir

b- Il **venait** de partir lorsque tu entras

c- Il **sera parti** lorsque tu entreras

d- Il **viendra de partir** lorsque tu entreras.

(116) أ – **عاد خرج** علي

ب – **كان عاد خرج** علي منين جيت

ج – **غادي يكون عاد خرج** منين أنت غادي تجي

ثانيا: يذهب بعض الباحثين إلى أن توسط الأداة "**قد**" بين "**كـــان**"، والفعـــل الماضي يفيد القُرب. حسب هذا الرأي يختلف التركيبان "**كان فعل**" و"**كـــان قـــد فعل**" من حيث إن الأول يدل على مُضيّ نسبـــي بعيد والثاني على مضي نسبـــــي قريب، ولا نظن أن ذلك كذلك بل إن المعطيات توحي بأن دخـــول "**قـــد**" علـــى التركيب "**كان قد**" يعبّر عن سمة وجهية (سمة التأكيد) أكثر من تعبيره عن سمة زمنية.

إذا أدرجنا التقابل "**مطلق**"/"**نسبـــي**" في باقي مجموعة التقـــابلات الزمنيـــة أصبح نسقُ التقابلات الممكنة كالتالي:

(117)

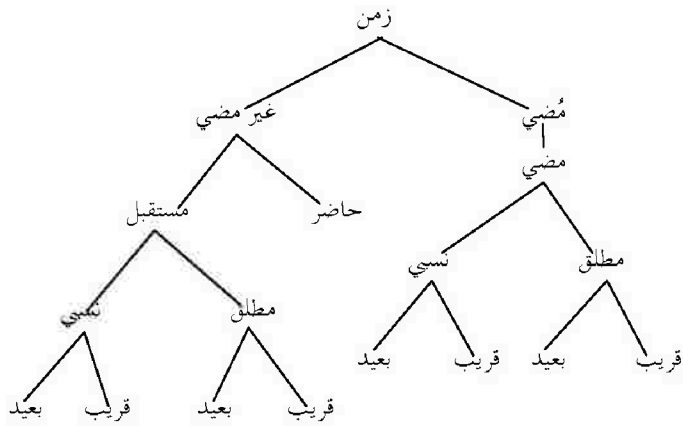

تُحقّق اللغةُ الفرنسيةُ جميع التقابلات الواردة في (117) في حين أن اللغة العربية الفصحى لا تحققها كلها وتعبر معجميا (= بواسطة لواحق زمنية) عن التقابلات التي لا تُحققها عن طريق الصّرف.

بهذه المناسبة يمكن القول إن التقابلات الزمنية سواء ما ورد منها في الرسم (117) أم ما لم يرد، يُوجد معبّرا عنها في كل اللغات الطبيعية. إلاّ أن اللغات تتباين بالنظر إلى كيفية تحقيق هذه التقابلات بالشكل التالي:

(أ) من اللغات ما يحقق صرفيّا أغلب هذه التقابلات (أو كلّها) كاللغة الفرنسية. في هذه الفئة من اللغات التي تتميز يغني نسقها الصرفي الفعلي، يصبح للوسائل المعجمية (ظروف الزمان) دور **تدقيق**.

تحديد زمن تحقق الواقعة الدّال عليها المحمول. مثال ذلك الدور الذي يقوم به اللاحقان الزمنيان "hier" و"la veille" في الجملة التالية:

(118) Paul se rendit **hier** au cabinet du médecin.

Il **avait pris**, **la veille**, rendez-vous avec celui-ci.

(ب) ومن اللغات ما لا يحقّق بوسائل صرفية كل هذه التقابلات وإنما يحقق بعضها دون البعض.

في هذه الفئة من اللغات، تقوم اللواحق الظرفية الزمنية بدورين اثنين: (1) التعبير عن التقابلات الزمنية غير المعبر عنها صرفيّا و(2) تدقيق تحديد التقابلات التي توفّر اللغة وسائل صرفية للتعبير عنها.

أمّا اللغات التي لا تتوافر فيها وسائل صرفية كفيلة بالتعبير عن التقابلات الزمنية المرصودة في (117)، فإنه من المتوقّع أن تضطلع فيها الوسائل المعجمية (ظروف الزمان) بالتعبير عن هذه التقابلات من جهة وبتدقيق تحديد زمن تحقق الواقعة من جهة ثانية. بالصّدد نفسه، نشير إلى أن ثمة نزوعاً عاماً يتمثل في خضوع الوسائل المعجمية بصفة عامة لمسلسل التحجر التي يقودُها إلى أن تصبح وسائل صرفية. ولعل مسلسل التحجر هذا هو ما يعلّل الانتقال من الفئة الثالثة من اللغات (= التي لا زمن صرفي فيها) إلى الفئة الثانية أو الفئة الأولى وكذلك الانتقال من الفئة الثانية إلى الفئة الأولى. ولعلّ من الممكن افتراض أن هذا المسلسل يتم تحققه بالشكل التالي:

(119)

لغات لا تحقق	لغات تحقق صرفيا	لغات تحقق
التقابلات الزمنية ⟵	بعض القابلات الزمنية ⟵	صرفية كل التقابلات الزمنية

يمكن أن نمثل لذلك باللغة العربية. إذا سلّمنا بالأطروحة الذاهبة إلى أن ظهور التقابلات الزمنية أتى، في هذه اللغة، متأخراً عن ظهور التقابلات الجهية، أمكن أن نقول إن العربية الفصحى انتقلت، طبقا للرسم (119) من الفئة الأولى إلى الفئة الثانية وأن العربيات الدوارج تنزع إلى الاندراج في الفئة الثالثة.

إذا كانت هذه الملاحظات ترقى إلى قدر معقول من الصحة أمكننا أن نسند إلى المخصّص الزمني، في العربية الفصحى، القيم التالية:

(120) 2π = زم = { مض / غ مض }

حيث: مض = مضي؛ غ مض = غير مضي.

(121) غ مض = { حض / سق }

حيث؛ حض = حاضر؛ سق = مستقبل

(122) مض = { طق / نس }

حيث: مض = مطلق؛ نس = نسبي

(123) سق = { طق / نس }

(124) سق طق = { قب / بد }

حيث: قب = قريب؛ بد = بعيد.

5-2-3-4 قيم مخصّص المحمول:

يميز ديك (ديك 1989: 200) داخل السمات الجهيّة فئتين من السمات؛ (أ) السمات السورية (Quantificational) و(ب) السمات المرحلية (Phasal).

تضطلع الفئة الأولى من السمات الجهية بتكميم الواقعة باعتبارها كلا غير مجزّء في حين تتولى سمات الفئة الثانية وصف المراحل التي يمكن أن يتم عبرها تحقيق الواقعة. وتشمل الفئة الأولى سمات مثل "**عادي**" و"**متكرر**" و"**مستغرق**" و"**مستمر**" و"**سريع**"... أما الفئة الثانية فتنقسم إلى مقولتين جهيتين رئيسيتين: "**تام**" و"**غير تام**"، وتندرج في المقولة "**غير تام**" المقولات الجهية التي من قبيل "**الشروع**" و"**الدخول**" و"**المقاربة**" و"**الإنهاء**" و"**التدّرج**. وممّا يُميز بين الجهات السوريّة والجهات المرحلية أن الأولى سمات "**خارجية**" تنصب على الواقعة من الخارج باعتبار الواقعة كلا وأن الثانية سماتٌ "**داخلية**" تصف الواقعة من داخلها باعتبارها تنقسم إلى أجزاء أو مراحل. ويمكن توضيح التقابلات الجهية التي يمكن أن ترد في اللغات الطبيعية عن طريق الرسم التالي:

(125)

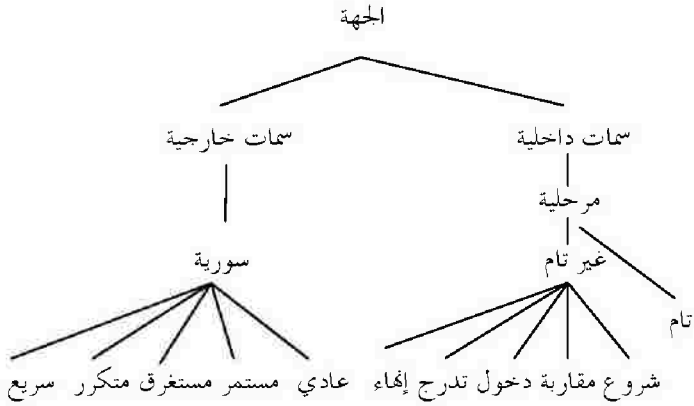

ويصدق ما قلناه، آنفاً، عن التقابلات الزمنية، على التقابلات الجهية؛ من اللغات ما تتحقق فيها صرفيا جميع هذه التقابلات ومنها ما لا يتحقق فيها إلا بعضها في الحالات الأولى تقوم العبارات الجهيّة التي من قبيل "**دائما**"، و"**كالعادة**" و"**مراراً**" وغيرها بدور تدقيق الجهة المدلول عليها صرفاً أو توكيدها. أما في الحالة

الثانية فتتكفل هذه الفئة من العبارات بالدلالة على السمة الجهية التي لا تسخر لها اللغة أية وسيلة صرفية.

فيما يخص العربية، يمكن أن نلاحظ أن اللغة الفصحى تُحقق، من التقابلات الجهية، ما يلي:

(أ) تسخر هذه اللغة وسائل صرفية للدلالة على السمات الداخلية المرحلية التالية: تام/غير تام؛ شروع؛ مقاربة؛ دخول في الواقعة؛

(ب) أمّا من السمات الخارجية السوريّة فتُحقق عن طريق الصرف السمتين "**مستمر**" و"**مستغرق**".

وترصد عبارات ظرفية ("**تدريجيّا**"، "**كالعادة**"، "**مرارا وتكرارا**" "**دائما**"...) للدلالة على السمات الجهية التي لا يتكفل بها الصّرف.

إذا صحت هذه الملاحظات أمكن أن نلخص ما يتحقق صرفيا من السمات الجهية في اللغة العربية الفصحى في الرسم التالي:

(126)

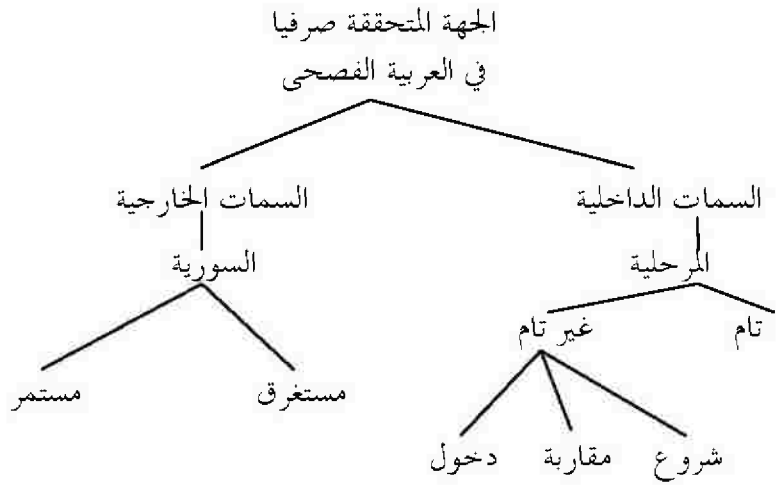

إذا أخذنا بعين الاعتبار التميزّ الذي يقترحه ديك (ديك 1989:200) بين السمات الداخلية وفكرة أن السمات الأولى تسند إلى المخصّص الحملي π_2 في حين تُسند السمات الثانية، باعتبار لصُوقها بالمحمول ذاته، إلى المخصّص المحمولي π_1، أمكننا رصد قيم المخصّص الجهي في الطبقتين الأولى والثانية على الشكل التالي:

(127)

(127) π_2 = جه = { سغق / ستمر }

حيث: سغق = مستغرق؛ سان = مستمر

(128) π_1 = جه = { تا / غ تا }

حيث: تا = تام؛ غ تا = غير تام.

(129) غ تا = { شع / قا / دخ }

حيث شع = شروع؛ قا = مقاربة؛ دخ = دخول

ويجر أن نشير بهذا الصدد إلى أن العربيات الدوارج تستعمل صيغة المضارع مضافة إليها لاصقة. هذه اللاصقة هي "**كْ**" في الدارجة المغربية و"**ب**" في الدارجة المصرية و"**عَمْ**" في الدارجة السورية[1] ويفيد هذا التركيب ("**لاصقة + مضارع**") سمات جهية مختلفة يحدّها السياق. من هذه السمات، السمة "**عادي**":

(130) كنشوف أحمد ديما (مغربية)

(131) بَازُور خالتي وانا راجع مِ الشُّغل

والسمة "**متكرِّر**":

(132) منين شافنا علي بْدَا **كايعيّط** علينا.

(133) شفت سنية وهي **بتشاور** بإِديها لأحمد.

وتستعمل العربيات الدوارج للدلالة على سمة "**مستغرق**" أو سمة "**متدرّج**" التركيب "**قاعد/جالس + مضارع**":

---

(9) هذه اللاصقة ناتجة عن تقلص صوتي مُواز لتقلصٍ دلالي حاصل في محمول. فالكاف في المغربية و"**عم**" في السورية تقلص للمحمولين "**كاين**" و"**عمال**" على الأرجح. ولنلاحظ هنا، كذلك، أن مسلسل التحجر متفاوت في هذه اللغات. مثال ذلك أن "**عمال**" في السورية بلغ من التحجر (= تقلص صوتي) ما لم يبلغه في المصرية، على افتراض أن "**عم**" تقلص لـ "**عمّال**".

(134) علي واحمد جالسين كايتناقشوا ف الباب[1]

(135) سنية وميرفت **قاعدين** يرغوا مع بعض

وتستعمل العربية المصرية "**عمّال** + **مضارع**" للتعبير عن نفس السمتين مع إضافة سِمة وَجْهيّة (موقف المتكلم أو أحد المشاركين السلبي من الواقعة):

(136) **عمّال** أقاسي ليل ونهار

ويلاحظ، بالمناسبة، أن هذه التراكيب محكومة وَجهيّاً بحيث لا تُستعمل إلا مع الوقائع المتحققة. دليل ذلك لحن الجمل التالية:

(137) أ – * غادي كانشوفك غدّا

ب – * بغيت كانشوفك الاسبوع الجاي

(138) أ – * احب باشوفك كل يوم

ب – * راح بَاشوفك بكره

5-2-3-5- وَجْها الإثبات والنفي: أي طبقة؟

يُعد ديك (ديك 1989) الإثبات والنفي **وَجهين معرفيين** وعلى الأدق قُطبي الوجه المعرفي. أما من حيث موضعتهما فإنه يقترح اعتبارهما مخصّصين جزئيّين من مخصّصات الطبقة الثانية، طبقة الحمل، أي قيمتين من قيم π_2 الوَجهية المعرفية.

يمكن أن يقبل الشقُّ الأول من هذا الاقتراح دون كثير جدال على اعتبار أنه من الطبيعي أن يعد الإثبات والنفي وجهين معرفيّين. أمّا بالنسبة للشق الثاني من اقتراح ديك فقد بَينت بعض الدراسات الوظيفية (المتوكل 1991 و1993 (أ)؛ البعّاج 1995) أن الإثبات/النفي وجه معرفي يمكن أن ينصبّ لا على الحمل وحده بل كذلك على القضية وعلى القوة الإنجازية كما يمكن أن ينصبّ على وجه آخر. ومن أمثلة اختلاف حيوز النفي ما يلي:

---

(10) رائز تحجر "قاعد" و"جالس" في هذا الضرب من التراكيب فقدانه الكلي لمدلوله الأصلي، وإمكان استعماله، بالتالي، مواردا لفعل نقيض:

(iii) أ – علي واحمد جالسين كايجريوا بلا فايدة من هنا لهنا.

ب – سنية وميرفت قاعدين يتنّطوا

(139) أ- **لا** رَجُلَ في البيت

ب- { **لم** / **لن** / **لا** } يكتب خالد شعراً

ج- **ما** تزوج خالد هنداً

د- **لا** يجب أن نطبّق هذا (بل يجوز)

هـ- **لا** أظن أن خالداً يكتب شعراً

و- **لا** أسألك لماذا لن تذهب بعد (لم أحثك على الذهاب).

ينصب النفي في الجملة (139 أ) على الحَدّ "**رَجل**" فالنفي هنا نفي حَدّ. وينصب في الجملة (139 ب) على الحمل وفي الجملة (139 ج) على القضية. أمّا في الجمل (139 د-و) فحيّزُه الوجه الحمليّ والوجه القضوي والقوة الإنجازية على التوالي.

إذا صحّت هذه الملاحظات أمكن القول إن النفي يمكن أن يكون قيمةَ من قيم مخصّص القضية π_3 أو مخصّص الحمل أو مخصّص الحد Ω:

(140) π_3 = عر = $\begin{matrix}\text{ثب}\\ \text{نف}\end{matrix}$

(141) π_2 = عر = { ثب / نف }

(142) Ω = { ثب / نف }

حيث: ثب = إثبات؛ نف = نفي

وأنه، إضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكل مخصّصا لمخصّص آخر: مخصّص الحمل أو مخصّص القضية أو مخصّص الإنجاز ونستنتج من هذا أن النفي يمكن أن يكون عنصراً من عناصر كلّ من طبقات الجملة وليس مقصوراً، كما يظن ديك، على طبقة واحدة. هذا الاستنتاج هو ما توحي به الخصائص التوزيعيةُ لمختلف الأدوات النافية في اللغة العربية كما سنرى في مرحلة لاحقة.

ملحوظة: في ختام هذا المبحث عن النفي، يجدر أن نثير الانتباه إلى أمرين:

(أ) **أولا**: من المعلوم أن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين النفي والبؤرة حيث يمكن القول إن النفي ينصبّ على العنصر المبأر في الجملة، مثال ذلك أن من الممكن أن نشتق من الجملة (143):

(143) أهديت عمراً معطفاً

الجمل المنفية التالية:

(144) أ – **ما** أهديت عمراً معطفاً

ب – **ما** أهدَيت عمراً معطفاً (بل بعته إياه)

ج – **ما** عمَرا اهديت معطفاً (بل خالداً)

د – **ما** معطفاً أهديت عمراً (بل قميصاً)

تختلف الجمل (144 أ–د) بالنظر إلى حيز النفي الذي هو القضية رمتها في الجملة الأولى والمحمول في الجملة الثانية والحد المستقبِل في الجملة الثالثة والحد المتقبِل في الجملة الرابعة.

ويصدق على الأدوات الأخرى (لا، لم، لن...) من حيز النفي ما قلناه على الأداة "ما". ولا نرى تعارضاً بين موقع الأداة (حمل، قضية...) وحيز النفي. ففي الجملة (144 أ–د)، مثلا، يحتل النافي موقع المخصّص القضوي π_3 لكن النفي ينصب على القضية كما ينصب على أحد عناصرها.

(ب) **ثانيا**: يتبادر إلى الذهن، حين الحديث عن موقع النفي في بنية الجملة الطبقية، السؤال التالي: إذا كان النفي يمكن أن يُلحق بالطبقة الثانية أو الطبقة الثالثة فهل يمكن أن يُلحق كذلك بالطبقة الأولى فيكون بذلك قيمة من قيم مخصّص المحمول π_1؟

تبيّن لنا في الشق الأول من هذه الملحوظة أنه بالإمكان أن ينصبّ النفي على المحمول وحده ولو كان النافي منتمياً إلى الطبقة الثانية أو الطبقة الثالثة شريطة أن يكون المحمول بؤرة كما هو الشأن مثلاً في الجملة (144 ب). وثمة حالات يرد فيها المحمول نفسه منفياً بسابقة ("**لا**" أو "**غير**") كما في الجملتين التاليتين:

(145) أ – هذا الموقف **لا** أخلاقي

ب – هذا الطرح **غير** وارد

لرصد ظاهرة الفني في هذا الضرب من التراكيب ثمة إمكانان:

(1) يمكن اعتبار الأداتين "**لا**" و"**غير**" لاصقتين فيصبح بذلك العنصر "**لا/غير + صفة**" ناتجاً عن قاعدة اشتقاقية من قواعد تكوين المحمولات يمكن تسميتها "قاعدة تكوين المحمولات السالبة"؛

(2) ويمكن اعتبار "**لا**" و"**غير**" مجرد أداتين نافيتين فيتوجب آنذاك افتراض أنهما تحقق لمخصّص نفس محمولي وأن النفي هنا قيمة من قيم مخصّص المحول π_1.

ويترتب عن تبني الإمكان الثاني أن النفي يمكن أن يلحق كذلك بالطبقة الأولى إضافة إلى الطبقتين الثانية والثالثة. ويمكن بذلك رصد قيمتي المخصّص π_1 كالتالي؛

$$\left\{ \begin{array}{c} \text{جه} \\ \text{نف} \end{array} \right\} = {}_1\pi \quad (146)$$

5-2-4 قيم المخصّصات السياقية

سبق أن أشرنا إلى أن المخصّصات السياقية تختلف عن المخصّصات الأولية في أمرين:

(أ) أنها لا يؤشّر لها في البنية التحتية لسياقيتها؛

(ب) وأنها ناتجة عن العلاقة الصّرفية القائمة بين المحمول وموضوعاته، الموضوع الفاعل أو الموضوع الفاعل والموضوع المفعول بالنسبة للغات التي يستلزم وصفها هاتين الوظيفتين التركيبيتين وبين المحمول وموضعه الأول (= المنفد عامة) أو موضوعه الأول وموضوعه الثاني (= المنفذ عامة) أو موضوعه الأول وموضوعه الثاني (= المتقبل أو المستقبل) بالنسبة للغات التي تستغني عن الوظيفتين التركيبيتين الفاعل والمفعول.

وسبق أن أشرنا كذلك إلى أننا نتبنّى، بالنسبة للعربية على الأقل، افتراض أن قاعدة البناء للمجهول قاعدة اشتقاقية لا قاعدة صرفية تُدرج لطبيعتها هذه في زمرة قواعد تكوين المحمول وأنه بإقصاء هذه القاعدة من الصرف تنحصر المخصّصات السياقية في مخصّص واحد، مخصّص التطابق.

تقوم علاقة التطابق في العربية الفصحى كما هو معلوم، بين المحمول والموضوع فاعله[1] (بغض النظر عن وظيفة هذا الموضوع الدلالية ووظيفته التداولية). ويتم التطابق، في هذه اللغة، بالنظر إلى سمتي الشخص والجنس دون سمة العدد كما يتبين من الأمثلة التالية:

(147) أ – حَضر خالد

ب – حضرت هند

ج – * حضرت خالد

د – * حضر هند

(148) أ – قدم الضيف

ب – قدم الضيفان

ج – قدم الضيوف

د – * قدما الضيفان

هـ – * قدموا الضيوف.

أمّا المكون المتصدر في التراكيب التي من قبيل (149):

(149) الضيوف قدموا

فهو أجدر أن يُعدّ **مبتدأ** من أن يعد فاعلاً. وقد بيّنا في دراسات سابقة (المتوكل 1985 و1987 أ و1989) أن بنية هذه التراكيب هي:

(150) [مبتدأ،(1) [فعل – ضمير(1) فاعل]]

وليست:

(151) [فاعل فعل – علامة مطابقة]

وقد استدللنا لهذا الطرح بكون الفعل والضمير يشكلان جملة قائمة الذات في حين أن المكون المتصدر مكون خارجي يدل على خارجيته إمكان وروده قبل الأدوات الصدور بخلاف غيره:

---

(11) أشرنا في مكان آخر (المتوكل 1993 ب) إلى إمكان اعتبار "**الضمير**" في التراكيب "**الاشتغالية**" التي من قبيل:

(iv) هند عشقها خالد

مجرّد علامة تطابق بين الفعل والمفعول به المتقدم عليه (= "**المشتغل عنه**" في اصطلاح النحاة)، على اعتبار أن هذا المكون "**مبتدأ**" خضع لظاهر الامتصاص داخل الحمل.

(152) أ – الضيوف هل قدموا؟

ب – الضيوف أقدموا

ج – الضيوف إن قدموا استقبلناهم بحفاوة

(153) أ –* الضيوف هل استقبلتَ؟

ب –* الضيوفَ أ استقبلت؟

ج –* الضيوفَ إن استقبلت فرحوا

وممّا يمكن أن يزكّي هذا الطرح أنه أقل كُلفة إذ يُعفينا من وضع قاعدتين (أو قاعدة معقدة) على أساس أن لا تطابق من حيث العددُ إذا تأخر الفاعل عن المحمول في حين يتحتم التطابق حين يرد متقدماً عليه.

إذا صح هذا الطرح أمكننا رصدُ قيم مخصّص التطابق في العربيـــة الفصـــحى كالتالي:

(154) تط= { شص / جس }

حيث شص = شخص؛ جس = جنس

(155) شص = {ش3}[1]

حيث ش3 = الغائب (أو "الشخص الثالث")

(156) جس = { ذ / ث }

حيث ذ = مذكر؛ ث = مؤنث

(157) عد[2] = 1-2-3 حيث 1 = مفرد؛ 2 = مثنى؛ ن = جمع

ن

---

(12) قصدنا قيمة الشخص على "**الشخص الثالث**" على افتراض أن الشخصين الأول والثـــاني (=المـــتكلم والمخاطب) يشكلان فاعلي المحمول، على افتراض أن اللاصقة الدالة على هذين الشخصين ضميرُ فاعل لا مجرّد علامة مطابقة

(12) نورد هنا القيم الثلاث للمخصّص العددي لكن على أساس أنها غير واردة في عملية التطابق بين الفعـــل وفاعله في العربية الفصحى.

أما بالنسبة للغة العربية المشتركة المعاصرة (أو "**العربية الفصيحة**") فإنه يلاحظ أنها تنزع إلى الانتقال من البنية الرتبية "**فعل – فاعل – مفعول**" إلى البنية الرتبية "**فاعل – فعل – مفعول**". وقد اقترحنا في مكان آخر (المتوكل 1993 ب) كتعليل من التعليلات الممكنة لهذا النزوع، ظاهرة "**انزلاق**" المكونات الخارجية (المتبدأ، الذيل...) داخل الجملة تحت الضغط الذي يمارسه عليها محمول الجملة. تحت هذا الضغط تُمتَصّ، تدريجًا، هذه المكونات داخل الجملة فتصبح حدوداً من حدود الحمل تأخذ من الخصائص (الوظيفية والبنيوية) ما تأخذه الحدود الداخلية العاديّة. من ذلك أن المكون الخارجي المبتدأ خضع، خلال تطور العربية الفصحى، إلى ضغط محمول الجملة التي تليه خاصة في التراكيب التي لا يوجد فيها بيْنَه وبين هذه الجملة حَاجز (أداة من الأدوات الصدور كأداتي الاستفهام و"إن"...) فانتقل من مكونات خارجي إلى حدّ فاعل وأصبح الضمير الفاعل، يفعل انزلاق المبتدأ وأخذه الوظيفة الفاعل، مجرّد علامة مطابقة. على هذا الأساس، تكون بنية الجملة (158) هي البنية (159):

(158) الطلبة حضروا الدرس

(159) [فاعل فعل – تط مفعول)

إذا سلّمنا باستقرار البنية الرتبية "فاعل – فعل – مفعول" في العربية الفصيحة أمكننا القول إن علاقة التطابق تتم في هذه اللغة بين المحمول وفاعله لا بالنظر إلى الشخص والجنس فحسب بل كذلك بالنظر إلى العدد.

فيما يخص العربيات الدوارج منها ما أستقرت فيه الرتبة "فاعل – فعل" كاللغة المغربيّة، كما يتبين من المقارنة بين (160) و(161):

(160) أ – المعازيم مِشيُوا

ب – ??? مِشيوا المعازيم

(161) أ – الضياف مشاوا

ب – مشاوا الضياف

يصدق على الفئة الأولى من الدوارج ما يصدق على اللغة العربية الفصيحة بالنظر إلى تطابق الفعل والموضوع فاعله باعتبار هذا الموضوع يرد دائما متقدما على الفعل. أمّا فيما يتعلق بدوارج الفئة الثانية فيمكن تعميم قاعدة تطابق المحمول

مع الفاعل سواء أتقدم الفاعل أم تأخر على أن المكون المتصدّر في التراكيب التي من قبيل (161 أ) **فاعل** لا مبتدأ وأن المكون الوارد بعد المحمول في التراكيب الممثل لها بالجملة (161 ب) **فاعل** لا ذيل (= مكون خارجي).

ملحوظة: بيّنا في دراسة سابقة (المتوكل 1993 ب) أن التراكيب التي من قبيل (161 ب) ناتجة عن انزلاق المكون الخارجي الذيل داخل الجملة وأن هذا الانزلاق أدّى إلى انتقال المكون المنزلق إلى وضع حَدٍّ فاعل وانتقال الضمير الفاعل إلى علامة تطابق كما يتبين من المقارنة بين التمثيلين الآتيين:

(162) [[فعل – ضمير$_{(1)}$ فاعل]، ذيل$_{(1)}$

(163) [فعل – تط فاعل]

وأشرنا، بنفس المناسبة، إلى كون هذه الظاهرة هي المسؤولة عن ظهور ما أسماء النحاة بلغة "**أكلوني البراغيث**" التي تعتقد أنها مصدر مطابقة المحمول للفاعل الوارد بعده من حيث العدد.

5-3 تحقق المخصّصات:

بعد أن حدّدنا القيم التي تأخذنا المخصّصات على اختلاف طبعتها ومواقعها، يجدر أن نتساءل عن كيفيّة تحقق هذه المخصّصات والقواعد المسؤولة عن ذلك والمبادئ العامة التي يخضع لها هذا التحقق، على أساس أن المحمول محمولان: محمول فعلي ومحمول غير فعلي.

5-3-1 مبادئ عامة:

تتخذ القواعد الصرفية، بشكل عام، الصورة العامة التالية (ديك 1994: 355):

(164) مخصّص [مخصّص] = قيمة.

إذا – شروط 1، 2،...، ن

تُقرأ القاعدةُ (164) كالتالي: "**ينصب مخصّص ما على بنية – دَخْل ما فتنتج عن ذلك بنية – خَرجٌ ما**" إذا توافرت الشروط المقتضاة.

وتفيد هذه القاعدة، حين يتعلق الأمر بصياغة المحمول،" أن مخصّصا من المخصصات (الأولية أو السياقية) ينصب على بنية محموليّة ما (صورة مجردة أو صيغة صرفية) لينتج عن ذلك بنية محمولية – خرجٌ ما إذا توافرت الشروط المقتضاة".

ولنُشر، بالمناسبة، إلى أن القواعد التي تتخذ الصورة العامة الممثل لها في (164) تمتاز بقلة كلفتها إذ إنها تعكس بالضبط وضع كل{من المخصّص والمخصّص في البنية التحتية ذاتها. فلا تحتاج صياغتها إلى أواليات أخرى غير ما هو موجود في هذه البنية.

ويخضع تطبيق القواعد الصرفية المسؤولة عن صياغة المحمول، والتي تتخذ الشكل العامّ (164)، المبادئ العامة التالية:

(أ) يذهب ديك (ديك 1994: 354) إلى أن نقل البنية التحتية (= الصورة المجردة والمخصّصات) إلى تركيب فعلي نقل "**إسقاطي**" (Projective) على أساس أن ترتيب العناصر في البنية السطحية **يعكس** ترتيب العناصر في البنية التحتية.

مُفاد هذا المبدأ أن رتبة العناصر التي تحقق المخصّصات بواسطتها تعكس رتبة هذه المخصّصات في البنية التحتية. ويُتوقّع، على هذا الأساس، أن العنصر الدال على الجهة يرد قبل العنصر الدال على الزمن الذي يرد قبل العنصر الدال على الوجه الذي يرد قبل العنصر المحقّق للإنجاز، انطلاقاً من الصورة المجرّدة للمحمول (أو الجذع).

ويُعدّ مبدأ الإسقاط هذا وارداً سواء أتقدمت المخصّصات أم تأخرت أم تقدم بعضها وتأخر البعض كما تُبين ذلك التمثيلات التالية:

(165) أ – π_4 – π_3 – π_2 – π_1 [صورة مجردة/جذع]

ب – [صورة مجردة/جذع] π_1 – π_2 – π_3 – π_4

ج – π_4 – π_1 [صورة مجردة/جذع] π_2 – π_3

على هذا الأساس، وإذا أخذنا مبدأ الإسقاط بفحواه الصارم أصبحت التحققات التي يتقدم فيها الزمن على الجهة (π_2 على π_1) أو الإنجاز على الوجه (π_4 على π_3) أو الوجه على الجهة (π_3 على π_1) أو الوجه على الزمن (π_3 على π_2)... تحققات غير ممكنة مؤدية إلى تراكيب فعلية لاحنة:

(166) أ –* π_3 – π_4 [صورة مجردة/جذع]

ب –* π_1 – π_2 [صورة مجردة/جذع]

ج –* π_1 – π_3 [صورة مجردة/جذع]

د –* π_2 – π_3 [صورة مجردة/جذع]

ويصدق مبدأ الإسقاط لا على المخصّصات العامة π_4 – π_1 فحسب بل كذلك على المخصّصات الجزئية التي تتفرع عن كلّ من هذه المخصّصات العامة. معنى ذلك أن المخصّصات الجزئية التي تندرج في π_2، مثلا، أي مخصّص الجهات السورية ومخصّص الزمن ومخصّص الوجه الحملي (بشقيه المعرفي والشرعي) تخضع كذلك للإسقاط بحيث يرى ديك (ديك 1994: 1360) أن الجهة السورية تأتي قبل الوجه الحملي الذي يرد قبل الزمن كما يتبيّن من التمثيل التالي:

(167) π_4 – π_3 [زم – وجه – جه] π_1 [صورة مجردة/جذع]

من المعلوم أن العناصر المحقّقة للمخصّصات يُمكن أن تكون لواصق أو أفعالاً مساعدةً أو أفعالاً وجهية أو أفعالاً – أدوات. ويصدق مبدأ الإسقاط على هذه العناصر على اختلاف أنواعها إذ إنّ المطلوب هو رصد خصائص صيغ المحمول بنفس الإواليات سواء أكانت اللغة موضوع الوصف لغة تأليفية أم لغة تحليلية أم منزلة بين المنزلتين (= تأليفية وتحليلية).

ولنشِر أيضا بنفس المناسبة إلى أن من مزايا مبدأ الإسقاط أنه يقلّص من المسافة الفاصلة بين البنية التحتية والبنية السطحية ويندرج، بذلك، في زمرة المبادئ العامة التي تسهم في تبسيط النحو بالتقليل من القواعد الخاصة وفي جعله، بالتالي، يقترب أكثر من الكفاية النمطية (= أي القدرة على رصد وتفسير خصائصِ لغاتٍ مختلفة نمطياً).

(ب) تُجرى القواعدُ الصرفية المسؤولة عن تحقيق مختلف المخصّصات "**من الداخل إلى الخارج**"، أي من المخصّص الأقرب إلى الصورة المجردة/الجذع إلى المخصّص الأبعد. مفاد هذا أن هذه القواعد تبدأ بتحقيق المخصّص π_1 ثم ينطلق إلى تحقيق المخصّص π_2 فالمخصّص π_3 ثم المخصص π_4.

ويعطي ديك (ديك 1994: 361)، مثالاً لذلك، تحقيق العبارة ("had been kissing") الذي يمر بالمراحل التالية:

(168) a- Progr]kiss[= be kissing

b- Perf]be kissing[= have been kissing

c- Past]have been kissing[= had been kissing

ويتبين من القواعد (168 أ – ج) أن تحقق كُلّ مخصّص "يغذي

"تحقق المخصّص الذي يليه سلمياً حيث إن القاعدة (168 أ) تسلّم ناتجها للقاعدة (168 ب) التي تسلم ناتجها للقاعدة (168 ج).

ثمة حالات لا يؤثر فيها أحدُ المخصّصات في صياغة المحمول. في هذه الحالات يُسلّم ناتجُ تحقيق المخصّص الذي قبله إلى القاعدة التي تحقق المخصّص الذي يليه سلمياً دون أي تغيير على أساس أن القاعدة التي بينهما عملية فارغة ("vacuous operation").

(ج) نظراً لأن اللغات لا توفّر صيغة مستقلة لتحقيق كلّ مخصّص حيث إن عدد المخصّصات يفوق عدد الصيغ الصرفية، نجد، غالبا، أن مخصّصات متعددة تتحقق في صيغة صرفية واحدة، مثال ذلك صيغة الماضي في اللغة العربية التي تحقق، على الأقل، مخصصين: مخصص الجهة (تام) ومخصص الزمن[1] (مضي). ويلزم عن هذا أن نفس القاعدة تستلزم في إجرائها أكثر من مخصص واحد.

(د) درءاً لهذا الاشتراك الصرفي (= نفس الصيغة لأكثر من مخصّص واحد) تنزع اللغات إلى توزيع تحقيق المخصّصات بين الصيغة نفسها وبين ما ينضاف إليها من أفعال مساعدة وأدوات. ويمكن أن يلاحظ أن المخصّصات الأقرب (إلى الصورة المجردة/الجذع) تنزع إلى أن تتحقق في الصيغة نفسها في حين أن المخصّصات الأبعد تنزع إلى التحقق بواسطة أفعال مساعدة أو أدوات من أمثلة ذلك أن المخصّصات الجهية تتحقق غالباً في الصيغة بيد أن المخصّصات الأخرى، الزمنية والوجهية، تتحقق بواسطة أفعال مساعدة أو أفعال أدوات أو أدوات.

(هـ) من القواعد الصرفية المسؤولة عن صياغة المحمول (أو التركيب المحمولي) ما يتوقف إجراؤه على ترابط قائم بين مخصّصين أو أكثر. من ذلك أن المخصّص الجهي "**غير تام**" يمكن أن يوارد المخصّصات الزمنية "**المضي**" و"**الحاضر**" و"**المستقبل**" في حين أن المخصّص الجهي المقابل "**تام**" لا يمكن أن يوارد إلاّ

---

(14) كان من الممكن القول إن الصيغة (الماضي/المضارع). بمفردها تدل على الجهة (= تام/غير تام) دون الزمن وأن الزمن يُدلّ عليه بواسطة فعل مساعد لو لم يكن التقابل بين "**خرج**" مثلاً، و"**كان خرج**" الذي يؤشر إلى أن صيغة "**الماضي**" تحقّق، في حدّ ذاتها، الزمن المضيّ المطلق في مقابل الزمن المضيّ النسبي الذي يتحقق بها مضافاً إليها الفعل المساعد "**كان**".

المخصّص الزمني "**المضيّ**". من ذلك كذلك أن بعض السمات الوجهيّة، السمات التي تندرج في ما يسمّى عادة "**Mood**" لا توارد، في اللغة العربية، إلى الجهة "**غير تام**".

ويمكن بهذه المناسبة، اقتراح وضع قيود توارد على المخصّصات التي يمكن أن تتواجد في نفس البنية التحتية. بواسطة هذا الضرب من القيود يمكن أن نميّز بين البنيتين (169) و(170) على أساس أن الأولى سليمة وأن الثانية غير سليمة:

(169) π_4 _ π_3 حا – غ تا – صورة مجردة

(170)* π_4 _ π_3 حا – تا – صورة مجردة

(و) نظراً لقلة الوسائل الصرفية في مقابل عدد المخصّصات الواجب تحقيقها، يحدث أن "**يستعير**" مخصّص ما وسيلة تحقّق مخصّص آخر. من أمثلة هذه الظاهرة في اللغة العربية ما يلي:

(1) تُشكّل صيغة الماضي الوسيلة الصرفية التي يتحقق بواسطتها، كما رأينا، المخصّصين الجهي والزمني "**تام**" و"**مضي**". وقد تستعار هذه الصيغة للدلالة على سمات وجهية (= سمات π_3) كالدعاء:

(171) أ – رعاك الله!

ب – رحم الله أباك!

ج – لا بقي الرقيب ولا عيونُه!

أو على سمات إنجازية (سمات π_4) كما هو الشأن في التراكيب "التحضيضية".

(172) هلاّ عُدت أخاك !

(2) وظيفة الفعل المساعد "**كان**" كما هو معلوم، هي الدلالة على السمات الجهية والسمات الزمنية (مضي، حاضر أو مستقبل). ويستعار هذا الفعل للدلالة على سمات وجهيّة. من هذه السمات سمة "**التوكيد**" كما هو الشأن في الآية الكريمة (173):

(173) "**كان الله غفوراً رحيماً**"

التي لها معنى (174):

(174) "**إن الله غفور رحيم**"

وسمة "**الاحتمال**" كما في التراكيب الدارجة التي من قبيل (175):

(175) أ – (تنبيه): اِوْعَى البنت الشقية دي تهرب منك !

ب – (جواب): فَشَرْ ! دانا كنت احلق شنبـــي !

ومنها كذلك سمة "**التلطيف**" التي نجدها في التراكيب الدارجة التالية:

(176) كنت قاصد حضرتك في خدمة

(177) كُنتْ باغي نطلب منك شي حاجة

من الواضح أن الفعل "كان" في التركيب (173–177) لا يمكن أن يؤوّل على أساس أنه دال على الزمن المضيّ. فزمن الوقائع الواردة في هذه الجمل إمّا الحاضـــر (176–177) أو المستقبل (175 ب) أو اللازم (173).

(3) وتُستعار الأفعال الوجهية التي من قبيل "**استطاع**" للدلالة على قوة إنجازيـــة مستلزمة (غير القوة الإنجازية الحرفية) كما هو الشأن في التراكيب التي مـــن قبيل (178) التي يقوم فيها الفعل "تستطيع" بدور "**ناقل إنجازي**" يحيل السؤال إلى التماس:

(178) هل تستطيع أن تعيرني ديوان شوقي؟ !

(4) وتُستعار الصيغةُ الدالّة على الحال للدلالة على المُضيّ لأغـــراض "**أســـلوبية**" كتقريب الأحداث من المخاطب (أو القارئ) ويطلق، تقليداً، على هذا النوع من الحاضر مصطلح "**الحاضر التأريخي**"، مثال ذلك ما نلاحظـــهُ في الـــنص التالي:

(179) "**دخل** بكر غُرفةَ خالد ليسرق ساعته الثمينة... **يقترب** بكر بحذر من المكتب الذي وضع عليه خالد ساعته. **يقف** متردّداً بضع ثوان ثم **يَـــنْحني ويأخـــذ** الساعة **ويغادر** الغرفة مسرعاً دون أن يُغلق الباب..."

الواقع أن ظاهرة تنقل الوسائل الصرفية من مخصّص إلى آخر داخـــل الطبقـــة الواحدة أو عبر الطبقات تستدعي مزيداً من البحث والدراسة قصد التوصـــل إلى الإجابة عن مثل الأسئلة التالية:

(1) هل هذا التنقل ظاهرة عامة تخضع لها كل اللغات الطبيعية أم هل هـــو مـــن خصائص لغات دون أخرى؟

(2) ما هي المخصصات التي تُعير وما هي المخصّصات التي تستعير؟

(3) ما هي الوسائل التي تُستَعار؟

(4) في أي اتجاه يقع الانتقال بالنظر إلى بنية الجملية المتعددة الطبقات؟

وتتوقف الإجابة عن هذه الأسئلة وما يماثلها، أساساً، على دراسة مُعمقةٍ لصيغ المحمولات الفعلية وغير الفعلية في عدد كبير من اللغات المنتمية إلى أنماط مختلفة تتناول هذه الصيغ لا في بُعدها التزامي فحسب بل كذلك في بُعدها التطوري.

في انتظار ذلك يمكن تسجيل الملاحظات التالية على أساس أنها مجرد ملاحظات مؤقتة تنتظر التمحيص:

أوّلا، يبدو من الاستقراء أن ظاهرة تنقل الوسائل الصرفية بين مختلف المخصّصات ظاهرة عامة. فكما وجدناها في العربية ودوارجها تجدها في لغات أخرى. ففي اللغة الفرنسية، مثلاً، نلاحظ استعارة الصيغة "avoir-Futur + Participe passé" من الدلالة على السمة الزمنية "**مستقبل نسبي**" للدلالة على السمة الوجهية "**الاحتمال**" من أمثلة ذلك الجملة (180) التي ترادف (181):

(180) Jean n'est pas encore arrivé. Il **aura raté** son train.

(181) Jean n'est pas encore arrivé. Il a **peut être** raté son train.

وفي اللغة نفسها نلاحظ تنقل صيغة الحاضر (Présent) من الدلالة على الحال إلى الدلالة على المضي كما يحصل في اللغة العربية. مثال ذلك النص التالي:

(182) « Michèle prenait un bain de soleil au balcon. Tout d'un coup, elle **entend** un coup de feu. Effrayée, elle **quitte** le balcon, **entre** dans sa chambre et **s'enferme**…»

ثانيا، يتم النتقُل كما يلي:

(أ) بين مخصّصين جزئيين متماثلين داخل الطبقة الواحدة (بين سمتين زمنيتين مثلاً)؛

(ب) بين مخصّصين مختلفين منتميين إلى طبقتين مختلفتين (بين الزمن والوجه مثلاً)؛

(ج) بين مخصّصين متماثلين منتميين إلى طبقتين مختلفتين (بين وَجهٍ حملي أو محمولي ووجه قضوي، مثلاً)؛

ثالثا، يتم الانتقال في اتجاه معيّن، من الداخل إلى الخارج أي من π_1 إلى π_4. ولم يحصل، فيما نعلم، أن تم الانتقال في الاتجاه المعاكس كأن يُستعار وسيلة صرفية من الدلالة على وجه قضوي إلى الدلالة على الزمن أو على الجهة.

رابعا، تصدق الملاحظةُ الثالثة لا على الانتقال التزامني فحسب بل كذلك على الانتقال التطوري. من أمثلة ذلك أن الفعل الوجهي "can" في اللغة الانجليزية تعرّض لظاهرة تحجر أدّت إلى استعماله في التراكيب الاستفهامية التي من قبيل (183) للدلالة على القوة الإنجازية "**الالتماس**"؛

18(3) Can you pass the salt, please?

ولنلاحظ بالمناسبة أن الانتقال من الداخل إلى الخارج أي من π_1 إلى π_4، سواء تزامنيا أم تطورياً من شأنه أن يدعّم الترتيب المفترض قيامه بين المخصّصات.

5-3-2 صياغة المحمول في اللغة العربية:

نعرض في هذا المبحث للكيفية التي تتحقق بها الصورة المجرّدة، الممثل لها في البنية التحتية، لكل من المحمول الفعلي والمحمول غير الفعلي.

5-3-2-1 صياغة المحمول الفعلي:

يمكن تلخيص المسطرة التي يتم وفقها انتقالُ الصورة المجردة للمحمول الفعلي إلى صياغة صرفية في ما يلي:

(أ) من المخصّصات التي تم رصدها أعلاه ما يتحقق وجوباً ومنها ما يجوز تحققه كما يجوز عدم تحققه.

الجائز تحقق المخصّص القضوي بمختلف أنواعه (= الوجه المعرفي والوجه الإرادي والوجه المرجعي) والمخصّص الوجهي الحملي (معرفياً كان أم شرعيّا).

ويمكن في هذه الحالة أن يُعبّر عمّا تعبر عنه هذه المخصصات بواسطة لواحق (قضوية أو جملية) كما يمكن أن تخلو الجملة من التعبير عن الوجه كليّةً.

أمّا باقي المخصّصات (=المخصّص الإنجازي، المخصّص "**القطبي**"، المخصص الزمني، المخصّص الجهي ومخصص التطابق) فإنها تتحقق وجوباً بواسطة الفعل ذاته أو بواسطة فعل مساعد أو بواسطة أداة كما سنرى في فقرة لاحقة.

ونقترح أن يُؤشّر في البنية التحتية للمخصّص غير المتحقق عن طريق الرمز Ø كما في التمثيل التالي:

(184) 4π وي: [3π Ø س ي: [2π وي: [1π (س1) φ]

... (س ن)] (61)] (62)] (63)] 64]

حيث يرمز Ø إلى أن الجملة لا تتضمن وجها قضوياً معبّراً عنه بواسطة وسيلة صرفية (فعل أو أداة).

(ب) يخضع توارد المخصصات لقيودٍ تضبط تواجدها داخل نفس الجملة.

من التواردات الممتنعة ما يلي:

(1) استدللنا في مكان آخر[1] على أن تضمن الجملة لقضية وبالتالي لوجه قضوي ممكن حين تكون الجملة خبرية أمّا الجمل الأمرية (أو الاستفهامية) فلا قضية فيها ولا تتضمّن إلا حملاً.

مفاد هذا أن مخصص الوجه القضوي مرتبط بمخصص النمط الجملي حيث لا مخصّص قضويا حين تكون قيمة المخصص الجملي استفهاماً أو أمراً. بناءاً على ذلك يمكن صوغ القيد التالي:

(185)* [سهـــ/أمر وي: [π_3 س ي]]

(2) يتوارد النمطان الجمليان الخبر والاستفهام مع جميع قيم المخصّص الزمني، أمّا الأمر فلا يسوغ أن يتوارد إلاّ والقيمة الزمنية "**مســـتقبل**" علـــى اعتبـــار أن المأمور به واقعة غير محققة في زمن التكلم ويُطلب تحققها (أو عدم تحققها في حالة النهي). رائز ذلك أن الأمر لا يساوق لاحقاً زمنياً دالاً على مُضي[2]:

(186)* زُرْ أخاك أمس

ويمكن صوغ القيد المانع لتوارد الأمر والزمن المضي بالشكل التالي:

(187)* [أمر وي: [مض وي]]

(3) ينطبق نفس الأمر على توارد النمط الجملي وقيم المخصّص الجهي. فثمة قيود تمنع أن يوارد النمطُ الجمليّ "**الأمر**" الجهة "**الشروع**":

(188)* اجعلْ تكتب أطروحتك

---

(15) انظر تفاصيل هذا الاستدلال في (المتوكل 1993) والمتوكل قيد الطبع.

(16) من الممكن أن ترد صيغةُ الأمر مع المضيّ النسبـــي كما في الجملة التالية:

(v) كُنْ (قد) تناولت فطورك حين يصل خالد

إلا أن التراكيب التي من قبل

(v) لا تشكل مثالا مضادا للقيد الزمني الذي يخضع له الأمر إذ إن الواقعة تظل "**مستقبلة**" بـــالنظر إلى الواقعة التي يدل عليها المحمول الثاني.

والجهة "**الدخول**":

(189) أ –* أصْبح تكتُب روايات بدلاً من الشعر

ب –* أمْس تقرأ الجرائد التي كنت لا تقرأها.

والجهة "**المقاربة**":

(190) أ –* كدْ تُفشي السرّ

ب –* أوشك أن تغرقَ.

حُكمُ النمط الجملي الأمر، أن يُوارد الجهة "**غير تام**" على اعتبار أن أصل المأمور به أن يكون واقعة غير متحققة كما أشرنا إلى ذلك. لكنه قد يوارد الجهة "**التام**" في سياقات خاصة من قبيل: (191)

(191) كن (قد) أمضيت العقد حين يأتيك خالد

حيث يدل محمول الجملة الأولى "**كن** (قد) أمضيت" على واقعة تامة بالنسبة للواقعة الواردة في الجملة الثانية ولكنها **غير تامة** بالنسبة لزمن التكلم وهي الخصيصة التي تسوّغ استعمال الأمر.

ولعل جُلّ التواردات الممتنعة بين الجهة والأمر أن الأمر يفترض في الواقعة المأمور بها أن يكون المأمور "**مراقبا**" لها أي يملك القدرة على تحقيقها أو عدم تحقيقها).

(4) لا يسوغ أن تتحمل الواقعة الواحدة أكثر من سِمة زمنية واحدة. لذلك لا نجد نفس المحمول حاملاً لعلامات زمنية صرفية متعدّدة. فهو إما مُضيّ (نسبي أو مطلق، قريب أو بعيد) أو حاضر أو مستقبل (نسبي أو مطلق، قريب أو بعيد). فباستثناء الوقائع التي لا تزمّن (= الوقائع التي لا يتقيد تحققها بزمن معيّن كالواقعة التي تتضمنها الجملة التالية:

(192) تُفرِزُ المعدة حامضاً يسهّل الهضم

يعسُر أن نتصور أن تتحقق الواقعة الواحدة في زمنين مختلفين (أو أكثر) تحققاً واحداً.

(5) ولا قيدّ، فيما يبدو، على توارد السمات الزمنية مع السمات الجهيّة بحيث يمكن أن تساوق السمةُ الزمنية الواحدةُ جميع السمات الجهية.

(6) أمّا توارد السمات الجهية فمنه ما هو حر ومنه ما يخضع لقيود.

من التوارد الممتنع في هذا الباب أن يجتمع الشروعُ والدّخول:

(193) أ – شرع خالد يشرع يحرر الرسالة

ب –* أصبح خالد يشرع يحرر الرسالة

والشروع والمقاربة:

(194) أ –* جعل الطفل يكاد يقع

ب –* كاد خالد يجعل يحرر الرسالة

والدخول والمقاربة:

(195) أ – ?? أصبح الطفل يكاد يقع

ب – ?? كاد خالد يصبح يؤلف روايات

ولعل مردّ امتناع هذه التواردات أنها تجمع بين سمات جهيّة من نفس النمط، نمط السمات الجهية المرحليّة ويزكّي هذا التعليل إمكان توارد جهات سورية وجهات مرحلية كما يتبين من الجملتين التاليتين:

(196) أ – ما زال الطفل يقع فأنقذوه.

ب – ظل الطفل يكاد يقعد حتى أنقذوه.

إلا أن التوارد بين الجهة السورية والجهة المرحلية يصبح ممتنعاً حين تتعارض الجهتان، فلا يمكن الجمع، فيما يبدو، بين الاستغراق أو الاستمرار وإحدى جهتي الشروع والدخول إذ إن الشروع في الواقعة والدخول فيها عمليتان "محدودتان" لا تحتملان الاستغراق ولا الاستمرار. رائز ذلك لحن:

(197) أ –* ما زال خالد يصبح يكتب الروايات

ب –* ظل خالد يصبح يكتب الروايات

(198) أ –* ما زال خالد يجعل يحرر الرسالة

ب –* ظل خالد يجعل يحرّر الرسالة.

(7) يوارد الإثبات، بوصفه أحد القطبين المعرفيين، جميع المخصّصات (النمطية والوجهية والزمنية والجهية) الأخرى. أمّا النفي فمقيّد. ويَكمن تقييده أساساً في تعدّد الأدوات النافية في اللغة العربية واختلاف توزيعها. وقد أفردنا للنفي بحثاً في مكان آخر (المتوكل 1993 أ) نورده ملخّصا في ما يلي مع تكييفه ونموذج البنية ذات الطبقات المتعددة:

سبق أن أشرنا إلى أن الأداة "**ما**" كما توحي بذلك المعطيات، تحقّقّ لمخصّص النفي على مستوى القضية ككل. ورائز ذلك أنها، بخلاف الأدوات النافية الأخرى، تتصدر الجملة:

(199) أ – زَيداً لم أقابل

ب – زَيدا لا أحب

ج – زَيدا لن أرى بعد اليوم

د –* زيداً ما قابلت.

ورائز ذلك كذلك إمكان الفصل بينها وبين المحمول:

(200) أ – ما زيداً قابلت (بل عمراً)

ب –* لم زيداً أقابل

ج –* لا زيدا أحب

د –* لن زيداُ أرى بعد اليوم

إمّا من حيث إمكانات تواردها فإنها تساوق الزمن المضي بشقيه، النسبي والمطلق:

(201) أ – ما ذهب خالد إلى الكلية

ب – ما (قد كان (قد) ذهب خالد إلى الكلية حين قدِم بكر

وتساوق الزمن الحال:

(202) ما الشعرَ يكتب خالد (بل الروايات)

ويبدو أنها لا تنفي الزمن المستقبل:

(203)* ما سيقابل/سوف يقابل خالد هنداً اليوم

ولا تستعمل لنفي الجمل الأمرية:

(204)* ما تخرج!

ويمكن أن تساوق "ما" الجهتين "التام" و"غير التام" كما في الجمل (2011) و(202) كما يمكن أن توارد الجهات الأخرى السورية والمرحلية على السواء:

(205) أ – ما ظل خالد ينتظر هنداً

ب – ما زال/ما يزال المطر ينهمر

(206) أ – ما الشعرَ أصبح خالد يكتب (بل القصص)

ب – ما شرع خالد يحرّر الرسالة

ج – ما كاد خالد يغادر البيت حتى دخل بكر

أمّا الأدوات النوافي الأخرى فيمكن أن يُرصد توزيعها كالتالي على اعتبارها جميعها تحققات لمخصّص النفي في مستوى الحمل:

تُساوِق الأداةُ "**لا**" الزمنَ الحال والجهةَ غير التام كما في الجملة التالية:

(207) لا يُدرّس خالد الرياضيات.

وتواكب صيغةَ الماضي شريطة أن تكون هذه الصيغة مستعارة من الدلالة على المضي إلى الدلالة على وجهٍ قضوي كالدعاء:

(208) لا فضّ الله فاك!

ولا تدخل على صيغة الأمر كما تدل على ذلك التراكيب التي من قبيل (209):

(209) لا اكتُبْ!

في هذه الحالة تُستعار صيغةُ المضارع من الدلالة على الحال أو المستقبل إلى الدلالة على الأمر المنفي (أو "النهي"):

(210) أ – لا تكتُب!

ب – لا يكتُبْ أحد حتى يُلقَى العرضُ كاملاً

ويمكن أن توارد الأداة "لا" الجهات السورية والمرحلية كجهة الاستغراق:

(211) لا يظل خالد ينتظر هنداً حتى يكون متيقناً من مجيئها

وجهة الاستمرار:

(212) لا يزال خالد يهيّئ اطروحته

وجهات الدخول والمقاربة والشروع:

(213) أ – لا يصبح خالد يشتاق إلى السفر إلاّ في الصيف.

ب – لا يكاد عمرو يطرق باب هند حتى يتذكر لومَها فيعود من حيث أتى.

ج – لا يشرع خالد يكتب رسالته إلاّ ليلاً.

توارد الأداة "لم" الزمن المضي مع الجهة غير التام كما في الجملة (214):

(214) لم يقابل خالد هنداً

ويمتنع أن توارد المضيّ مع الجهة التام أو الأمر:

(215) أ –* لم قابل خالد هنداً

ب –* لم قابلْ هنداً !

وتنافسُها في نفس الاستعمال الأداة "**لـــمّا**":

(216) أ – لما يقابلْ خالد هنداً

ب –* لما قابل خالد هندا

إلا أن الأداتين تختلفان من حيث الجهة الفرعيّة إذ إن "**لم**" تواردُ غـــير التـــام "**المنقطع**" في حين توارد "**لما**" غير التام "**المستمر**" ويرو هذا الاختلاف بين الأداتين التقابلاتُ التالية:

(217) أ – لم يقابل خالد هنداً السنة الماضية.

ب –* لما يقابل خالد هندا السنة الماضية

(218) أ – لم يأت زيد حتى الآن

ب – ?? لما يأت زيد حتى الآن

(219) أ – لم يأت خالد بعد

ب – ?? لما يأت خالد بعد

وتختص الأداة "**لن**" بالتوارد مع الزمن المستقبل في جمل غير أمرية:

(220) لن أدخّن أبداً بعد اليوم.

(221) أ –* لن دخنتُ قبل اليوم

ب –** لن دَخّنْ !

أمّا الأداة "**ليس**" فاستعمالها الأصلي أن ترد في الجمل غير الفعليـــة مواكبـــة للزمن الحاضر والجهة غير التام كما في الجملة (222) مثلاً:

(222) ليس خالد شاعراً

وقد تُستعمل كذلك في جمل فعلية كما هو الشأن في (223):

(223) ليس خالد يكتب الشعر.

في هذا الاستعمال توارد "**ليس**" المن الحاضرَ دون غيره:

(224) أ –* ليس خالد كتب الشعر

ب – ليس خالد سوف يكتب الشعر.

وينحصر استعمالها في مواردها لأحد النمطين الجمليين، الخبر والاستفهام كما يتبيّن من المقارنة بين (223) و(225) من جهة و(226) من جهة ثانية:

(225) أليس خالد يكتب الشعر؟

(226) * ليس اكتُب الشعر.

ويجب أن يُشار هنا، إلى أنّ استعمال "**ليس**" في التراكيب الفعلية قليل إذا قيس باستعمال "**لا**" و"**ما**" في نفس التراكيب. ومن روائز مرسُوميّة استعمالها في الجمل غير الفعلية، بالإضافة إلى قلته، كونها لا تأخذ كل الخصائص التي تَسِمُ "**لا**" و"**ما**". فهي لا توارد الجهات السورية ولا الجهات المرحلية التي توارد الأداتان الأخريان:

(227) أ -* ليس يظل خالد ينتظر هنداً

ب -* ليس يزال خالد ينتظر قدوم بكر

ج -* ليس يكاد الطفل يقع

د -* ليس بشرع خالد يحرّر الرسالة

هـ -* ليس يُصبح خالد يؤلف الروايات.

يمكن إذن أن نستخلص أن الدلالة على نفي الزمن الحاضر مع الجهة غير التام تتوافر لها في اللغة العربية أدوات ثلاث: "**لا**" و"**ما**" و"**ليس**".

ولا نظن أن بين هذه الأدوات الثلاث علاقة ترادف تام تتيح لها التعاقب في جميع السياقات.ولعلّ مما يميز بين هذه الأدوات ما يلي:

- يمكن أن يُعَدّ استعمال "**ليس**" في الجمل الفعلية نادراً ويظل التنافس الحقيقي بين "**ما**" و"**لا**"؛
- تستعمل الأداة "**لا**" لنفي الحمل (أو أحد مكوّناته) في حين تستعمل "**ما**" لنفي القضية (أو أحد مكوناتها). فالفرق بين (228) و(229)، مثلاً، كامن في أن النفي في الجملة الأولى "**قضية**" في حين أن المنفي في الجملة الثانية مجرّد "**حمل**":

(228) ما يحبّ خالد هنداً

(229) لا يُحِبّ خالد هنداً

على هذا الأساس، تكون (228) مرادفة للجملة (230) في حين ترادف الجملة (229) الجملة (231):

(230) لا أظن أن خالداً يحب هنداً

(231) في الواقع لا يحبّ خالد هنداً

على اعتبار أن المنفي في (230) القضية بيد أن المنفي في (231) الواقعة ذاتُهـــا باعتبارها غير متحققة.

- ويترتب عن هذا التمييز أن الجملة المنفية بالأداة "**ما**" تتضمن وجها قضـــويا لا تتضمنه الجملة مقابلتها المنفية بالأداة "**لا**". رائز ذلك إحساس النحاة القدماء[1] بأن في الجملة الأولى توكيد نفي لا يوجد في الجملة الثانية.

إذا صحت هذه الملاحظات جميعُها أمكننا استخلاص الفروق القائمـــة بـــين الأدوات النافية في اللغة العربية كما هو مبيّن في الرسم التالي:

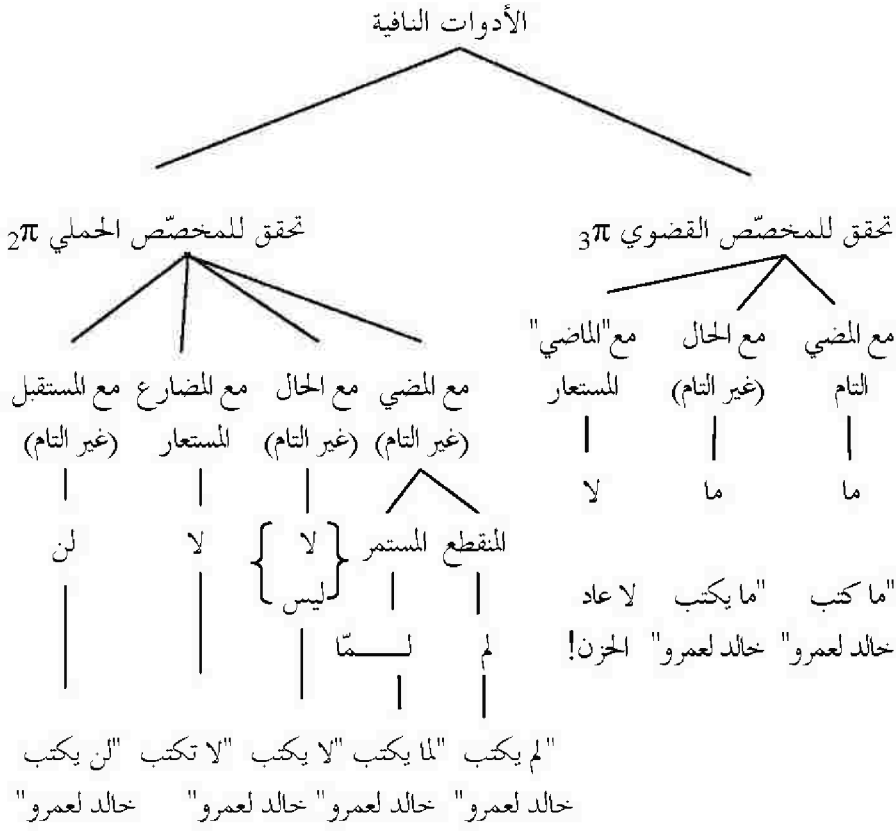

(17) راجع في هذا الشأن باب "**نفي الفعل**" من "**كتاب**" سيبويه

يستدعي الرسم التوضيحي (232) التعقيبات التالية:

أولا، لم نشر اختصاراً في هذا الرسم إلى إمكانات التوارد مع الجهات الفرعية السورية منها والمرحلية مكتفين بالتنصيص على السمة الجهية العامة "غير تـــام" ولا إلى التقابلات الزمنية الفرعية (مُضي مطلق/مُضي نسبـــي...)؛

ثانيا، وضَعنا الأداة "**ليس**" بين قوسين تأشيراً إلى قلة اســـتعمالها وموســـوميّة مواكبتها لمحمول فعلي بالنظر إلى الأداة "**لا**"؛

ثالثا، يتبين من الرسم أن الأدوات النافيـــة مجموعتـــان: أدوات "**مختصـــة**" كالأدوات النافية "**لم**" و"**ليس**" و"**لـــمّا**" و"**لن**" وأدوات "**غير مختصة**" وهما الأداتان "**ما**" و"**لا**" اللتان تستعملان في أكثر من سياق نفي واحد.

ولعل اتساع مجال استعمال هاتين الأداتين ما يفسر نـــزوعهما إلى التعمـــيم واحتلال مواقع الأدوات الأخرى في العربيات الدوارج. ويصدق هذا خاصة على الأداة "**ما**" التي أصبحت في بعض هذه اللغات (وربما في جلها) أداة النفي الوحيدة كما توحي بذلك معطيات الدارجتين المغربية والمصرية:

(233) أ – خالد ماجاش
ب – خالد باقي ماجاش
ج – خالد ما كايَكْدبش
د – خالد ما غاديشْ يجي
هـــ – ما تكْدبشْ!

(234) أ – ميرفت ما جاتش
ب – ميرفت لسه ما جاتش
ج – ميرفت ما بتكدبش
د – ميرفت مش حاتيجي
هـــ – ما تصبرنيش بوعود !

وتظل الأداة "**لا**" في هاتين اللغتين تُستعمل في سياق الدعاء مواكبة لصيغة المضارع:

(253) أ – الله لا يكسّبك!
ب – لهلا يربحك (= الله لا يربحك)

وتظل الأداة "**ما**" منافسةٌ لها حتى في هذا الاستعمال في التراكيب المصرية التي من قبيل (236):

(236) انْشا الله عَنّك ما كلّت !

ظاهرة تعلّم أداة ما واحتلالُها مواقع أدوات منافسة من الظواهر المألوفة في اللغات الطبيعية الراجعة إلى النزوع إلى الاقتصاد والاكتفاء بوسيلة واحدة لتحقيق أغراض متعددة.

(ج) يتم تحقق صورة المحمول المجردّة التحتية والمخصصات التي تواكبها بواسطة وسائل صرفية معيّنة. وهذه الوسائل الصرفية إما صيغ فعلية أو أفعال مساعدة أو أفعال وجهية أو أدوات. وتتحقق الصورة المجردّة ومخصّصاتها في شكل صيغة فعلية بسيطة أو في تركيب فعلي يَشمَل الصيغة الفعلية مضافاً إليها فعلٌ مساعد أو أداةٌ أو فعل وجهي أو هذه جميعها.

(1) المخصصات الجزئية المندرجة تحت مخصص المحمول π_1 هي، كما أسلفنا، المخصّصات الجهية التام وغير التام والسماتُ الجهية المرحلية. (= الدخول والمقاربة والشروع).

تتحقق السمتان الجهيّتان التام وغير التام في الصيغتين الفعليتين "الماضي" و"المضارع" على التوالي كما هو الشأن في طرفي الزوج الجملي التالي:

(237) أ – درّس خالد الرياضيات

ب – يُدرَس خالد الرياضيات.

وتتحقق السمات الجهية المرحلية في تركيب فعلي يتكون من الصيغة الفعلية "المضارع" وفعل مساعد:

(238) أ – أصبح خالد يدرّس الرياضيات عوضاً عن الفزياء

ب – يكاد بكر ينهي أطروحته

ج – شرعت هند تصفف شعرها

(2) سبق أن بيّنا أن مخصّص الحمل π_2 يتجزأ إلى مخصص الجهة السورية ومخصص الزمن ومخصص الوجه الحملي بما فيه قطبا الإثبات والنفي.

تتحقق الجهتان السوريتان الواردتان في اللغة العربية "**الاستغراق**" و"**الاستمرار**" في تركيب فعلي يَضُمّ الصيغة "**المضارع**" وفعلاً مساعداً كما يتبين من الجملتين التاليتين:

(239) أ – ظل المطر يهطل طوال الليل

ب – لا يزال خالد ينتظر ردّ هند

ويتم تحقق مخصص الزمن وفروعه على النحو التالي:

- يتحقق الزمن في الصيغة الفعلية ذاتها فيُعبّر عن المُضيّ بصيغة الماضي وعن الحال بصيغة المضارع:

(240) أ – دخل خالد البيت

ب – تخرج هند من الغرفة مسرعة.

- ويتحقق بواسطة أداة تلحق بصيغة المضارع في حالة الاستقبال، وتكون هذه الأداة "**السين**" أو "**سوف**" في الإثبات و"**لن**" في النفي.
- ويتحقق عن طريق فعل مساعد مضاف إلى صيغة المضارع في حالة المضي غير التام (أو الحاضر). ويكون الفعل المساعد المحقّق لهذه السمة الزمنية الفعل "**كان**" أو أحد الأفعال الدالة على الدخول أو المقاربة أو الشروع:

(241) كان زيد يؤلف ديوان شعر في السنة الماضية

(242) أ – أصبح خالد يكتب شعراً

ب – كاد/يكاد خالد يخرج

ج – شرع/يشرع بكر يصعد السلم

ويتحقق في الفعل المساعد وفي الصيغة الفعلية معاً في حالة المضي النسبي:

(243) **كان** خالد **خرج** حين دخلت هند

باعتبار أن المضي النسبي مُضيّان اثنان أو مُضِي مُضيّ يوزّع تحققهما الصرفي بين الفعل المساعد والصيغة الفعليّة.

- في التراكيب الفعلية التي تتضمن أكثر من فعل مساعد واحد يتحقق الزمن في الفعل المساعد الأول في حالة الأزمنة المطلقة:

(244) **كان** خالد يكاد يخرج

وفي الفعلين المساعدين معاً في حالة الأزمنة النسبية:

(245) **كان** خالد كاد يخرج

ويصدق هنا ما قلناه عن الفعل المساعد والصيغة الفعلية من حيث توزيع مهمة تحقيق المضي النسبي مع فارق أن هذا التوزيع يتم بين الفعلين المساعدين في التراكيب التي من قبيل (245) في حين تُعفَى صيغة الفعل الرئيسي من مهمة التعبير عن الزمن.

أمّا الأدوات المضطلعة بتحقيق السمة الزمنية الاستقبال، أي "**السين**" و"**سوف**" و"**لن**" فإنها تلحق بالصيغة الفعلية ذاتها، كما رأينا، في حالة المحمولات البسيطة التي من قبيل:

(246) أ – سوف/سيخرج خالد حين يدخل بكر

ب – لن يخرج خالد حين يدخل بكر

أمّا في المحمولات المركّبة فإنها تُلحق بالفعل المساعد وبأوّل الفعلين المساعدين حين يواكب المحمول فعلان مساعدان اثنان:

(247) أ – سوف/سأكون انتظر بكراً حين ستعود من عملك

ب – لن أكون انتظرُ بكراً حين ستعود من عملك

(248) أ – سوف/سأكون أكاد أخرج حين ستأتي

ب – لن أكون أكاد أخرج حين ستأتي

سوف

(249) أ–* أكون { سوف / سـ / لن } انتظر بكراً حين ستعود من عملك

ب–* أكون { سوف / سـ / لن } أكاد أخرج حين ستأتي

فيما يتعلق بالسمات الوجهيّة الحملية المندرجة تحت المخصّص π_2 فإن تحققها يتم وفق المسطرة التالية على اعتبار أن الوُجُوه الحملية مجموعتان: وجوه شرعية ووجوه معرفية (= توكيد، احتمال، اثبات/نفي...):

– سبق أن أشرنا إلى أن السمات الوجهية الشرعية تجد التعبير عنها في أفعال وجهية من قبيل "**يجب**" و"**ينبغي**" و"**يجوز**" و"**يُمنع**". ويختص كل فعل من هذه الأفعال في تحقيق سمة وجهية شرعية معينة: "**يجب**" للوجود و"**ينبغي**" للاستحسان و"**يجوز**" للجواز و"**يمنع**" للمنع أو التحريم.

ميزة هذه الأفعال (أو الأفعال الوجهية بصفة عامة) بالنظر إلى الأفعال المساعدة هي أنها تصِل بينها وبين المحمول الأداة "**أن**":

(250) أ – يجب أن أكاتب خالداً

ب – ينبغي أن يقابل خالد بكراً وجها لوجه

ج – يُمنع أن تؤمّ المصلين امرأة.

سنعود لهذه الظاهرة في فقرة لاحقة.

– تتحقق الوجوه المعرفية، في هذا المستوى، بواسطة أدواتٍ أهمها الأداة "**قد**" تُتخذ هذه الأداة وسيلةً لتحقيق السمة الوجهية "**مؤكّد**" حين توارد الزمن المضي والسمة الوجهية "**محتمل**" حين توارد أحد الزمنين الحال والمستقبل:

(251) أ – قد كتب خالد رسالة إلى أبيه

ب – قد كان خالد يدرس الأدب في شبابه

(252) أ – قد تأتي هند بعد قليل

ب – قد يكون بكر يحرّر رسالةً إلى أبيه الآن

وتضطلع اللاحقة "**نون التوكيد**" ملصقة بصيغة الأمر المضارع السمة الوجهية (= مؤكد) التي تحققها "**قد**" مع صيغة الماضي.

– بينا في مبحث سابق كيف تتحقق السمة الوجهية الجملية (π_2) النفي كما بيّنا اختصاص ووظيفة كل أداة نفي من الأداة التي تتوافر في اللغة العربية في مستوى الحمل. ونكتفي هنا بإحالة القارئ على الرسم (232) الذي يوضح خصائص كلّ من هذه الأدوات على أن نعود لإشكال مواقعها في فقرة لاحقة.

(3) تندرج تحت المخصّص القضوي π_3 وجوه قضوية من ثلاثة أنماط: (أ) وجوه معرفية و(ب) وجوه إرادية و(ج) وجوه مرجعية.

– تعبّر الوجوه المعرفية القضوية عن موقف المتكلم من صدق القضية فهو إما متأكد، أو شاك أو محتمل أو مثبت أو نافٍ. وتتحقق هذه السمات الوجهية صرفيّا بواسطة أدوات كالأداة "**إنّ**" أو أفعال وجهية كالأفعال "**أكّد**" و"**ظن**" و"**حسب**"[1] شريطة أن تكون هذه الأفعال مستعملة

---

(18) مما يندرج في المخصّص القضوي، كذلك، "**التعجب**" باعتباره أحد المواقف "**الانفعالية**" التي يمكن أن يتخذها المتكلم من فحوى القضية. ويتحقق التعجب كما هو معلوم بواسطة صيغة المحمول ("**ما أفعل**" أو "**أفْعِل ب**") أو بواسطة التنغيم. على هذا يمكن صوغ القاعدة المسؤولة عن تحقق هذه السمة في الجملة "**ما أجمل السماء !**" كالتالي:

(vi) خب عج ثب [جميلة] = ما أجمل. حيث: عج= تعجب

ويعدُّ "**القسم**" من قيم π_3 كذلك على أساس أن العبارات القسمية مؤكدات قضوية.

استعمالاً إنجازياً (أي مسندة إلى المتكلم ومتصرفة في الزمن الحاضر). من أمثلة ذلك:

(253) أ – **أوكّد** أن خالداً رجع

ب – **إن** خالد رجع

ج – **أظن** أن خالد رجع

ومن السمات المعرفية القضوية قُطبا الإثبات والنفي. ويتحقق النفي في هذا المستوى، مستوى القضية، بواسطة الأداة "**ما**" كما مر بنا.

– تتحقق الوجوه الإرادية بواسطة أدوات كالأداتين "**ليت**" و"**لعل**" الدّالتين على "**التمني**" و"**الترجي**" أو بواسطة أفعال وجهيةٍ كالأفعال "**تمنّى**" و"**رجا**" و"**أمِل**" مستعملة استعمالاً إنجازياً:

(254) أ – ليت خالدا ينجح !

ب – لعل هنداً تبلغ ما تريد !

(255) أ – أتمنى أن ينجح خالد!

ب – آمل أن تبلغ هند ما تريد

وتُستعار، كما أسلفنا، الصيغة الفعلية الماضي لتحقيق السمة الوجهية "**الدعاء**" كما في (256):

(256) حَفِظك الله!

– أمّا السمات الوجهية المرجعية فتضطلع بتحقيقها أفعال وجهيّة من قبيل "يبدو" و"يظهر" و"يقال" كما هو الشأن في الجمل التالية:

(257) أ – **يقال** إن خالداً سيتزوج هنداً

ب – **يبدو** أن طلبة القسم سينجحون جميعاً

ج – **يظهر** أن المدير سيمر اليوم بالمكاتب

– وقد استدللنا في مكان آخر (المتوكل قيد الطبع) على أن التعجب ليس نمطاً جمليّا وليس قوة إنجازية وإنما هو سمات وجهية قضوية يؤشر لها في البنية التحتية عن طريق مخصّص القضية π_3 وتتحقق بواسطة صيغ محمولية معينة أشهرها صيغتا "**ما أفعل**" و"**أفْعِل بـ**". هاتان الصيغتان، إذن، تحققانِ للمخصص القضوي π_3 حين تكون قيمتُه "**التعجب**".

(4) يشمل المخصص π_4، كما سبق أن بيّنا، النمط الجملي والقوة الإنجازية (الحرفية والمستلزمة). يتحقق النمط الجملي في صيغة المحمول الفعلي حيث تُنتقى صيغتا الماضي والمضارع حين تكون قيمة النمط الجملي "**الاخبار**" أو "**الاستفهام**" وتنتقي صيغةُ "**اِفعل**" حين تكون قيمة النمط الجملي "**الأمر**".

أمّا القوة الإنجازية فتتحقق في شكل أداة أو بواسطة التنغيم عادة. وقد تتدخل القوة الإنجازية في تحديد صيغة المحمول ويحصل ذلك في حالة انتقاء الصيغة الأمرية "**لتفعل**" عوضا عن الصيغة "**افعل**": يَتوسّل للدلالة على أمر المخاطب بصيغة "**أفعل**" عادة ويستعاض أحيانا عن هذه الصيغة بصيغة "**لتفعل**" كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوج الجملي التالي:

(258) أ – ناولني ذلك الكتاب !

ب – لِتناولني ذلك الكتاب !

لرصد الفرق بين (258 أ) و(258 ب) ثمة افتراضان: إمّا أن تُعدّ الجملة الثانية التماساً في مقابل الجملة الأولى الدالة على أمر أو أن تُعدّ أمراً "**مُؤدبا**" (أو ملطّفا).

في الحالة الأولى تكون الصيغة "**لتفعل**" تحققاً للمخصص الإنجازي π_4 بقيمة الالتماس وتكون، في الحالة الثانية، تحققاً للمخصّص القضوي π_3 بقيمة "**التلطيف**".

(5) كان الحديث في الفقرات الأربع أعلاه عن تحقق المخصّصات العامة المؤشر لها في البنية التحتية نفسها. أمّا الآن فنعرض لكيفية تحقق المخصص السياقي الذي يتولّد عن السياق أن عن العلاقة الصرفية بين المحمول وفاعله.

أشرنا آنفاً إلى أن تطابق المحمول والفاعلَ يتم من حيث الشخص والجنس ولا يتم في العربية بالنظر إلى العدد على اعتبار أن الرتبة في هذه اللغة هي فعل – فاعل (مفعول).

في حالة المحمولات الفعلية "**البسيطة**" يتحقق التطابق في الصيغة نفسها في شكل لاحقة:

(259) أ – عاد الطالب

ب – عادت الطالبة

ج – عاد الطلابُ

د – عادت الطالبات

أو في شكل سابقة:

(260) أ – يراجع الطالب درسه

ب – تراجع الطالبة درسها

ج – يراجع الطلاب دروسهم

د – تراجع الطالبات دروسهن

وتختلف اللغة العربية عن لغات أخرى (كالفرنسية) من حيث إن التطابق يتحقق، في حالة المحمولات الفعلية "**المركبة**" في الصيغة وفي الفعل المساعد معاً. قارن:

(261) أ – كان خالد (قد) خرج

ب – كاد الإناء يقع

(262) a- Il jouait

b- Il avait joué

c-* Il avait jouait

بل إن التطابق يتحقق في الصيغة وفي كل الأفعال المساعدة مهما تعدّدت:

(263) أ – **كان يكاد** يقع

ب – **كانت أصبحت تؤلف** قصصاً للأطفال

(د) يستدعي ما أوردناه في الفقرات الثلاث السابقة ملاحظات نعدها أساسية بالنظر إلى علاقة التوازي المفترض قيامها بين سلمية المخصصات وترتيبها السطحي وهي:

(1) يتم تحقق المخصصات، غالباً، في اللغة العربية خاصة، بكيفية لا تتيح التمييز، خطيّاً، بين صُرفاتٍ تحقق كلّ مخصّص داخل الكلمة الواحدة. فصيغة "**الماضي**" تحقّقُ في الوقت ذاته، المخصّص الزمني "**المضي**" والمخصّص الجهي "**التام**" ومخصّص التطابق. وصيغة "**المضارع**" تحقق في نفس الوقت. المخصّص الزمني "**الحال**" والمخصص الجهي "**غير التام**" ومخصّص التطابق.

(2) ويصدق ذلك لا على المخصصات المتجاورة في سلمية المخصّصات بل كذلك على المخصصات التي توجد في أعلى هذه السلمية. مثال ذلك أن

النمط الجملي الذي يعلو سلمياً جميع المخصصات يتحقق في الصيغة الفعلية نفسها وكذلك شأن بعض المخصّصات الإنجازية كالالتماس الذي يخالف الأمر الصريح من حيث إنه يتحقق في الصيغة "**لتفعل**" بدلا من الصيغة "**افعل**".

(3) بالرغم من ذلك، لا تمنع هذه الظاهرة وجود علاقة توازٍ بين سلمية المخصّصات وترتيبها الصرفي السطحي.

بوجه عام، تتقدم الوسائل التي تحقق المخصص القضوي π_3 على الوسائل التي تحقق المخصص الحملي π_2 التي تتقدم على ما يتحقق بواسطته مخصص المحمول π_1 بحيث يمكن أن نعبر الترتيب التالي ترتيبا وارداً في اللغة العربية:

$$\varphi - 1\pi - 2\pi - 3\pi - 4\pi \quad (264)$$

حيث φ = محمول

ويمكن القول بأن التوازي بين السلمية التحتية والترتيب السطحي حاصل كذلك بين المخصّصات الجزئية المندرجة تحت كلّ مخصّص من المخصّصات العامة. فالمخصّص المعرفي النفي π_3 في يتقدم على الأفعال الوجهية ويتقدّم النفي كذلك، في مستوى الحمل، على ما يدل على الوجه الحملي الذي يليه ما يدل على الزمن المتقدم بدوره على الوسائل التي تُحقّق الجهات السورية. أمّا بالنسبة للمستوى الأدنى، مستوى مخصّص المحمول π_1 فيتقدم الفعل المساعد الدال على الجهات المرحلية على الصيغة الفعلية الدالة على جهة التام أو غير التام. امّا المخصّص السياقي التطابق فيتحقق كما رأينا في شكل سابقة أو لاحقة. إذا صح هذا أمكن التمثيل لترتيب مكونات المحمول الفعلي في اللغة العربية على الشكل التالي:

$$[[- \text{نف} - \text{وجه}]] - [[\text{نف} - \text{وجه} - \text{زمن} - \text{جهة سورية}]] - [[\text{جهة مرحلية}]] - [_{4}\pi] - [\{(\text{تط}) \varphi - (\text{تط})\}]] \quad (265)$$

π_1 π_2 π_3

من الأمثلة التي يمكن إيرادها لتدعيم ورود البنية (265) في اللغة العربية ما يلي:

(266) أ – ما كان يظل يكاد يقع

ب –* كان ما يظل يكاد يقع

ج –* ما يظل كان يكاد يقع

د –* ما كان يكاد يظل يقع

هـ –* ما كان يظل يقع يكاد

و –* ما كان يكاد يقع يظل

توحي المعطيات المسوقة في (266) بأن التركيب الفعلي في اللغة العربية يخضع للبنية (265) وأن ترتيب مُكوّناته يستجيب لمبدأ الإسقاط من حيث إنه يعكس إلى حدّ بعيد السلمّية القائمة بين المخصّصات في مستوى البنية التحتية.

(4) يعد ديك (ديك 1994) ترتيب مكونات التركيب الفعلي من الخصائص التي تتقاسمها مجموعة من اللغات كالانجليزية والهولندية والفرنسية واللاتينية. ويمكننا البحث في التركيب الفعلي العربي من القول بأن اللغة العربية تؤاسر هذه اللغات من حيث إن مكونات هذا التركيب يخضع فيها لنفس الترتيب. إلا أنها تختلف عن هذه اللغات في أمرين:

أولا، ظاهرة تحقق مخصصات متعددة بواسطة نفس الصّرفة دفعة واحدة أوضح في العربية باعتبارها لغة "**تأليفية**" أكثر منها لغة "**تحليلية**":

ثانيا: يضع ديك (ديك 1994) مخصص النفي بعد مخصص الزمن على أساس أن الأول يوجد في حيز الثاني... ولعل ما سوّغ له أن يفترض ذلك ورودُ الأداةِ النافية في لغات كالانجليزية بعد الصّرفة الدالة على الزمن (= الصرفة "do" في الانجليزية) كما هو الشأن في الجملة (267):

(267) John did not meet Mary

أما بالنسبة للغة العربية فقد بيّنا أن أدوات النفي فيها تنتمي إلى طبقات مختلفة من القضية إلى المحمول. وفقاً لذلك تتصدّر الأداة "**ما**" الجملة ولا يسوغ أن يتقدم عليها مكون من مكونات التركيب الفعلي كما يتبين من المقارنة بين (266 أ) و(266 ب). فيما يخص الأدوات النافية الأخرى (= "**لم**" و"**لن**" و"**لا**") المنتمية إلى طبقة الحمل فيمكن أن نلاحظ بالنظر إلى خصائصها ملاحظتين: **أولاهما** أن هذه الأدوات (خاصة الأداتين "**لم**" و"**لن**") لا تفيد النفي فقط بل هي علامات دالة على الزمن في الوقت

ذاته. ف "**لم**" و"**لن**" ليستا أداتي نفي تدخلان على فعل مزمَن بل إنهما تزمّنان هذا الفعل علاوة على نفيه. مفاد هذه الملاحظة أن مخصّصي النفي والزمن متحققان معاً في نفس الأداة. **ثانيهما**، أن هذه الأدوات، إذا وردت في تراكيب فعلية يكون فيها الزمن مدلولاً عليه بفعل مساعد، يمكن أن تتقدم على هذا الفعل كما يمكن أن تتلوه:

(268) أ – لم يكن خالد أفطر حين رجع بكر

ب – كان خالد لم يفطر حين رجع بكر

إلا أنه من الملاحظ أن التراكيب التي من قبيل (268 أ) أكثر استعمالاً من مقابلاتها التي من قبيل (268 ب) التي تبدو، بالتالي، كأنها بدائل موسومة. مؤدى هذه الملاحظة أن اللغة العربية من اللغات التي يعلو فيها مخصصّ النفي مخصّص الزمن.

(هـ) سبق أن أشرنا إلى أن القواعد المسؤولة عن صياغة المحمول تتخذ الصورة العامة (164) المسوقة هنا للتذكير:

(164) مخصّص [مخصص] = قيمة

إذا الشروط 1، 2،...، ن

إذا اعتمدنا (164) صورة عامة لقواعد تحقق المخصّصات أمكننا صوغ القواعد المسؤولة عن صياغة المحمول الفعلي في الجمل (269 أ–د):

(269) أ – نزل المطر

ب – كان ينزل المطر

ج – كان نزل المطر.

د – لم ينزل المطر.

على النحو التالي:

(270) أ – خب ثب مض – طق تا < ش3 1ذ > [ن ز ل {فَعَلْ}] = نزل

ب – خب ثب مض – طق غ تا < ش3 1ذ > [ن ز ل {فَعَلْ}] = كان ينزل

ج – خب ثب مض – نس تا <ش3 1ذ > [ن ز ل {فَعَلْ}] = كان نزل

د – خب نف مض – طق غ تا – منقطع < ش3 1ذ > [ن ز ل {فَعَلْ}] = لم نزل

سبق أن أشرنا إلى أن اللغة العربية من اللغات "**التأليفية**" وأن من دلائل هـذه الخاصية أن المخصصات في هذه اللغة تنـزع إلى أن تتحقق بواسطة صُـرفات واحدة (صيغ، أفعال مساعدة، أدوات) أو صرفات محدودة. هذه الخاصية تنعكس، طبعا، في كيفية صوغ القواعد المسؤولة عن تحديد صورة المحمول الصرفية. فمن هذه القواعد ما لا يمكن تقسيم صوغه ومنها ما يحتمل أن يصاغ بطريقة تجزيئية نسبيّا. تنتمي إلى الفئة الأولى من القواعد القاعدة (270 أ) في حين تنتمي إلى الفئة الثانية القواعد (270 ب، ج، د). فالقاعدتان (270 ب–ج)، مثلاً يمكن تقسيم كل منهما إلى قاعدتين اثنين مرتبتين على النحو التالي:

(271) أ – خب ثب – غ تا < ش3 1، ذ > [ن ز ل {فَعَلْ}] = ينـزل
ب – مض – طق [ينـزل] = كان ينـزل

(272) أ – خب ثب مض – طق تا < ش3 1، ذ> [ن ز ل {فَعَلْ}] = نـزل
ب – مض [نـزل] = كان نَزَلَ

من المقارنة بين القواعد (271) – (272) والقاعدة (270 أ)، يمكن أن تستنتج أمور ثلاثة:

أولا، أن بعض قواعد صياغة المحمول في اللغة العربية تستجيب لمبدأ التجزئة والترتيب المشار إليه أعلاه والممثل له بالقاعدة (168) التي يقترحها ديك بالنسبة للغة الأنجليزية؛

ثانيا، أن القواعد التي تستجيب لهذا المبدأ هي القواعد المسؤولة عن تحقيق تركيب فعلي يتضمن بالإضافة إلى الصيغة الفعلية عناصرَ أخرى (أفعالاً لغوية وأدوات)؛

ثالثا، أن تجزئة هذه القواعد وترتيبها يماشيان مبدأ الإسقاط الآنف الذكر بحيث يتخذ ناتجُ القاعدة الأولى دخلاً لقاعدة تستخدم المخصّص الأعلى في سلمية المخصّصات (265).

5-3-2-2 المحمول غير الفعلي

سنقصر العرض في هذا المبحث على ما يُميّز صياغةَ المحمول غير الفعلي عن صياغة المحمول الفعلي الذي فصّلنا الحديث عنها في ما سلف من مباحث.

نذكر بأننا نقصد بالمحمول غير الفعلي كلّ محمول ينتمي إلى مقولة الاسم أو مقولة الصفة أو مقولة الظرف كما هو شأن المحمولات الواردة في الجمل التالية:

(273) أ – هند أستاذة

ب – زينب سعيدة

ج – السفر غداً

د – خالد في البيت

(أ) ميزة المحمول غير الفعلي في مقابل نظيره الفعلي أنه لا يتكفل ولو جزئياً بتحقيق مخصّصاته[1] ويحتاج بالتالي إلى وسائل صرفية إضافية تضطلع بهذه المهمة.

– هذه الوسائل هي ما أسميناه "الأفعال الرابطة" وهي أفعال ناقصة تواكب محمولات غير فعلية. مثال ذلك:

كانت

(274) { كانت / أصبحت / ما زالت / ظلت } هند أستاذة

(275) { كانت / أصبحت / ما زالت / ظلت } زينب سعيدة

(276) { كان / ما زال / ظل } خالد في البيت

(277) أ – سيكون السفر غداً

ب – كان الاجتماع البارحة.

---

(19) يمكن أن نقترض، مع ذلك، أن المحمول المشتق يدل بصيغته نفسها على الجهة حيث يكون "**اسم الفاعل**" للجهة غير التام و"**اسم المفعول**" للجهة التام فيحصل بذلك توازٍ بين "**اسم المفعول**" والصيغة الفعلية الماضي و"**اسم الفاعل**" والصيغة الفعلية المضارع. بتبني هذا الافتراض بتعين التأشير للمسة الجهية ضمن القاعدتين الاشتقاقيتين المسؤولتين عن تكوين اسمي الفاعل والمفعول لا بواسطة مخصّص جهي يتحقق في شكل صيغة كما هو الشأن بالنسبة للمحمول الفعلي.

(ب) تعد واردةً بالنسبة للمحمول غير الفعلي قيمتَا المخصّص π_1 "**غـــير التـــام**" و"**الدخول**" كما هو الشأن في الجمل (274) – (277) ولا وردَ بالنسبة لهذا الضرب من المحمولات للقيمتين الجهتين الأخريين "**الشـــروع**" و"**المقاربـــة**". دليل ذلك لحن التراكيب التي من قبيل:

(278) أ –* كاد/يكاد بكر واقعاً

ب –* أوشك/يوشك خالد خاطباً هنداً

(279) أ –* شرع/يشرع بكر محرّراً أطروحته

ب –* جعل/يجعل خالد ململماً أوراقه

ج –* طفقت زينب مرتبة كُتبَها

وتقيّد توارد الجهة الدخول في المحمول غير الفعلي ضرورة دلالة هذا المحمـــول على وضع دائم كما هو الشأن في الجمل (274) و(275). ويمتنع أن يكون المحمـــول دالاً على "**عمل**" أو "**حدث**" كما يتبين من لحن الجمل التالية:

(280) أ –* أصبح بكر محرّرا أطروحته

ب –* أصبحت زينبُ داخلة البيتَ

(281) أ –* أصبحت الريح فاتحة النوافذ

ب –* أصبح الرعد مدويّاً

ويصدق هذا القيد كذلك على توارد الجهة "**الدخول**" والمحمول الفعلي ذاته بحيث لا يسوغ استعمال "**أصبح**" في الجملة التالية إلاّ على أساس تأويـــل الفعـــل الرئيسي دلاً على عادة:

(282) أصبح خالد يقرض الشعر.

(ج) يمكن تلخيص الكيفية التي يتم بها تحقق مخصّص الطبقة الثانية π_2 بالشكل التالي:

(1) توارد الجهتان السوريتان "**الاستغراقُ**" و"**الاستمرارُ**" المحمولَ غـــير الفعلـــي مواردهما للمحمول الفعلي كما يتبين من الجملتين (283):

(283) أ – ما زال/لا يزال الجو حارّاً

ب – ظل الطقس بارداً طيلة اليوم.

(2) أمّا بالنسبة للزمن فإن مخصّصه يتحقق (بواسطة الفعل الرابط) في حالتي المضي والمستقبل:

(248) أ – كان عمرو حزيناً البارحة

ب – سيكون في بيته هذا المساء

أمّا حين تكون قيمة المخصّص الزمني "**الحاضر**" فلا رابط:

(258) أ – الجو حارّ اليوم

ب – السفر الآن

ج – هند في الكلّية

ونلاحظ أن المحمول غير الفعلي لا يتحمّل بالنظر إلى الزمنين المضي والمستقبل إلا المضي المطلق والمستقبل المطلق. ويفسر ذلك أن المحمول غير الفعلي بخلاف مقابله الفعلي، لا يدل على الزمن بنفسه ولا يتحقق المضي النسبي مع المحمول غير الفعلي إلاّ في حالة توارد فعلين على المحمول، فعلٍ مساعد وفعل رابط كما في الجملة التالية:

(286) كان خالد أصبح مدرّس رياضيات حين تزوج هندا

ويمتنع أن يُسخّر نفسُ الفعل للدلالة على المضي النسبي:

(287)* كان كان خالد متزوجاً

فيما يخص التراكيب التي يبدو فيها الفعل الرابط "**كان**" متصرفا في الحاضر لا يُطابق فيها زمن الواقعة زمن التكلم كما تبين المقارنة بين (288 أ) و(288 ب):

(288) أ – يكون الطقس حاراً في الصيف

ب –* يكون الجو حاراً الآن.

يترتب عن هذا أن المبدأ القائل بعدم ظهور الفعل الرابط مع الزمن الحاضر لا يصدّق إلا إذا قُصد بالحاضر زمنَ المتكلم كما هو الشأن في تراكيب التي من قبيل (288 ب).

ملحوظة: تتصرف الأفعال الروابط الدالة على الاستمرار (= "**ما زال**" وما حاقلها) في الأزمنة الفعلية الثلاثة، المضي والحاضر والمستقبل كما في (289 أ – ج):

(289) أ – ما زال البرد قارساً

ب – لا يزال البرد قارساً

ج – لن يزال البرد قارساً إلى نهاية الشتاء.

إلاّ أن هذه الصيغ، خاصة الصيغتين الأوليين، لا تطابقان دلالتي الزمنين المضي والحاضر. رائز ذلك أنهما يتعاقبان في نفس الجملة دون تغيير في المعنى كما يتبين من الترادف القائم. مثلاً، بين (289 أ) و(289 ب). وبروز ذلك أيضا توارد الصيغتين معاً مع اللاحق الزمني "**حتى الآن**":

(290) ما زال/لا يزال الجو حاراً حتى الآن.

يُستنتج، إذن، أن ورود الرابط الاستمراري في صيغة المضارع لا يعني أن هذا الرابط دال على الزمن الحاضر ولا يشكّل، بالتالي، خرقاً للمبدأ العام القاضي بعدم ظهور الرابط حين تكون قيمة المخصّص الزمني "**الحاضر**" (بمعنى زمن التكلم).

(3) يستلزم تحققُ الوجه الحملي المعرفي أو الشرعي) ظهور الرابط كما يتبين من المقارنة بين (291) و(292):

(291) أ – يجب أن يكون المرشح مُجازاً

ب – ينبغي أن تصبح هند هادئة الأعصاب

ج – يُمنع أن يظل الباب مفتوحاً بعد المغرب.

(292) أ –* يجب المرشح مجاز

ب –* ينبغي هند هادئة الأعصاب

ج –* يُمنع الباب مفتوح بعد المغرب

ولنُلاحظ بهذه المناسبة، أيضاً، أن صيغة المضارع التي وردت عليها الروابط في الجمل (291 أ – ج) غير دالة على الحاضر وأن هذا ليس مثالاً يُفنّد مبدأ عدم ظهور الرابط مع الزمن الحاضر.

أمّا النفي فإنه يتحقق مع الزمن الحاضر بواسطة إحدى الأداتين "**ليس**" و"**ما**":

(293) أ – ليست هند سعيدةً

ب – ما هند شاعرة

ويتحقق كذلك بواسطة الأداة "**لا**" شريطة أن تتكرر كما في التراكيب التي من قبيل (294):

(294) أ – خالد لا في البيت ولا في المقهى

أو أن ترد بعد أداة نفي أخرى:

(295) { ليس / ما } خالد في البيت ولا في المقهى

ويمكن أن يتحقق النفي كذلك بواسطة "**لـــن**" و"**لم**" شـــريطة أن يصـــاحب المحمول رابطٌ:

(296) أ – لم يكن عمرو حزيناً

ب – لن تصبح هند شاعرة

(297) أ –* لم عمرو حزين

ب –* لن هند شاعرة

ويمكن أن توارد "**لا**" الرابط شريطة ألاّ يكون الرابطُ دالاً على الحاضرِ زمـــنِ التكلم:

(298) أ – لا يكون الجو حاراً في الشتاء

ب –* لا يكون الجو حاراً

ويصدق على مواردة "**قد**" للمحمول غير الفعلي ما قلناه عـــن أداتي النفـــي "**لم**" و"**لن**" حيث يشترط في تحقق وجهي التوكيد والاحتمال بواسطة "**قد**" وجود الرابط:

(299) أ – قد كانت زينب مسافرة

ب – قد تكون زينب مسافرة

ج –* قد زينب مسافرة

ويفسر ذلك اقتضاء الأداة "**قد**" أن توارد الزمن وهو غـــير موجـــود في ذات المحمول غير الفعلي.

بهذا الصدد يجدر أن تشير إلى أن للوجه المعرفي الحملي دخلا في ظهور الرابط أو عدم ظهوره، في حالة ورود المحمول مزمنا في الحاضر من ذلك أن التراكيب التي من قبيل (300) تبدو تامّة السلامة:

(300) أ – قد تكون زينب نائمة الآن

ب – ربما تكون زينب نائمة الآن

في مقابل التراكيب التي من قبيل (301):

(301) أ –* تكون زينب نائمة الآن

ب – زينب نائمة الآن

يمكن أن نستنتج من هذه الملاحظة، إن صحت، أن ظهور الرابط مـــرتبط لا بمخصّص الزمن فحسب بل كذلك بمخصّصي الجهة والوجه.

(د) ليس ثمة فرق بين المحمول الفعلي ومقابله غير الفعلي بـــالنظر إلى المخصّـــص القضوي π_3. فالمحمول غير الفعلي يتقبل أنماط الوُجوه القضـــوية الثلاثـــة (= المعرفي والإرادي والمرجعي) تقبل نظيره الفعليّ لها:

(302) أ – أظن أن بكراً مسافر
ب – أؤكّد لك أن زينب لغوية ممتازة
ج – إن زينب سعيدة

(303) أ – يبدو أن الجو حارّ جدّا اليوم
ب – يظهر أن خالداً سيصبح ملحنا عظيماً

(304) أ – أريد أن يصبح خالد صديقاً لي
ب – أتمنى أن تكون هند بعافية

ونلاحظ هنا، كذلك، أن هذه الأفعال الوجهية منها ما يقتضي ظهورَ الرابط ومنها ما لا يقتضي ذلك. قارن، مثلا، بين (304 ب) و(305):

(305)* أتمنى أن هندا بعافية.

(هـــ) تقدم أن النمط الجملي، إحدى قيم المخصّـــص π_4، يتحقـــق في صـــيغة المحمول الفعلي ذاتها، كما يتبين من التقابل بين صيغتي المضارع والماضي مـــن جهة وصيغة الأمر من جهة أخرى. أمّا المحمول غير الفعلي فلا يمكن أن يحقّق النمط الجملي إلا بواسطة الفعل الرابط:

(306) أ – كُونُوا كرماء
ب – ظلّي واقفة بالباب حتى يُؤذَنَ لك بالدخول.

(307) أ – لا تكونوا بخلاء
ب – لا تظلي واقفة وقتاً طويلاً

(و) أمّا المخصّص السياقي التطابق فيتحقق في المحمول غير الفعلي إذا كان صفة أو اسماً ويخالف المحمولُ غيرُ الفعلي نظيره الفعليّ، في باب التطابق، في كونـــه لا يحقق سمتي الشخص والجنس فحسب بل كذلك سمة العدد إذ إن الفاعـــل في التراكيب غير الفعلية غالباً ما يتقدم المحمول:

(308) أ – الطالب حاضر

ب – الطالبة غائبة

ج –* الطالبة غائب

(309) أ – الطلاب مجتهدون

ب – الطلاب مجتهدات

ج –* الطلاب مجتهد

وكما هو الشأن بالنسبة للمحمول الفعلي، تتحقق سمات التطابق هذه في المحمول غير الفعلي وأيضاً في الرابط الذي يواكبه (أو الروابط في حالة التعدد):

(310) أ – كان خالد شاعراً

ب – كانت هند شاعرة

ج –* كان هند شاعرة

(311) أ –كان خالد أصبح شاعراً

ب – كانت هند أصبحت شاعرة

ج –* كان هند أصبحت شاعرة

د –* كانت هند أصبح شاعرة

من هذه الملاحظات، إن صحّت، يمكن أن يستنتج أن ما يميز المحمول غير الفعلي من خصائص يمكن تلخيصه كالتالي:

(1) يدل المحمول غير الفعلي بذاته على نمط الواقعة (= عمل أو حدث أو حالة أو وضع) وعلى علاقة التطابق القائمة بينه وبين الموضوع فاعله؛

(2) لا يضطلع المحمول غير الفعلي بتحقيق المخصّصات العامة التي يتكفل بتحقيقها الفعل الرابط (أو الأفعال الرابطة)؛

(3) ليس للمحمول غير الفعلي، في مقابل نظيره الفعلي، نفسُ الإمكانات بالنظر إلى تحقيق المخصّصات العامة إذ يمتنع أن تتحقق معه بعض المخصّصات الجهية كمخصّصي المقاربة والشروع؛

(4) يرتبط ظهور الفعل الرابط في التراكيب غير الفعلية لا بالمخصّص الزمن فحسب بل كذلك بالمخصّصات الجهية والوجهية المختلفة؛

(5) ليس الرابط الفعلَ "**كان**" وما يحاقله فحسب بل كذلك أفعالاً أخرى (= أفعال الدخول وأفعال الاستمرار وأفعال الاستغراق)؛

(6) من الأفعال الناقصة ما يُستعمل فعلاً مساعداً ورابطاً ومنها ما لا يمكن أن يرد إلاّ فعلا مساعداً كما هو شأن أفعال المقاربة وأفعال الشروع[1].

قبل أن نختم هذا المبحث عن المحمول غير الفعلي، نورد أمثلة للقواعد المسؤولة عن صياغة هذا الضرب من المحمولات:

(312) أ – الرفيق نائم

ب – خب ثب حض غ تا < ش3 1، ذ > [نائم]=نائم

(313) أ – كان الرفيق نائماً

ب – خب ثب – مض غ تا <ش3 1، ذ> [نائم]= كان نائم

(314) أ – مازال الرفيق نائماً

ب – خب ثب غ تا سمر < ش3 1، ذ > [نائم] = ما زال/لا يزال نائم

6- اشكالات عالقة:

نعرض في هذا المبحث لبعض الظواهر أو القضايا التي أشكلت علينا و لم نستطيع أن نقترح لها حلاً مُرضياً والتي نفضل، في الوقت الراهن، أن نكتفي بطرحها للمزيد من البحث.

6-1- "س/سوف" و"لن": زمن أم وجه؟

(أ) سبق أن أشرنا إلى أن الفرق بين "**السين**" و"**سوف**" غير واضح وضوحاً تامّاً. ويظل السؤال التالي وارداً طرحُه: "هل تُستعمل "**السين**" للدلالة على المستقبل القريب في حين تُستعمل "**سوف**" للدلالة على المستقبل البعيد أم هل هاتان الأداتان تتعاقبان في نفس التراكيب دون تغيير في المعنى؟". بعبارة أخرى، هل ثمة فرق بين (315 أ) و(315 ب) أم هما بمعنى واحد؟

(315) أ – سأرقبُ وعدها

ب – سوف أرقب وعدها

(20) للمزيد من التفاصيل عن خصائص الجُمل غير الفعلية وعن القضايا التي يطرحها الفعل الرابط، راجع (المتوكل 1987 ب).

ويترتب عن الإجابة على هذا السؤال إمكان القول بورود التقابل الزمني "**مستقبل قريب**"/"**مستقبل بعيد**" صرفيّا في اللغة العربية أو بعدم وروده.

كثيراً ما يُعدُّ دخول إحدى هاتين الأداتين على صيغة المضارع تأشيراً إلى توكيد تحقق الواقعة الدال عليها المحمول.

حسب هذا الحدس، تكون هاتان الأداتان من الوسائل التي تُحقّق صرفيّا الوجه الحملي المعرفي "**مؤكّد**". وإذا صحّ هذا الافتراض أمكن القول بأن هاتين الأداتين تدلاّن مع صيغة المضارع على ما تدل عليه الأداة "**قد**" مع صيغة الماضي كما يتبين من التقابل التالي:

(316) أ – قد عاد الأمن

ب – سوف/سيعود الأمن

في نفس الاتجاه، يمكن أن نذهب إلى افتراض أن في "**سوف**" توكيداً أقوى من التوكيد الذي نجده في "**السين**" بحيث يمكن افتراض فرق في درجة التوكيد بين (317 أ) و(317 ب):

(317) أ – سيعود الأمن

ب – سوف يعود الأمن

إلاّ أن ما يمكن أن يشكّل في ورود افتراض أن لهاتين الأداتين قيمةً وجهية هو أنهما الوسيلتان الوحيدتان اللتان يتحقق بواسطتها صرفياً مخصّص الزمن المستقبل. دليل ذلك أن بحذفهما ننتقل من المستقبل إلى الحاضر لا من المستقبل المؤكّد إلى المستقبل المحايد. قارن:

(318) أ – يكلم بكر أخاه في الهاتف

ب – سوف/سيكلم بكر أخاه في الهاتف

(ب) في نفس السياق، تضاف، عادةً، إلى قيمتي "**لن**" الزمن المستقبل والنفي، قيمة جملية معرفية ثانية وهي التوكيد. على هذا الأساس تكون "**لن**" في الجملة التالية تحققاً لثلاثة مخصّصات، مخصّص زمني ومخصّصين وَجهيّين النفي والتوكيد على اعتبار أن التوكيد هنا توكيد للنفي:

(319) لن تعودَ هند.

ويصدق على "**لن**" ما يصدق على "**سوف**" و"**السين**" من حيث إنه لا تُوجد أداة أخرى تضطلع بالدلالة على الاستقبال والنفي دون التوكيد، لذلك يظل التوكيد بالنسبة للأداة"**لن**" مجرّد حدس.

6-2- الادوات النافية "المركبة"

تعرضنا في المباحث السابقة لفئة الأدوات النافية "**البسيطة**" و لم نتناول ما يمكن تسميته "الأدوات النافية المركّبة"[1] وهي الأدوات الواردة في الجمل التي من قبيل (320 أ-د):

(320) أ - **ما** شربت **شيئاً**
ب - **لم** أقابل **أحداً**
ج - **لم** أدخن **قط**
د - **لن** أبكي **أبداً**

خاصية (342 أ - د) أن أداة النفي فيها مصحوبة باسم ("**شيء**"، "**أحد**") أو ظرف زمان (**قط**، **أبداً**) يكاد يُكوّن معها صُرفةً واحدة متقطعة. وواضح أن هذا العنصر (اسم أو ظرف) خضع وما زال يخضع لمسلسل تحجر. من علامات ذلك ما يلي:

(أ) لم يعد من الممكن، باستثناء "**شيء**" استعمال هذه العناصر خارجَ سياق النفي:

(321) أ - شربت شيئاً
ب -* رأيت أحدا
ج -* دخنت قطّ
د -* سأبكي أبداً

(ب) لم يعد من الممكن أيضاً تقديم هذه العناصر على أدوات النفي التي تتحمّل ذلك عادة:

(322) أ -* شيئاً لم أشرب
ب -* أحداً لم أقابل

---

(21) يوجد وصف مفصّل لخصائص الأدوات النافية المركبة في (المتوكل 1993 أ).

ج-* قطّ لم أدخن

د -* أبداً لن أبكي

(ج) بلغ "**شيء**" في العربيات الدوارج من التحجر أنه أصبح مجرّد لاصقة:

(323) أ -* **ما جيتش**

ب -* **ما كليتش**

وأنه أصبح من السائغ، لذلك، أن يلحق بأي فعل ولو كان لازماً:

(324) أ - ما **خرجتش**

ب - ما **نعستش**

بل إنه أصبح ممكناً أن تلحق هذه اللاصقةُ بأداة النفي فتكوّن معها صرفة واحدة:

(325) أ - ماشي عادتك هدي

ب - مش حاقولّك

(د) أصبح العنصر المعني بالأمر، يتكفّل لوحده، في بعض العربيات الدوارج، بتحقيق النفي، مثال ذلك:

(326) أ - فيه حاجة؟

ب - **أبداً**

(327) أ - **تكونشي** عايز تكوّش ع المليون بتاع اختك؟![1]

السؤال الذي يرد طرحه بعد هذه الملاحظات هو: ما الوضع الذي يمكن أن تتخذه المفردات التي من قبيل "**شيء**" و"**أحد**" و"**أبدا**" و"**قط**" في نظرية كالنحو الوظيفي وما هو التمثيل الملائم لهذه المفردات في هذه النظرية؟ ثمة إمكانات ثلاثة وهي:

(1) تُعدّ تلك المفردات حدوداً (موضوعات بالنسبة ل "**شيء**" و"**أحد**" ولواحق زمن بالنسبة ل "**قط**" و"**أبدأ**"(كباقي الحدود تحمل وظائف دلالية (ووظائف تركيبية) ويمثل لها، في البنية التحتية، على هذا الأساس؛

---

(21) معنى النفي في هذا الضرب من التراكيب ضمني. فالجملة (327)، مثلاً، باعتبارها "**استفهاما إنكاريا**" مرادفة للجملة:

(vii) **ما تكوشّي** ع المليون بتاع اختك؟

(2) تُعد تلك المفردات مجردّ صرفات تتحقق بواسطتها سماتُ وجهيةٌ أو جهيّة أو زمنية في سياق نفي... في هذه الحالة يُمثّل لها في شكل مخصّصات وَجهية أو زمنية أو جهيّة على أساس تواردها مع مخصّص النفي؛

(3) حسب الإمكان المتاح الثالث تعد تلك العناصر صرفات نافيةً تُشكّل مع أداة النفي أداة واحدة متقطعة. على هذا الأساس، يمثل للأداة المتقطعة ككل في شكل مخصّص واحد، مخصّص النفي.

في الواقع، لا تتناسب هذه الاقتراحات الثلاثة العناصرَ المعنية بالأمر على حدّ سواء إذ إن هذه العناصر لا تتساوى، كما رأينا، من حيث درجة التحجّر. فالاقتراح الأوّل قد يناسب "**شيئاً**" و"**أحداً**" في اللغة العربية الفصحى والاقتراحُ الثاني قد يناسب "**قط**" و"**أبداً**" في حين يناسب الاقتراحُ الثالث "**شيئاً**" في العربيات الدوارج حيث بلغ التحجر منتهاه.

6-3- إعراب المحمول

يحدّد إعراب المكونات، في نظرية النحو الوظيفي كما هو معلوم، الوظائفُ (الدلالية أو التركيبية أو التداولية) التي تحملها هذه المكونات. إلا أن ثمة إعرابات لا يمكن إرجاعها إلى الوظائف. من ذلك اعرابُ المحمول سواء أكان محمولاً فعلياً أم محمولا غير فعلي. في هذا المبحث نعرض بإيجاز لإشكال إعراب المحمول وما يمكن اقتراحه لمقاربة هذه الظاهرة في إطار النحو الوظيفي.

6-3-1- المحمول غير الفعلي

من المعلوم أن المحمول غير الفعلي الاسم أو الصفة يأخذ الحالة الإعرابية الرفعَ أو الحالة الإعرابية النصب كما هو الشأن في الجمل التالية:

(328) أ – بكر مهندس
ب – هند بارعة

(329) أ – كان/سيكون بكر مهندساً
ب – أصبح/سيصبح بكر مهندساً
ج – ما زال/لا يزال بكر مهندساً
د – ظل بكر مهندساً سنوات عدة

(330) أ – كانت/ستكون هند بارعة

ب – أصبحت/ستصبح هند بارعة

ج – ما زالت/لا تزال هند بارعة

د* – ظلت هند بارعة رغم مرضها

(331) أ – يكون الجو حاراً في شهر أغسطس

ب – تظل السماء زرقاء طول النهار

سبق أن أشرنا إلى أن الإعراب، في النحو الوظيفي، تحدّده الوظائفُ وأن إعراب المحمول لا يمكن إرجاعه إلى الوظائف. فلا وظيفة دلالية للمحمول ولا وظيفة تركيبية. الوظيفة الوحيدة التي يمكن أن تُسنَد إلى المحمول هي الوظيفة التداولية "**البؤرة**" كما هو الشأن في الجملتين التاليتين:

(332) أ – أمهندس بكر أم أستاذ؟

ب – أمهندساً كان بكر أم أستاذاً؟

غير أن البؤرة لا تحدّد، في اللغة العربية، إعرابَ المكون الذي تسند إليه. من روائز ذلك تغيّر إعراب المحمول في (232 أ–ب) بيد أن الوظيفة (= البؤرة) واحدة في الجملتين.

مؤدَى هذا أنه يجب البحث عن محدّد إعراب المحمول في مجال آخر غير مجال الوظائف. ويمكن التفكير في إمكانين:

(أ) يمكن أن نعُدّ إعراب المحمول غير الفعلي إعرابا تحتيّا (= اعراباً عميقاً) تحدّده المخصّصات التحتية، خاصة المخصّصات الزمنية والجهية والوجهية. في هذا الاتجاه، يمكن أن تعد القاعدتان التاليتان القاعدتين المسؤولتين عن إسناد إعراب المحمول غير الفعلي:

(333) أ– ثب حض [اسم/صفة]= اسم – رفع/ صفة – رفع

ب– $\left\{\begin{array}{l}\text{ثب مض}\\ \text{ثب سق}\\ \text{ثب } \emptyset \text{ زم}\\ \text{نف حض}\end{array}\right\}$ [اسم/صفة]=اسم–نصب/ صفة–نصب

تفيد القاعدتان (333) أن المحمول الاسمي الصفي يأخذ الحالة الإعرابية الرفع إذا ورد في حيز مخصص الإثبات ومخصّص الزمن الحاضر، ويأخذ الحالة الإعرابية النصب إذا ورد في حيز مخصص الإثبات مع مخصّص المضي أو مخصّص الإثبات مع مخصّص المستقبل أو مخصّص الإثبات مع مخصّص الزمن الصفر أو مخصّص الزمن الحاضر. ويمكن على سبيل التبسيط، أن تعوّض القاعدة (333) بالقاعدة (334):

(334) – [ثب حض] [اسم/صفة] = اسم–نصب/صفة نصب

التي تفيد أن المحمول يأخذ الحالة النصب حي يرد في غير حيز مخصّصي الإثبات والزمن الحاضر.

(ب) ويمكن أن نعُدّ إعرابَ المحمول الاسمي أو الصفي إعراباً سطحياً يُسنده إمّا الرابط أو أداة النفي (= "**ليس**" أو "**ما**"). حسبَ هذا الافتراض يمكن صوغ قاعدتي إعراب المحمول كالتالي:

(335) أ– ثب حض { رابط / ليس / ما } [اسم/صفة]= اسم– نصب/ صفة– نصب

ب– ∅ [اسم/ صفة]= اسم – رفع/ صفة — رفع

أمّا فيما يتعلق بالتراكيب التي من قبيل (336):

(336) { إن / كان / ليت / لعل / لكنّ } خالداً نائم

فإننا نتبنى الافتراض القائم على فكرتي: (أ) أن ما يسند الإعراب فيها هي الأداة و(ب) أن المعنى بالأمر في هذا الإعراب هو الموضوع الفاعل (الذي يأخذ الحالة الإعرابية النصب) دون المحمول.

يفيد هذا الافتراض أن المحمول في التراكيب التي من قبيل (336) يأخذ الحالة الإعرابية الرفع بمقتضى إمّا القاعدة (333 أ) أو القاعدة (335 ب) والحالة الإعرابية

النصب بمقتضى إمّا القاعدة (333 ب/334) أو القاعدة (335 أ) كما هو الشأن في التراكيب (337):

(337) { إن / كان / ليت / لعل / لكنّ } خالداً كان نائماً

6-3-2- المحمول الفعلي

من المعلوم أن الفعل في اللغة العربية يُعرَبُ إذا ورد على صيغة المضارع فيأخذ الحالة الإعرابية الرفع أو الحالة الإعرابية الجزم أو الحالة الإعرابية النصب؛

(338) أ - يحاربُ الجنود على الجبهة

ب - لا يفلّ الحديد إلا الحديد

(339) أ - إن يخرج خالد تخرج هند

ب - لم يأكل بكر تفاحاً

(340) أ - أتمنى أن يبعد خالد عن رفاق السوء

ب- لن تنجحوا إلا إذا اجتهدتم

ج - ناقشِ صديقك كي/لتُقنعَه

نفس السؤال الذي طرحناه بالنسبة للمحمول غير الفعلي يمكن أن يُعادَ طرحه هنا: هل إعراب المحمول الفعل الوارد على صبغة المضارع إعرابٌ تحتي يحدده مخصّص من مخصّصات البنية التحتية أم هو إعراب سطحي تُسندِه أدوات معيّنة؟

(أ) إذا افترضنا أن إعراب المحمول الفعل إعراب تحتي أمكننا إرجاعه إلى مخصص وَجهيّ. ويكون الجزم حسب هذا الافتراض، صرفة لاحقة تحقق الوجه الحملي "**غير متحقق**" والرفع لاحقة تحقق الوجه الحملي "**متحقق**" أو الوجهَ الحملي "**متوقع التحقق**" في حين يكون النصب لاحقة تحقق الوجه القضوي "**محتمل التحقّق**" أو الوجه "**مراد التحقق**". على أساس هذا الافتراض يمكن صوغ القاعدة المسؤولة عن صياغة المحمول "**يحارب**" في الجملة (338 أ) كالتالي:

(341) أ – خب ثب حق حض غ تا <ش3 1، ذ>[ح رب {فاعـــل}]= يُحاربْ – رفع

ب – رَفْع [يحاربْ] = يحارب (ـُ)

واضح هنا أن الشق الثاني من القاعدة (360) يتخذ دخلاً له ناتج الشق الأوّل على أساس أن الوجه "**متحقق**" (حق) يتم تحققهُ بواسطة **الحالـــة** الإعرابيـــة المجردّة "الرفع" التي يتم تحققها عن طرق **العلامة** الإعرابية "**الضمة**" كما يتبين من القاعدة العامة (342):

(342) أ – حق [مضارع] = مضارع – رفع

ب – رفع [مضارع] = مضارع – (ـُ)

(ب) أمّا بتبني الافتراض الثاني فيُصبح تعليلُ إعراب الفعل المضـــارع بـــدخول أداة (جازمة أو ناصبة) عليه أو عدم دخولها. وعلى ذلك يمكن صـــوغ القواعـــد المسؤولة عن إعراب الفعل على النحو العام التالي:

(343) أ – أداة جازمة [مضارع] = مضارع – جزم

ب – أداة ناصبة [مضارع] = مضارع – نصب

ج – Ø [مضارع] = مضارع – رفع

على أساس أن تُرصد قائمتا الأدوات الجازمة والأدوات الناصبة.

لكل من هذين الافتراضين ما يدعمه ولكل منهما ما يشكك في ملاءمته للظـــاهرة المراد وصفها. فالافتراض الأول، مثلاً، بالإضافة إلى كونه أكثر مُمَاشاة لمسطرة اشـــتقاق الجملة في النحو الوظيفي، يجد تزكية في كون إرجاع اللاحقة الفعلية إلى سمـــة وجهيـــة ("Mood") تحليل أثبت ورودَه بالنسبة لعدد كبير من اللغات الطبيعيـــة. إلاّ أننـــا نجـــد أنفسنا، ونحن نتبنّى هذا الافتراض، أمام معطيات محيّرة مثل نصب المضارع بعـــد "**لـــن**" بالرغم من أن الواقعة في هذا التركيب يكون مؤكّداً عدم تحققها ومثل رفع المضارع بعد "**إذا**" وجزْمه بعد "**إن**" والوجهُ واحد، ومثل نصب المضارع بعد "**أتمنى أن**" و"**أرجو أن**" ورفعه بعد "**ليت**" و"**لعل**" مع أن الوجه القضوي في الحالتين واحد (تمنّ وترجّ).

سمة التأرجح بين افتراضين (أو افتراضات) ولا مرجّح تطبع جميع الإشكالات التي عرضنا لها في هذا المبحث. لذلك نفضل أن نرجئ المفاضلة انتقـــاء الافتـــراض الأنسب إلى بحث آخر أعمق وأدق.

6-4- المحمول في الجمل المركبة

لم نعرض في هذا البحث بكامله إلاّ لخصائص المحمول الصرفية في نمط واحد من أنماط الجمل: الجملة المسمّاة "**بسيطة**". ومن المرجّح أن يكون ما عرضنا له من خصائص يشكّل الخصائص الأساسية العامة للمحمول في اللغة العربية. إلاّ أن ثمة خصائص لا يمكن الوقوف عليها إلاّ إذا فُحِص المحمولُ في أنماط جملية أخرى.

(أ) العلاقة بين الجمل، بوجه عام، علاقتان: (أ) علاقة استقلال و(ب) علاقة ترابط. وعلاقة الترابط إمّا علاقة تكافؤ أو علاقة تبعيّة.

نجد علاقة الاستقلال قائمةً بين جمل نصّ واحدٍ لا يربط بينها رابط صوري، أي جمل متراصّة. ولنلاحظ أن هذا الاستقلال استقلال نسبي إذ إن هذه الجمل المتوالية المتراصة وإن استقلت ظاهرياً يجمع بينها ما يجعل منها نصّا متكاملاً متسقاً.

وتقوم علاقة الترابط ترابطَ تكافؤ بين الجمل المتعاطفة من حيث إن الجملة المعطوفة جملة قائمة الذات ولو وُصلت بالجملة المعطوف عليها بواصل العطف ("**الواو**" و"**ثم**" و"**الفاء**" وغير ذلك) أمّا علاقة الترابط ترابط تبعيّة، فتقوم بين جملتين مُدمَجةٍ ثانيتُهما في أولاهما باعتبارها تشكل أحد حدودها (موضوعاً أو لاحقاً) أو جزءاً من أحد حدودها (الجمل الموصولة التقييدية ذات الرأس). والإدماج بدوره إدْماجان: إدماج دلالي صرف كالذي يقوم بين شقي الجملة التالية حيث تشكل الجملة الثانية الحدّ المتقبل المفعول بالنظر إلى الجملة الأولى:

(344) قال خالد لهند: "**سينجح مشروعُنا إن شاء الله**"

وإدماج دلالي - صوري تكون فيه الجملة الثانية موصولة بالجملة الأولى بإحدى الأدوات الدامجة كما هو الشأن في الجملة (345):

(345) أخبرت هند بكراً بأن زينب ستغادر الحيّ.

ويمكن أن نوضح أنماط الجمل هذه بواسطة الرسم التالي:

(346)

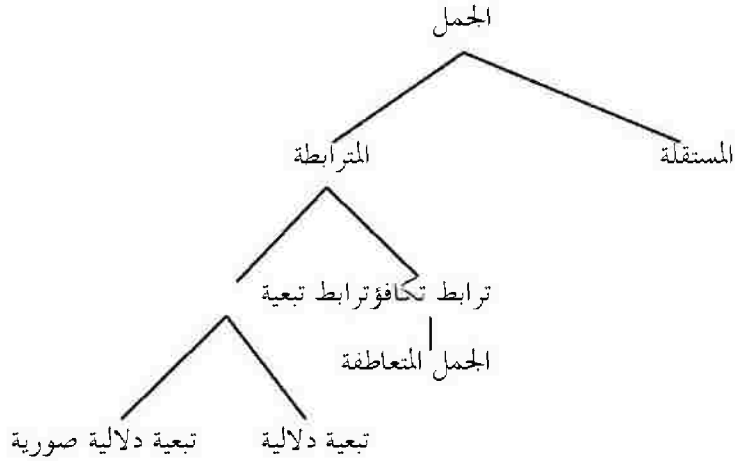

(ب) بيّنا في مكان آخر (المتوكل 1993 ب) أن مختلف الصيغ التي يأخذها المحمول (الفعلي وغير الفعلي) في نصّ سردي يرتبط استعمالها باستمرار وحدة الحدث. ففي القطع التي تشكل سلسلة حدثية يتعين استعمال صيغة الفعل الماضي مجرّدة من الأفعال المساعدة والأدوات كما هو الشأن في القطعة التالية[1]:

(347) "... وانتهى إلى ميدان الأزهر **واتجهَ** إلى خان الخليلي... **فدنا** من بواب **وحيّاه** ثم **سأله**..."

وفي القطع التي تشكّل توقفاً للتسلسل الحدثي تُستَعمل المحمولات غير الفعلية (أسماء أو صفاء) والمحمولات الفعلية بصيغة المضارع مجردّة أو مصحوبة بفعل مساعد إذا كانت القطعة وصفاً أو تعليقاً:

(348) "... وكان **غلاماً** نظراً متأنقاً..."

(349) أ - "هو **كتلة** بشرية جسيمة **ينحصر** جلبابه عن ساقيه..."

ب - "**وكان** الدكتور **يرتدي** جلباباً..."

وتستعمل المحمولات الفعلية بصيغة الماضي المصحوبة بالفعل المساعد "كان" في حالة السرد الرّجعي كما في النص التالي:

(350) "... وغادر المصرف إلى عيادة طبيب... وجلس بين المنتظرين... **وكان سمع** مرة صاحباً...".

---

(22) هذه الأمثلة مأخوذة من روايتي نجيب محفوظ: "**خان الخليلي**" و"**زقاق الدق**".

على أساس صحة هذه الملاحظات، يمكن التفكير في وضع قواعد خطابية تضطلع برصد استعمال مختلف الصيغ المحمولية في النصوص السردية. ويمكن صوغ هذه القواعد إمّا على أساس أنها قواعد تنتقي الصيغ التي تناسب طبيعة القطعة المعينة بالأمر أو على أساس إدراج طبيعة القطعة (سرد، وصف، سرد رجعي...) ضمن المخصّصات التحتية وبالتالي ضمن المخصّصات التي تسهم في صياغة المحمول. مثال ذلك القاعدتان (351 أ–ب):

(351) أ – **س** خب ثب مض [φ] = φ – ماض

ب – ص خب ثب مض [φ] = ي φ – مضارع

حيث س = سرد وص= وصف وهما مخصّصان نصّيان يؤشران إلى طبيعة القطعة النصيّة.

(ت) بيّنا في دراستنا لظاهرة العطف (المتوكل 1986 و1988 ب) أن العناصر المتعاطفة تخضع لمبدأ "التناظر" الذي صغناه كالتالي:

(352) **مبدأ التناظر**:

"يُعطف بين المتناظرات"

ويندرج تحت المبدأ العام (352) أن يتماثل محمولا الجملتين المتعاطفتين كما يتبين من المقارنات التالية:

(353) أ – خالد مهندس وبكر أستاذ

ب – كان/خالد جالساً وعمرو واقفاً

ج – دخلت زينب وخرجت هند

د – تدخل زينبُ وتخرج هند

(354) أ –* تأستَذ بكرُ وخالدُ مهندس

ب –* كان خالد جالساً ووقف عمرو

ج –* تدخل زينب وخرجت هند

د –* ألقَتْ هند شعراً واكتبْ روايةً

ويتعين تعميق البحث في تناظر المحمولات هذا كي نتعرف بكيفية أدق على المخصصات (الوجهية والزمنية والجهية والإنجازية) الخاضعة له ونضبط الحالات التي يجوز فيها ما يسمى "**العطف المتقاطع**" والحالات التي يمنع فيها.

(ج) أما فيما يخص التراكيب المدمجة بوجه عام فإننا نفترض أن تبعيّة الجملة المدمجة للجملة الرئيسية تتجلى في المستويات الثلاثة جميعها، المستوى الدلالي والمستوى التداولي والمستوى الصرفي – التركيبي. وتبرز هذه التبعية في السمات التالية:

(1) بيّنا في مكان آخر (المتوكل 1988 ب) أن للجملة المدمجة قوتها الإنجازية التي قد تباين القوة الإنجازية التي تواكب الجملة الرئيسية إلاّ أن هذه القوة الإنجازية "**تُحجَب**" وتأخذ الجملةُ المركبة ككلّ القوةَ الإنجازية للجملة الرئيسية. دليل ذلك أن مؤشر القوة الإنجازية التابعة لا يظهر:

(355) أ – قال خالد لعلي: "**قم**"

ب – أمر خالد علياً أن يقومُ

من المقارنة بين هاتين الجملتين يتبيّن أن صيغة الجملة التابعة، صيغة الأمر، تتحول إلى صيغة أخرى (صيغة المضارع) حين تُدمَج هذه الجملة دلالة ولفظاً.

وتعد التراكيب التي من قبل (356) حيث تَحتفظ الجملة المدمجة بصيغتها الأصلية، نادرة بالقياس إلى مقابلاتها:

(356) أمر خالد عليّا أن قُم

(2) توحي المعطيات بأنّ من العسير تفرّد الجملة المدمجَة بوجه قضوي ما، كما يتبين من المقارنة بين طرفي الزوج الجملي التالي:

(357) أ – قال خالد لبكر: ليت هنداً تعود

ب –?? صارح خالد بكراً بأن ليت هنداً تعود

(3) في حالة التراكيب التي تتضمن ما يُسمّى "الخطاب المنقول" أو "الخطاب المحكي" (reported Spech) ثمة إمكانان اثنان:

(أ) يُحافظ على "**المركز الإشاري**"[1] (Deietic centre) للخطاب المنقول فيُحافظ، بالتالي، على زمن هذا الخطاب مستقلاً عن زمن الخطاب الناقل؛

---

(23) يتضمن المركز الإشاري مؤشرات أربعة: مؤشر المتكلم ومؤشر المخاطب ومؤشري زمن التكلم ومكان التكلم، ويصوغ ديك (ديك 1989) المركز الإشاري كالتالي:

(vii) م، خ، زه، ك ه

حيث: م = متكلم؛ خ= مخاطب؛ زه= زمن التكلم؛ ك ه= مكان التكلم.

(ب) يُلغى "**المركز الإشاري**" للخطاب المنقول ويحل محله المركز الإشاري للخطاب الناقل فيُزمّنُ المحمولُ انطلاقاً من المركز الإشاري الثاني لا انطلاقاً من المركز الإشاري الأول.

مثال الإمكان الأول الجملة (359) في مقابل الجملتين (360) اللتين تمثلان للإمكان الثاني على اعتبار أن منطلق الجمل الثلاث الجملةُ (358):

(358) بلغ خالد عمراً: "ستعود هند"

(359) بلغ خالد عمرا أن هنداً ستعود

(360) أ – بلغ خالد عمراً أن هنداً عادت

ب – بلغ خالد عمراً أن هندا كانت ستعود.

يحدث أن يتطابق المركزان الإشاريان من حيث الزمن فلا تغيير آنذاك كما يتبين من المقارنة بين (361 ج) و(361 ب) مثلاً:

(361) أ – قال خالد لبكر: "تُحرّر هند رسالتها الآن"

ب – بلغ خالد عمراً أن هندا كانت تحرر رسالتها آنذاك"

ج – بلغ خالد بكراً أن هندا تحرر رسالتها الآن.

(4) ويرتبط بالانتقال من المركز الإشاري للخطاب المنقول إلى المركز الإشاري للخطاب الناقل التغيرُ الذي يحصلُ في مخصّص الشخص. مثال ذلك ما نلاحظهُ من المقارنة بين (355 أ) و(355 ب) حيث تُنقل قيمة مخصّص الشخص من "**الشخص 2**" (أي المتكلم) إلى "**الشخص 3**" (أي الغائب).

ويستلزم البحثُ في موضوع تبعية الجملة المدمجة للجملة الرئيسية التعمقَ في اتجاهات ثلاثة:

(1) معرفة ما إذا كانت هذه التبعية تمس باقي المخصّصات (المخصّصات الجهية)؛

(2) تمحيص افتراض أن تبعية الجمل المدمجة اللواحق (الزمان، الهدف، العلة،...) أقل من تبعية الجمل المدمجة الموضوعات (الجملة الفاعل والجملة المفعول)؛

(3) استكشاف مدى ورود الافتراض العام الذاهب إلى أن تبعية الجملة المدمجة ليست تبعية صورية فحسب بل كذلك دلالية وتداولية وأن التبعية الصورية تعكس إلى حدّ بعيد التبعيتين الدلالية والتداولية مصداقاً لمبدأ الوظيفة القاضي بأن خصائص اللسان الطبيعي الصورية (الصرفية – التركيبية – الصوتية) تحدّدها خصائصُه الدلالية والتداولية.